توضيح منطق الشيخ المظفر

(قدس سره)

الجزء الثاني

بقلم
عمار محمد كاظم الساعدي

مكتبة باقر العلوم (ع)
بيروت - لبنان

توضيح

منطق الشيخ المظفر(قدس سره)

(الجزء الثاني)

تَوضيحُ
مَنْطِقِ الشَّيْخِ المُظَفَّر
(قُدِّسَ سِرُّهُ)

الجُزْءُ الثّاني

بقلم
عَمّار مُحَمَّد كاظِم السَّاعِدي

مكتبة باقر العلوم (ع)
بيروت - لبنان

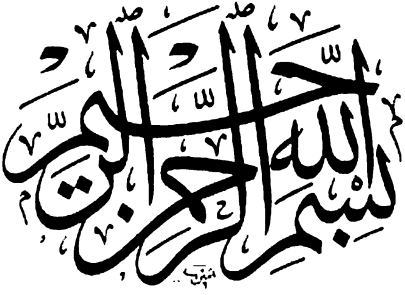
بسم الله الرحمن الرحيم

[كيفية التعريف]

أقسام التعريف

التعريف: حد ورسم .

الحد والرسم: تام وناقص.

سبق أن ذكرنا (التعريف اللفظي). ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم، لأنه لا ينفع إلا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه، فلا يستحق اسم التعريف إلا من باب المجاز والتوسع. وإنما غرض المنطقي من (التعريف) هو المعلوم التصوري الموصل إلى مجهول تصوري واقع جواباً عن (ما) الشارحة أو الحقيقية. ويقسم إلى حد ورسم، وكل منهما إلى تام وناقص.

١- الحد التام.

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرَّف (بالفتح)، ويقع بالجنس والفصل القريبين لاشتمالهما على جميع ذاتيات المعرف، فإذا قيل: ما الإنسان؟

فيجوز أن تجيب - أولاً - بأنه: (حيوان ناطق). وهذا حد تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الإنسان، ويشتمل على جميع ذاتياته، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحساس المتحرك بالإرادة، وكل هذه أجزاء وذاتيات للإنسان.

ويجوز أن تجيب - ثانياً - بأنه: (جسم نام حساس متحرك بالإرادة، ناطق)، وهذا حد تام أيضاً للإنسان عين الأول في المفهوم إلا أنه أكثر تفصيلاً، لأنك وضعت مكان كلمة (حيوان) حده التام. وهذا تطويل وفضول لا حاجة إليه، إلا إذا كانت ماهية الحيوان مجهولة للسائل، فيجب.

وهكذا إذا كان الجوهر مجهولاً تضع مكانه حده التام - إن وجد[1] - حتى ينتهي الأمر إلى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء[2]... وقد ظهر من هذا البيان:

---

(١) لأن ليس كل جوهر تعرف حقيقته وماهيته، فالماء والنار وأمثالها جواهر لكن لا نعرف جنسها وفصلها فلا يمكن تعريفها تعريفاً تاماً.

(٢) المفاهيم على نحوين:

أ- **نظرية**: وهي التي تحتاج الى تعريف.

ب- **البديهية**: وهي التي لا تفتقر الى تعريف. وذلك لشدة وضوحها فالوجود مثلا مفهوم بديهي عند كل إنسان لو طلبت تعريفه من احد لحار بما يجيبك لأنه واضح جلي وقالوا في الحكمة إن أشكل الاشكالات هو توضيح الواضحات.

أولاً : إن الجنس والفصل القريبين تنطوي فيهما جميع ذاتيات المعرف لا يشذ منها جزء أبداً، ولذا سمي الحد بهما (تاماً).

وثانياً : ان لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطولة[١] والمختصرة[٢] إلا أن المطولة أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة[٣] وفضولاً أخرى[٤].

وثالثاً : إن الحد التام يساوي المحدود في المفهوم، كالمترادفين[٥] فيقوم (الحد التام) مقام الاسم (المسؤول عنه) بأن يفيد فائدته، ويدل (الحد التام) على ما يدل عليه الاسم إجمالاً.

ورابعاً : إن الحد التام يدل على المحدود بالمطابقة.

الشرح:

أقسام التعريف:

اتضح مما سبق أن التعريف هو توضيح معنى المعرَّف، وتحديد مفهومه في الذهن، والتعريف:

---

(١) كتعريف الإنسان بأنه: جوهر جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة.

(٢) كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق.

(٣) في حال جهل السائل معنى المسؤول عنه كجهل السائل عن الإنسان بحقيقته وماهيته.

(٤) فيما لو كان السائل عارفاً بشيء من حقيقة المسؤول عنه.

(٥) الترادف في المفردات و التعريف يتكون من المركبات.

إما ، أن يبين فيه معنى اللفظ، **أو** لا:

والأول: هو التعريف اللفظي وهو ابدال لفظ بلفظ أوضح منه لدى السامع كمن كان يعلم معنى لفظ أسد لكنه يجهل معنى لفظ غضنفر فيبدل له لفظ غضنفر بلفظ الأسد. فيقال الغضنفر هو الأسد.

وهذا النوع من التوضيح و البيان بالحقيقة ليس تعريفاً ـ منطقياً ـ لأنه لا يبين حقيقة الشيء لا من قريب و لا من بعيد، فتسميته تعريفاً إنما هو بنوع تجوز و مسامحة.

والثاني: أن يلحظ فيه بيان الشيء بنحو لا يقع معه شك.

كمن سأل عن الإنسان ما هو يجاب «حيوان ناطق» فإن هذا التعريف هو بيان لتمام حقيقة الإنسان.

وهذا التعريف هو المبحوث عنه هنا في علم المنطق.

فالتعريف المنطقي: وهو تبيين الشيء وتوضيح معناه، إما بجميع ذاتياته أو ببعضها أو بالعرضيات و الذاتيات أو بالعرضيات فقط. وتحقق ذلك يكون بأحد نحوين:

إما بالحد **أو** بالرسم، وكل منهما **إما** تام **أو** ناقص.

تنبيه : الغرض من التعريف هو الوصول بالمعلوم التصوري الى مجهول تصوري ، بيان ذلك :

لو فرضنا أن الإنسان يعلم معنى «القط» ويجهل معنى «الضيون» فيوجد عندنا أمران :

الأول: المعلوم التصوري وهو العلم بمعنى القط.

الثاني: الجهل التصوري وهو الجهل بمعنى الضيون.

فلكي نتوصل للمجهول التصوري نجعل المعلوم التصوري واسطة لذلك بأن نقوم بإبدال لفظ الضيون بلفظ القط، فنجيب السائل بأن الضيون هو القط هو بذلك نتوصل الى العلم بالمجهول التصوري عن طريق المعلوم التصوري .

الحد التام:

وهو تعريف الشيء بجنسه وفصله القريبين، مثل: تعريف الإنسان بانه حيوان ناطق، فالحيوان هو جنس الإنسان القريب فلا جنس اقرب الى الإنسان من الحيوان و الناطق هو فصله القريب فلا فصل بعده، وإنما كان التعريف بالجنس و الفصل القريبين تعريف تام لأنه يبين تمام ذاتيات المعرَّف أي الإنسان.

نعم مفهوم الإنسان و مفهوم حيوان ناطق هو بالحقيقة واحد لكن الاختلاف بينهما هو أن الإنسان الحقيقة مجمل وحيوان ناطق الحقيقة مفصل.

وسمي حداً لأن الحد في اللغة هو المنع واصطلاحاً هو كذلك فان الحد يمنع من دخول الأغيار و مانع من خروج الافراد.

التفصيل في التعريف:

أجل، يمكن أن تكون الاجابة بالحد التام أكثر تفصيلاً من سابقتها وذلك إن عرفنا الإنسان بأنه «جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة ناطق» فهو من جهة بيان تمام ذاتيات المعرَّف لا يختلف عن سابقه فهما معاً تعريف بتمام ذاتيات المعرّف. أما الاختلاف فمن جهة التفصيل في الثاني دون الأول، ففي التعريف الثاني ذكرنا تفصيلاً أكثر للجنس في التعريف الأول الذي كان الحيوان حيث قلنا عنه هنا في التعريف الثاني أنه جسم نام كما فصلنا الفصل عن سابقه و قلنا هو حساس متحرك بالإرادة.

فلذا اكتسب هذا التعرف سعة وتفصيلاً لم يشتمل عليه التعريف الأول.

ويمكن أن نجيب أيضاً عن المعرَّف بحد تام أكثر تفصيلاً من التعريفين المتقدمين بأن نعرف الإنسان بأنه : «جوهر قابل للأبعاد الثلاثة نام حساس متحرك بالإرادة ناطق» وأما جهة التفصيل في هذا التعريف فهو أننا في التعريف الثاني فصلنا «الحيوان» وقلنا إنه : «جسم نامٍ» وهنا نذكر تفصيلاً أكثر للجنس - الحيوان - ونقول - هو الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة - وبهذا يكون هذا التعريف الثالث أكثر تفصيلاً من سابقيه.

فما فعلناه في التعريف الثاني والثالث هو تفصيل أكثر للجنس والفصل القريبين.

قيمة التفصيل في التعريف:

وهذا التفصيل في الجوابين الأخيرين - الثاني والثالث - تارة يكون فضولاً ولا قيمة له وأخرى يكون واجباً وهذا بحسب حال السائل فان كان عالماً بمعنى الجنس - الحيوان - تكون الزيادة حينئذ فضولاً و إن كان جاهلاً به كان التفصيل واجباً.

٢- الحد الناقص:

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرَّف (بالفتح)، ولابد أن يشتمل على الفصل القريب على الأقل. ولذا سمي (ناقصاً) [١]. وهو يقع تارة بالجنس البعيد والفصل القريب، وأخرى بالفصل وحده [٢].

مثال الأول: تقول لتحديد الإنسان: (جسم نام... ناطق)، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة (حساس متحرك بالإرادة) وهي فصل الحيوان، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم نام، وبين ناطق، فلم يكمل فيه مفهوم الإنسان.

---

(١) لنقصان التعريف عن بعض ذاتيات المعرّف.

(٢) للتعريف بالحد الناقص صورتان:

أ: بالجنس القريب و الخاصة. ب: بالفصل فقط.

ومثال الثاني: تقول لتحديد الإنسان أيضاً: (... ناطق) فقد نقصت من الحد التام الجنس القريب كله. فهو أكثر نقصاناً من الأول كما ترى[١]... وقد ظهر من هذا البيان:

أولاً: إن الحد الناقص لا يساوي المحدود في المفهوم، لأنه يشتمل على بعض أجزاء مفهومه، ولكنه يساويه في المصداق[٢].

وثانياً: إن الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له، كما كان الحد التام، فلا يكون تصوره تصوراً للمحدود بحقيقته، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزاً ذاتياً فحسب[٣].

وثالثاً: إنه (الحد الناقص) لا يدل على المحدود (المعرَّف) بالمطابقة، بل بالالتزام، لأنه من باب دلالة الجزء المختص على الكل[٤].

---

(١) ففي التعريف الاول نقص حساس متحرك بالارادة وفي التعريف الثاني نقص جسم نامٍ حساس متحرك بالارادة.

(٢) فتعريف الإنسان بأنه ناطق في الخارج كل ناطق إنسان وكل إنسان ناطق اما من جهة المفهوم فتمام حقيقة الإنسان هي حيوان ناطق وما يذكر في الحد الناقص الناطق فقط فما ذكر فيه جزء الحقيقة.

(٣) فتعريف الإنسان بانه ناطق حصل تميز له عن الفرس وعن البقر وعن الاسد وهذا التميز بالفصل وهو الناطق والفصل امر ذاتي فالحد الناقص يميز حقيقة المسؤول عنه عن ما يشاركه تمييزا بالامر الذاتي.

(٤) فالإنسان لم يوضع له الناطق فقط بل وضع له الحيوان الناطق فالحيوان الناطق بدل بالدلاله ☜

الشرح:

الحد الناقص: هو تعريف الشيء إما بجنسه البعيد وفصله القريب، أو بفصله القريب فقط.

و التعريف بالحد الناقص يكون بأحد نحوين:

الأول: التعريف بالجنس البعيد و الفصل القريب:

كتعريف الإنسان بأنه جوهر ناطق، فالجوهر جنس للحيوان و الحيوان جنس قريب للإنسان. فالجوهر جنس بعيد للإنسان لأن الحيوان جنس يفصل بينهما بين الإنسان و الجوهر.

الثاني: التعريف بالفصل القريب فقط:

كتعريف الإنسان بأنه الناطق. لأن بعد الناطق لا يوجد فصل. وهو ناقص لفقد الجنس في التعريف.

وإنما سمي ناقصاً لعدم بيان هذا النوع من التعريف تمام ذاتيات المعرَّف، فهو يذكر بعض ذاتيات المعرَّف فتعريف الإنسان مثلاً بأنه جسم نام ناطق، أو هو الناطق، لم يبين فيه الحيوان الذي هو جنس الإنسان القريب.

ومن خلال بيان معنى الحد الناقص يمكن الخروج بجملة نتائج منها:

☜

المطابقية على الإنسان لأنه موضوع له اما الناطق فقط فهو يدل بالدلالة الالتزامية لان الناطق هو حيوان اذن الإنسان الناطق هو الحيوان الناطق.

١- لما كان التعريف بالحد الناقص مشتملاً على بعض ذاتيات المعرَّف لا يكون حينئذ المعرِّف مساوياً للمعرَّف مفهوماً، فتعريف الإنسان بأنه جسم نام ناطق، هذا التعريف ليس هو تمام حقيقة الإنسان حتى يساويه، لأن تمام حقيقة الإنسان هو الحيوان الناطق وجسم نام كما يصدق على الإنسان يصدق على غيره أيضاً.

نعم، هما من جهة المصداق واحد فكل جسم نام ناطق هو إنسان وبالعكس.

٢- إن الجواب بالحد الناقص يوجد في ذهن السائل صورة تفصيلية عن الشيء المسؤول عنه بحيث لو أراد تصوره بتمامه لما أمكنه، وذلك لأن تمام ذاتياته لم تبين بتمامها.

فأقصى ما يوصل إليه الحد الناقص هو تمييز الشيء المسؤول عنه عما سواه. كتمييز الإنسان عن الفرس و عن البقر، بقولنا الإنسان ناطق.

٣- إن التعريف بالحد الناقص يكون دالاً على المعرَّف بالدلالة الالتزامية، لأن الجزء لا يدل على الكل بالدلالة المطابقية.

بيان ذلك : الإنسان يتألف مفهومه من جزئين حيوان وناطق ولكي يدل التعريف عليه بالمطابقة يجب أن يكون التعريف بالجنس و الفصل القريبين وهما الحيوان و الناطق، و التعريف بالحد الناقص لا يبين الجنس القريب فلذا لا يكون دالاً على المعرَّف ـ الإنسان ـ بالمطابقة إنما يدل بالالتزام لأنه يذكر بعض ذاتياته، فتكون دلالة الحد الناقص على المحدود

من دلالة الجزء على الكل، فالناطق الجزء المختص بالإنسان فلذا كانت الدلالة عليه بالالتزام.

❖ ❖ ❖

٣- الرسم التام:

وهو التعريف بالجنس والخاصة، كتعريف الإنسان بأنه (حيوان ضاحك) فاشتمل على الذاتي والعرضي. ولذا سمي (تاماً).

٤- الرسم الناقص:

وهو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الإنسان بأنه (ضاحك) فاشتمل على العرضي فقط، فكان (ناقصاً).

وقيل: إن التعريف بالجنس البعيد والخاصة معدود من الرسم الناقص فيختص التام بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط[1].

ولا يخفى أن الرسم مطلقاً [تاماً أو ناقصاً] كالحد الناقص لا يفيد إلا تمييز المعرَّف (بالفتح) عن جميع ما عداه فحسب، إلا أنه يميزه تمييزاً عرضياً، ولا يساويه إلا في المصداق لا في المفهوم، ولا يدل عليه إلا بالالتزام، كل هذا ظاهر مما قدمناه.

---

(١) كتعريف الإنسان بأنه جسم نامٍ ضاحك والفرس بانه جسم نامٍ يمتطى.

الشرح:

الرسم التام:

وهو تعريف الشيء بجنسه القريب وخاصته، مثل: تعريف الإنسان بأنه حيوان مفكر فإن التفكير عرض خاص بالإنسان.

سمي رسماً لأن الرسم في اللغة الأثر، الخاصة هي أثر من آثار الشيء والتي تميزه عن غيره.

يبين الجزء الذاتي الأعم - الحيوان - والذاتي الأعم من دون الفصل القريب لا يحقق الحد التام للمعرَّف.

وسمي تاماً لاشتماله على الكلي الذاتي و العرضي فهو جامع للأمرين.

الرسم الناقص: وهو التعريف بالخاصة وحدها، كتعريف الإنسان بأنه ضاحك.

فهو ناقص من جهة الذاتيات التي لم يذكر منها حتى الجنس والفصل البعيدين.

تنبيه : قال بعض المناطقة إن لفظ تام إنما هو من مختصات التعريف بالحد و لا يمكن اطلاقه على الرسم، لأن وصف ـ التام ـ لا يكون إلا إذا ذكر الجنس القريب و في الرسم التام المذكور هو الجنس البعيد.

وهذا خلاف في الاصطلاح مما لا يشكل معه أهمية في المعنى.

العلاقة بين الرسم تاما وناقصا والحد الناقص

تقدم أن الحد الناقص إنما هو يبين المحدود - المعرَّف - عما يشاركه ولا يوجب تصور المحدود تصوراً تاماً وقلنا ان سبب ذلك هو عدم ذكر تمام ذاتيات المعرَّف، وأن مفهوم الحد الناقص لا يطابق المحدود وأنه يدل عليه بالالتزام و أنهما يتحدان مصداقاً. و كل ما قيل في الحد الناقص يقال أيضا في الرسم بكلا قسميه.

للمطالعة

إذا كان الغرض العام من التعريف هو توضيح ما يريد أن يقوله القائل، فإننا نستطيع تحليل هذا الغرض العام إلى عدة أغراض لعلها بلا شك تلتقي في النهاية عند هذا الغرض العام و أهم هذه:

١- إزالة اللبس في المعاني: يحدث في كثير من الاحيان أن يكون للفظ معنيان أو أكثر وعادة لا تكون هناك مشكلات ناشئة من هذا الغرض العام، إذ أن السياق الذي يرد فيه اللفظ يكفي لتمييز المعنى المقصود، إلاّ أنه قد يحدث في بعض الأحيان أن يكون المعنى المقصود باللفظ غير واضح، وهنا قد ينشأ اللبس الذي يؤدي إلى أخطاء جسيمة.

٢- توضيح المعنى: أن توضيح معاني الحدود هو بلا شك الاساس الأول للتعريف فحينما نرغب في استخدام حد من الحدود لا نكون على ثقة كاملة من إمكانات تطبيقه فنلجأ الى تعريفه حتى نحدد المقصود به تماماً.

٣- ازدياد حصيلة الفرد اللغوية: اللغة أداة اجتماعية يتعلمها الناس بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أي شيء آخر كقيادة السيارة و استخدام آلات النجارة وأمثالها ونحن نتعلم اللغة بنفس الطريقة ففي فترة الطفولة وخلال معظم فترات حياتنا نتعلم الاستخدام الصحيح للغة عن طريق محاكاة ما نلاحظه من سلوك لغوي عند الآخرين [١].

(١) د.عبد القادر، المنطق التعليمي.

إنارة:

إن الأصل في التعريف هو [أن يكون بـ] الحد التام، لأن المقصود الأصلي من التعريف أمران:

الأول: تصور المعرّف (بالفتح) بحقيقته لتتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة.

والثاني: تمييزه في الذهن عن غيره تمييزاً تاماً.

ولا يؤدّى هذان الأمران إلا بالحد التام [1]. وإذا تعذر الأمر الأول [وهو تصور المعرَّف بحقيقته] يكتفى بالثاني [وهو تمييزه في الذهن عن غيره]. ويتكفل به [بتمييز الشيء في الذهن عن غيره] الحد الناقص والرسم بقسميه.

وإلاّ قد تميزه تمييزاً ذاتياً ويؤدى ذلك بالحد الناقص فهو أولى من الرسم. والرسم التام أولى من الناقص.

[تعذر معرفة الفصول الحقيقية]

إلا أن المعروف عند العلماء أن الاطلاع على حقائق الأشياء وفصولها من الأمور المستحيلة أو المتعذرة. وكل ما يذكر من الفصول فإنما هي خواص لازمة تكشف عن الفصول الحقيقية.

---

(١) لأن بيان حقيقة الشيء هي بذكر ذاتياته والذي يبين ذاتيات الشيء هو الحد التام.

فالتعاريف الموجودة بين أيدينا أكثرها أو كلها رسوم تشبه الحدود.

[النتيجة]

فعلى من أراد التعريف [وبيان حقيقة الشيء] أن يختار الخاصة اللازمة البينة بالمعنى الأخص، لأنها أدل على حقيقة المعرف وأشبه بالفصل. وهذا أنفع الرسوم في تعريف الأشياء. وبعده [بعد التعريف بالخاصة البين بالمعنى الأخص] في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة البينة بالمعنى الأعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فانها لا تفيد تعريف الشيء لكل أحد، فإذا عرفنا المثلث بأنه (شكل زواياه تساوي قائمتين) فإنك لم تعرفه إلا للهندسي المستغني عنه.

الشرح:

تقدم الكلام عن التعريف بذكر تعريفه وبيان فائدته ومدى أهميته لكل الطبقات المثقفة التي تطلب الحقيقة و من ثم تقسيمه الى ما يمكن أن ينقسم إليه من الأقسام بحيث تؤدي الغرض المطلوب وهو «تبيين وتوضيح حقيقة الشيء» بعد ذلك ذكر المصنف رحمه الله إنارة بيّن فيها النقاط الآتية:

١- ما هو الأصل في التعريف.

٢- ماهي مراتب التعريف.

٣- ما مدى إمكانية تعريف الأشياء بحقائقها.

أما النقطة الأولى: الأصل في التعريف:

لما كان المقصود و الغرض الأصلي من التعريف هو بيان امرين:

الأول: توضيح المعرَّف بنحوٍ يكون له في ذهن السائل صورة جلية عن حقيقته.

الثاني: أن يكون له تميزاً في ذهن السائل بنحوٍ يميزه تمييزا تاما عن كل ما سواه.

مثال ذلك: لكي نميز مفهوم الإنسان في الذهن عن سائر المفاهيم نحتاج الى تعريفه بالحد التام بأن نقول: الإنسان حيوان ناطق. فإذا عُرف تعريفاً تاماً، حصل أمران:

١- بيان حقيقة الإنسان لأن الإنسان مكون من جزئين الحيوانية و الناطقية و الحد التام بينهما، وحينئذ تحصل في الذهن صورة علمية عن مفهوم الإنسان يحتفظ بها الذهن بحيث متى ما ذكر الإنسان حضرت تلك الصورة المنطبعة في الذهن عن حقيقته.

٢- تميز الإنسان عن الفرس و البقر و الأسد فتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق خرج كل من يشترك معه في الحيوانية.

وبهذا يكون الأصل في التعريف هو التعريف بالحد التام.

أما النقطة الثانية: مراتب التعريف:

المرتبة الأولى: لما كان الغرض من التعريف هو - تصور المعرَّف بحقيقته وتمييزه في الذهن - لا يكون التعريف حينئذ إلا بالحد التام، لأن بيان حقيقة الشيء هو بذكر تمام ذاتياته و القسم الوحيد من أقسام التعريف الذي يبين تمام ذاتيات الحقيقية هو الحد التام لأنه يكون بالجنس والفصل القريبين وهما يشتملان على كل الذاتيات ؛ فلذا لو عرف الشيء بهما اتضحت حقيقته وحصلت له صورة في الذهن عنه.

المرتبة الثانية: وفي صورة عدم معرفة حقائق الأشياء لأي سبب كان فحينئذ يكتفى لبيان الأمر الثاني - تميز الشيء في الذهن عن غيره - بالحد الناقص فلو عرفت الإنسان مثلاً بأنه «جسم نامٍ ناطق» حصل لهذه الحقيقة تمييز عن النبات و الفرس.

المرتبة الثالثة : و مثل الحد الناقص في تمييز الشيء المعرَّف عما سواه الرسم تاماً و ناقصاً، فقولك الإنسان حيوان مفكر أو الإنسان مفكر فقد حصل بهذا التعريف تمييز له عن الفرس وعن الشجر وعن الحجر.

النتيجة:

هذه الأقسام الأربعة حد تام وناقص ورسم تام وناقص فيما بينها ترتب وأولوية في التعريف بها، فالحد التام هو المقدم على الجميع لأنه الوحيد الذي يبين تمام ذاتيات المعرَّف ويتلوه في ذلك الحد الناقص لبيانه بعض الذاتيات، ومن بعده الرسم التام وآخرها و أضعفها في تأدية الغرض من التعريف الرسم الناقص.

أما النقطة الثالثة: مدى إمكانية تعريف الأشياء بحقائقها

يشير المصنف رحمه الله في هذه النقطة إلى بحث فلسفي مهم مفاده هل بإمكاننا تعريف الأشياء بحقائقها أو أن ذلك ضرب من الاستحالة والتعذر؟

الحق أن تعريف الأشياء بحقائقها من الأمور المتعذرة على الإنسان في أغلب الأحيان، لأن بيان حقيقة الشيء موقوف على بيان ذاتياته وهما جنسه و فصله القريبين. وفصول الأشياء بالخصوص غير معلومة لنا فقولنا الناطق فصل الإنسان و أن بزوال الفصل تزول الحقيقة، فنسأل ما هو معنى الناطق هل هو المفكر فالمجنون لا يفكر مع ذلك هو إنسان، هل هو المتكلم فالأخرس لا يتكلم وهو إنسان هل هو الحي الفرس حي أيضاً؟

فكنه الأشياء غير معلومة لدينا وما يذكر في علم المنطق من أن الناطق هو فصل الإنسان القريب هذا بالحقيقة هو لازم الفصل الحقيقي فلذا قسم الحكماء الفصل الى منطقي وحقيقي.

وهذا البحث يحتاج شيئاً من التفصيل ليس محله هنا ومن شاء الاطلاع على تفصيله فليراجع بداية الحكمة للعلامة الطباطبائي المرحلة الخامسة الفصل الخامس.

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية

[أقسام التعريف بالرسم]

كثيراً ما نجد العلماء - لا سيما علماء الأدب - يستعينون على تعريف الشيء بذكر أحد أفراده ومصاديقه مثالاً له. وهذا ما نسميه (التعريف بالمثال) وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم.

[الطريقة الاستقرائية]

وهي: أن يكثر المؤلف أو المدرس - قبل بيان التعريف أو القاعدة - من ذكر الأمثلة والتمرينات، ليستنبط الطالب بنفسه المفهوم الكلي أو القاعدة. وبعدئذ تعطى له النتيجة بعبارة واضحة ليطابق بين ما يستنبط هو، وبين ما يعطى له بالأخير من نتيجة.

والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف، بل هو من التعريف بالخاصة، لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع إلى

(الرسم الناقص). وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستنبط، إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له.

التعريف بالتشبيه:

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً (التعريف بالتشبيه). وهو أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما، على شرط أن يكون المشبه به معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله تشبيه الوجود بالنور، وجهة الشبه بينهما أن كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفة[1] عندما يراد تقريبها إلى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات، لأن المحسوسات إلى الأذهان أقرب ولتصورها آلف. وقد سبق منا تشبيه كل من النسب الأربع بأمر محسوس تقريباً لها، فمن ذلك تشبيه المتباينين بالخطين المتوازيين لأنهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور المعنى) بالنظر إلى المرآة بقصد النظر إلى

(١) وهي المفاهيم التي ليس للحس سبيل اليها كما لو كان الكلام عن النقيضين.

الصورة المنطبعة فيها.

الشرح:

تقدم الكلام عن التعريف المنطقي والكلام هنا بمثابة التتمة له، لأن المصنف رحمه الله يذكر في هذا البحث بعض أنواع التعاريف التي تندرج تحت التعريف بالرسم الذي هو أحد أنواع التعريف المنطقي. و من هذه الأنواع:

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية

تارة نعرف الشيء بذكر بعض مصاديقه فيما لو كان السائل من الناشئة و المبتدئين، ففي أمثاله يعرف الشيء بذكر بعض مصاديقه والتعريف بذكر المصداق، **إما** أن يقتصر فيه على ذكر مصداق ومثال واحد، **أو** يذكر فيه جملة من الأمثلة و المصاديق:

فان كان ما يذكر هو مصداق ومثال واحد فهذا هو التعريف بالمثال كمن سأل عن المعدن فيجاب إنه مثل الذهب.

فالتعريف بالمثال: هو تعريف الشيء المسؤول عنه بذكر أحد أفراده، وان كان الشيء يعرّف بذكر جملة مصاديق وأمثلة كما لو سأل المبتدئ عن الفاعل ما هو فيجاب أنه مثل علي في قولك: «كتب علي الدرس»، ومحمد في قولك: «قرأ محمد الكتاب» و«نام بكر مبكراً» فهو

تعريف بالمثال أيضاً لكن فيه ذكر أكثر من مصداق و هذه الطريقة هي المسماة بالطريقة الاستقرائية التي هي أحد طرق التعليم المتبعة مع المبتدئين لأن ذهن المبتدئ يأنس بالمثال أكثر من ذكر القواعد و كلما كان المثال حسياً وواقعياً كان تفهم المسألة لديهم أسرع.

فمثلاً لو سأل الناشئ ما هو اسم الفعل يذكر له جملة أمثلة يستنتج منها قاعدة اسم الفعل فيقال له تأمل في هذه الأقوال:

أُفّ لمنْ يَيْئَسُ، صَهْ إذَا تكلم غَيْرُكَ، عَلَيْكَ نَفْسَكَ فَهَذِّبْهَا، دُونَك الْقَلم.

بعد ذلك نصل به إلى القاعدة نبينها له بعبارة جلية والقاعدة في اسم الفعل هي: كلمة تدل على معنى الفعل ولا تقبل علامته.

تنبيهان:

الأول : التعريف بالمثال ليس في عرض - قبال - التعاريف الأربعة المتقدمة بل هو أحدها وهو مصداق للتعريف بالرسم، لأن المثال خاصة الرسم فتعريف المعدن بأنه مثل الذهب لأن الذهب من مختصات المعدن فلا هو من النبات ولا الحيوان.

الثاني : إن كان المثال مؤدياً للمعنى و رافعاً للجهالة عن الشيء المسؤول عنه يكتفى حينئذ بذكر التعريف بالمثال و لا حاجة الى الاتيان بغيره من التعاريف الأخرى. فمثلاً لو بينا الفاعل بأمثلة تبين خصوصياته

كقولك: كتب علي، مات بكر فحينئذ يكون معنى الفاعل واضحاً ولا نحتاج الى ذكر تعريف آخر.

التعريف بالتشبيه:

هو تعريف الشيء بمشابهه، كتعريف البلور بالثلج فيسأل ما هو البلور يجاب أنه مثل الثلج.

وهو أيضاً من نوع التعريف بالمثال لأن شبيه الشيء مثاله

شرط التعريف بالتشبيه:

يجب في الشيء المشبه به أن يكون واضحاً جلياً في ذهن السائل كيما يكون التشبيه نافعاً، فمن سأل مثلاً عن النقيضين ما هما يجاب هما مثل وجود الدار وعدمها. وكما لو سأل الناشئ ما هو الجهل يجاب مثل الحجرة التي لا ضوء فيها.

من موارد التعريف بالتشبيه:

كثيراً ما يقع التعريف بالتشبيه عن الأمور غير المحسوسة فمثلاً من سأل ماهي الصدفة يجاب مثل أن تلتقي صديقك في محل من دون موعد مسبق أو مبتدئ يسأل عن العلم ما هو يجاب هو مثل نور المصباح.

شروط التعريف:

الغرض من التعريف - على ما قدمنا - تفهيم مفهوم المعرَّف (بالفتح) وتمييزه عما عداه. ولا يحصل هذا الغرض إلا بشروط خمسة:

الأول: أن يكون المعرِّف (بالكسر) مساوياً للمعرَّف (بالفتح) في الصدق، أي يجب أن يكون المعرِّف (بالكسر) مانعاً جامعاً. وإن شئت قلت (مطرداً منعكساً).

ومعنى مانع أو مطرد[1] أنه لا يشمل إلا أفراد المعرَّف (بالفتح) فيمنع من دخول أفراد غيره فيه. ومعنى جامع أو منعكس[2] أنه يشمل جميع أفراد المعرَّف (بالفتح) لا يشذ منها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالأمور الآتية:

١- بالأعم: لأن الأعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على رجلين، فان جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

٢- بالأخص: لأن الأخص لا يكون جامعاً، كتعريف الإنسان

---

(١) الاطراد: هو المنع أي يجب ان يكون التعريف يمنع من دخول افراد غير افراد المعرف

(٢) المنعكس: هو الجامع فيجب ان يكون التعريف جامعاً لكل افراد المعرف ويجمع الامرين عبارة (جامع مانع).

بأنه حيوان متعلم، فانه ليس كل ما صدق عليه الإنسان هو متعلم.

٣- بالمباين: لأن المتباينين لا يصح حمل أحدهما على الآخر، ولا يتصادقان أبداً.

الثاني: أن يكون المعرِّف (بالكسر) أجلى مفهوماً وأعرف عند المخاطب من المعرَّف (بالفتح)، وإلا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه، فلا يجوز - على هذا - التعريف بالأمرين الآتيين:

١- بالمساوي في الظهور والخفاء، كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد، فان الزوج ليس أوضح من الفرد ولا أخفى، بل هما متساويان في المعرفة. كتعريف أحد المتضايفين بالآخر، وأنت إنما تتعقلهما معاً، كتعريف الأب بأنه والد الابن. وكتعريف الفوق بأنه ليس بتحت...

٢- بالأخفى معرفة، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث: ألا يكون المعرِّف (بالكسر) عين المعرَّف (بالفتح) في المفهوم، كتعريف الحركة بالانتقال والإنسان بالبشر تعريفاً حقيقياً غير لفظي، بل يجب تغايرهما إما بالإجمال والتفصيل كما في الحد التام أو بالمفهوم كما في التعريف بغيره.

ولو صح التعريف بعين المعرَّف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً، وللزم أن يتوقف الشيء على نفسه. وهذا محال.

ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع: أن يكون خالياً من الدور. وصورة الدور في التعريف: أن يكون المعرِّف (بالكسر) مجهولاً في نفسه، ولا يعرف إلا بالمعرَّف (بالفتح)، فبينما أن المقصود من التعريف هو تفهيم المعرَّف (بالفتح) بواسطة المعرِّف (بالكسر)، وإذا بالمعرِّف (بالكسر) في الوقت نفسه إنما يفهم بواسطة المعرَّف (بالفتح)، فينقلب المعرَّف (بالفتح) معرِّفاً (بالكسر).

وهذا محال، لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه.

[أقسام الدور]

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويسمى (دوراً مصرحاً) ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر ويسمى (دوراً مضمراً).

١- الدور المصرح، مثل: تعريف الشمس بأنها (كوكب يطلع في النهار). والنهار لا يعرف إلا بالشمس إذ يقال في تعريفه: (النهار: زمان تطلع فيه الشمس). فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس. والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الأمر

بالأخير إلى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس.

٢- الدور المضمر، مثل: تعريف الاثنين بأنهما زوج أول. والزوج يعرف بأنه منقسم بمتساويين. والمتساويان يعرفان بأنهما شيئان أحدهما يطابق الآخر. والشيئان يعرفان بأنهما اثنان. فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الاثنين بالاثنين.

وهذا دور مضمر في ثلاث مراتب، لأن تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة إلى نفس المعرَّف (بالفتح) الأول. والوسائط في هذا المثال ثلاث: الزوج، المتساويان، الشيئان.

الخامس: أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها، فلا يصح استعمال الألفاظ الوحشية والغريبة، ولا الغامضة، ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمت ذلك في بحث المشترك والمجاز. وإن كان يحسن - على كل حال - اجتناب المجاز في التعاريف والأساليب العلمية.

الشرح:

لكي يتحقق التعريف حداً كان أو رسماً، تاماً أو ناقصاً يجب ان

تتحقق جملة أمور ، هي:

الشرط الأول: أن يكون مطرداً منعكساً:

بمعنى أنه يجب أن يكون التعريف مانعاً من دخول الأفراد التي تغاير المعرَّف، جامعاً لجميع أفراده، كتعريف الإنسان بإلحيوان الناطق، فهذا التعريف جامع لكل أفراد الإنسان رجل وامرأة، صغير وكبير، عالم وجاهل، وأخرج كل فرد ليس بإنسان كالنبات و الجماد وسائر الحيوانات غير الإنسان.

ومعنى «مطرد» هو المانع، ومعنى «منعكس» هو الجامع.

وبناءً على هذا الشرط يظهر عدم صحة التعريف بالأمور الآتية:

١- التعريف بالأعم مطلقاً:

فلو كان المعرِّف أعم مطلقاً لا يكون مانع من الأغيار، فلو عرف الإنسان بأنه الحيوان، لا يكون هكذا تعريفاً مانعاً لشمول التعريف للإنسان وغيره، فمثل الفرس و الجمل داخلة جميعاً في الحيوان، فلازم التعريف بالأعم اختلال الشرط الأول.

٢- التعريف بالأخص مطلقاً:

لو كان المعرِّف أخص مطلقاً لا يكون التعريف جامعاً لكل أفراد المعرَّف، فمثلاً تعريف الحيوان بالناطق، لا يكون هذا التعريف شاملاً جميع أفراد الحيوان فمن أفراده الصاهل و الناهق وهي غير داخلة في التعريف، لأنها ليست بناطقة، فاالازم من التعريف بالأخص مطلقاً أن يختل الشرط

الأول أيضاً.

٣- التعريف بالمباين:

تبين مما سبق أن من الأولى عدم صحة التعريف بالمباين، لأن المباين لا يحمل على مباينه و لا يحكي عنه حتى يكون جامعاً أو مانعاً.

الشرط الثاني: ان يكون المعرِّف أجلى وأو ضح مفهوماً من المعرَّف

التعريف هو طلب بيان وتوضيح الشيء المجهول ومقتضى ذلك ان يكون المعرِّف أوضح عند السامع من المعرَّف. وإلا لانتفى الغرض وهو التوضيح .

وبناء على هذا الشرط يظهر عدم صحة التعريف بالأمور التالية:

١- التعريف بالمساوي

كتعريف الفرد بأنه العدد الذي ينقص عن الزوج بواحد، لأن التعريف بالمساوي يستلزم إما الترجيح بلا مرجح لأن المعرِّف مساوٍ في الظهور للمعرَّف والأخذ بأحدهما ترجيح بلا مرجح لفرض استوائهما في الظهور، أو اللغوية لعدم الفائدة من التعريف.

٢- التعريف بالأخفى:

لما كان التعريف بالمساوي غير صحيح فمن الأولى عدم صحة التعريف بالأخفى مفهوماً، وهذا كتعريف القمر بأنه أستقسط - لفظ يطلق

لكل شيء ينير - لأنه يستلزم نقض الغرض فان غرض التعريف هو تصور الشيء «المعرَّف» والتعريف بالأخفى لا يوجب تصور الشيء«المعرَّف» بل ربما يزيده غموضاً.

الشرط الثالث: أن يكون المعرّف يغاير المعرِّف مفهوماً:

ان كان المعرِّف عين المعرَّف مفهوماً لزم أن يكون معنى الشيء واضح لدى السائل وهو خلف كونه جاهلاً به، و لازمه حصول الدور المحال، كتعريف الإنسان بالبشر، و الزوج بالاثنين، فإن البشر هو الإنسان والإنسان هو البشر، و الزوج هو الاثنين و الاثنين وهو الزوج، وهو الدور الصريح.

تنبيه : هناك شرطان آخران بترتيب المصنف رحمه الله الشرط الرابع والخامس أعرضنا عن شرحهما لوضوحهما في المتن فاكتفينا بما ذكره هو رحمه الله.

الثاني: الدور: هو توقف الشيء على نفسة كتوقف خروج زيد على خروج بكر وتوقف خروج بكر على خروج زيد فتوقف خروج زيد على خروج زيد نفسه، وهذا هو المسمى في كلماتهم بتوقف الشيء على نفسه كما توقف خروج زيد في المثال على خروجه هو.

أقسام الدور:

ذكروا أن الدور على قسمين إما صريح أو مضمر:

الدور الصريح: هو ما كان فيه طرفان وبعباره المصنف رحمه الله هو ما كان فيه مرتبة واحدة ولطيف ما قاله السبزواري:

لولا شيبي ما جفا . . . لولا جفاه لم أشب

فالجفاء متوقف على المشيب والمشيب متوقف على الجفاء فتوقف الجفاء على الجفاء.

الدور المضمر: هو ما كان فيه اكثر من طرف كقولك لخالد مثلاً لا اخرج حتى يخرج زيد وزيد يقول لا اخرج حتى يخرج بكر وبكر يقول لا اخرج حتى يخرج خالد فتوقف خروج خالد على خروجه هو.

الثالث: طريق تحصيل التعريف بالحد أو الرسم.

تقدم إن التعريف إما بالحد التام والناقص أو بالرسم التام والناقص، وتقدم معنى كل منهما، والسؤال الآن ما هو الطريق للتعريف بالحد و الرسم؟

والجواب أن تحصيل الحد أو الرسم إنما يكون بأحد طريقين هما:

١- التحليل العقلي.

٢- القسمة الثنائية.

وهذا مما سيأتي إنشاء الله تعالى بيانه في مبحث القسمة.

تمرينات:

١- انقد التعريفات الآتية، وبين ما فيها من وجوه الخطأ إن كان:

أ- الطائر: حيوان يبيض.

ب- الإنسان: حيوان بشري.

ج- العلم: نور يقذف في القلب.

د- القدام: الذي خلفه شيء.

هـ- المربع: شكل رباعي قائم الزوايا.

و- اللبن: مادة سائلة مغذية.

ز- العدد: كثرة مجتمعة من آحاد.

ح- الماء: سائل مفيد.

ط- الكوكب: جرم سماوي منير.

ي- الوجود: الثابت العين.

٢- من أي أنواع التعريف تعريف العلم بأنه (حصول صورة الشيء في العقل)، وتعريف المركب بأنه (ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء). وبين ما إذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

٣- من أي أنواع التعريف تعريف الكلمة بأنها (قول مفرد) وتعريف الخبر بأنه (قول يحتمل الصدق والكذب).

٤- عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات:

أ- لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب- لفظ موضوع مفرد.

ج- قول مفرد.

د- مفرد.

فقارن بينها، واذكر أولاها وأحسنها، والخلل في أحدها إن كان.

٥- لو عرفنا الأب بأنه (من له ولد)، فهذا التعريف فاسد قطعاً، ولكن هل تعرف من أية جهة فساده؟ وهل ترى يلزم منه الدور؟ وإذا كان يلزم منه الدور أو لا يلزم فهل تستطيع أن تعلل ذلك؟

٦- اعترض بعض الأصوليين على تعريف اللفظ المطلق المقابل للمقيد بأنه (ما دل على شايع في جنسه)، فقال إنه تعريف غير مطرد ولا منعكس، فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الإجمال. وأنت إذا حققت أن هذا التعريف ماذا يسمى يسهل عليك الجواب، فتفطَّن!

٧- جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه (صفة أو مجموع صفات كلية بها تتميَّز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد). انقده واذكر وجوده الخلل فيه

على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف.

٨- إن التي نسميها بالكليات الخمسة كان أرسطو يسميها (المحمولات)، وعنده أن المحمول لابدّ أن يكون من أحد الخمسة، فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات، لأنه لا يدخل فيه مثل (البشر هو الإنسان).

فالمطلوب أن تجيب عن هذا الاعتراض، على ضوء ما درسته في بحث (الحمل وأنواعه). وبين صواب ما ذهب إليه أرسطو.

٩- وعرف هذا البعض المتقدم اللفظين المتقابلين بأنهما (اللفظان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد). انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف.

القسمة

تعريفها:

قسمة الشيء: تجزئته وتفريقه إلى أمور متباينة. وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف ، و ما ذكرناه فإنما هو تعريف لفظي ليس إلا. ويسمى الشَّيء (مقسَّماً) وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها (قسماً) تارة بالقياس إلى نفس المقسم ، و (قسيماً) أخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام. فإذا قسمنا العلم إلى تصور وتصديق مثلاً ، فالعلم مقسم ، والتصور قسم من العلم وقسيم للتصديق. وهكذا التصديق قسم و قسيم .

الشرح:

لما كان الغرض من التعريف هو تحصيل تصور للشيء[1] وإن

---

(١) لأنالمفروض أنه قبل التعريف يكون السائل جاهلاً باللفظ لأي معنى وضع أو على أي معنى يدل، والتعريف يوضح ويبين للسائل وضع اللفظ ومعناه الدال عليه وكل هذا يكون في دائرة ☜

تحصيل التصور لا يكون إلا بالوقوف على حقيقة الشيء، فناسب المقام البحث عن الطرق التي يستعان بها لتحقيق هذا الغرض و هو تصور الشيء.

فإن من المفاهيم الواضحة الجلية عند الإنسان والتي تكاد أن لا تفتقر الى تعريف هو مفهوم القسمة وهذا المفهوم لو أريد بيانه و تعريفه فلا يكون إلا بإبدال لفظ بلفظ أوضح منه لأن البديهي لا يفتقر في تصوره إلى تعريف منطقي، وهذا ما قام به المصنف رحمه الله حيث عرّف القسمة بأنها «تجزئة الشيء وتفريقه إلى أمور متباينة» ومن الواضح أن هذا التعريف لا هو حد تام ولا ناقص وإنما هو تعريف لغوي.

قال الزبيدي : قَسَّمَهُ تَقْسيماً: جَزَّأَهُ[1].

قال في المعجم : (قسم) الشَّيْء جزأه أَجزَاء يُقَال قسموا المال بَينهم وَالْقَوْم فرقهم قسما هنا وقسما هناكَ[2].

وعند إجراء القسمة تتحقق عندنا ثلاثة أمور، هي:

١- **المقسم**، وهو الشيء الذي تجري عليه عملية القسمة أو قل هو الشيء الذي قسم وجزّأ إلى أجزاء متباينة.

٢- **القسم**، وهو كل جزء يحدث نتيجة القسمة.

٣- **القسيم**، وهو كل جزء إن قيس الى الجزء الآخر الذي نتج عن

التصور فمالم يكن تصور للفظ و للمعنى الدال عليه لا تصل النوبة الى التصديق.

(١) تاج العروس ج ٣٣ ص٢٦٥.

(٢) المعجم الوسيط ج٢ ص ٧٣٤.

القسمة.

فمثلاً تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، فإن الكلمة تسمى مقسماً وكل واحد من الاسم والفعل والحرف يسمى قسماً، والاسم والفعل والحرف كل منهما بالقياس إلى الآخر يسمى قسيماً، فالاسم قسيم، والفعل قسيم، والحرف قسيم، وكل واحد من تلك الأقسام يباين قسيمه فالاسم يباين الفعل لأن الاسم يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان والفعل معناه مقترن بزمان وكلاهما يباينان الحرف؛ لأن الحرف يدل على معنى في غيره.

فالنسبة بين الأقسام والمقسم هي العموم والخصوص المطلق، فالاسم كلمة، والفعل كلمة و الحرف كلمة، أي أن كل قسم هو المقسم. وليس كل كلمة فعل، وليس كل كلمة اسم، وليس كل كلمة حرف.

فائدتها:

أسست حياة الإنسان كلها على القسمة، وهي من الأمور الفطرية التي نشأت معه على الأرض: فان أول شيء يصنعه تقسيم الأشياء إلى سماوية وأرضية، والموجودات الأرضية إلى حيوانات وأشجار وأنهار وأحجار وجبال ورمال وغيرها. وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوع عن نوع، حتى تحصل له مجموعة من

المعاني والمفاهيم... وما زال البشر على البشر حتى استطاع أن يضع لكل واحد من المعاني التي توصل إليها في التقسيم لفظاً من الألفاظ. ولولا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الألفاظ.

ثم استعان بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الأنواع، وتمييزها تمييزاً ذاتياً، ولا يزال العلم عند الإنسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتنويعاته، فيعدِّلها.

ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية، أو الأمور التي يخترعها منها ويؤلفها، أو مسائل العلوم والفنون.

وسيأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكسبها، بل كل حد إنما هو مؤسس من أول الأمر على القسمة. وهذا أهم فوائد القسمة.

وتنفع القسمة في تدوين العلوم والفنون، لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها، بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل وأحكام إلا بالقسمة: فمدون علم النحو - مثلاً - لابد أن يقسم الكلمة أولاً، ثم يقسم الاسم مثلاً إلى نكرة ومعرفة، والمعرفة إلى أقسامها، ويقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وكذلك الحرف وأقسام كل واحد منها، ويذكر لكل قسم حكمه المختص به... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر - أيضاً - يلتجئ إلى القسمة في تسجيل دفتره وتصنيف أمواله ، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته. وكذلك باني البيت، ومركب الأدوات الدقيقة يستعين على إتقان عمله بالقسمة. والناس من القديم قسموا الزمن إلى قرون وسنين وأشهر وأيام وساعات ودقائق لينتفعوا بأوقاتهم ويعرفوا أعمارهم وتاريخهم.

وصاحب المكتبة تنفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء. وبواسطة القسمة استعان علماء التربية على توجيه طلاب العلوم، فقسموا المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية، ثم كل مدرسة إلى صفوف، ليضعوا لكل صف ومدرسة منهاجاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمة في كل شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتيادية، ولا يستغني عنها إنسان. ومهمتنا منها هنا أن نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

الشرح:

إن من أهم طرق المعرفة لدى الإنسان هي «القسمة»، وهي أمر فطري

جبل عليه الإنسان، فجُلُّ علومِه ومعارفه تبتني على القسمة، فتقسيم الشيء إلى مادي ومجرد يحدث نوع معرفة لكلا القسمين، فالمادي يقبل الإشارة الحسية و المجرد لا يقبل ذلك، وهذا المعلوم إنما استفدناه ببركة القسمة فبعد التقسيم جعلنا لكل قسم اسم وميزنا بالحكم بينهما، وكذلك تقسيم الإنسان إلى شاعر وغير شاعر.

فكما تلاحظ أن القسمة توجد نوع تعريف للأشياء، وهذا هو السر في إلحاق المصنف رحمه الله القسمة ببحث التعريف.

ومن خلال إجراء عملية التقسيم هذه يتولد عند الإنسان كم كبير من المعارف و العلوم بحيث اضطره هذا الأمر الى أن يضع لكل معنى كسبه من القسمة لفظ يميزه عما سواه وأحكاماً تخصه.

فمثلاً تقسيم الكلمة الى مالها معنى في نفسها أو في غيرها و الأول إما معناه مقترن بزمان أو لم يقترن بزمان، فنتج عن هذه القسمة أقسام ثلاثة ماله معنى في نفسه غير مقترن بزمان، و ماله معنى في نفسه مقترن بزمان، وماله معنى في غيره، فلزم وضع اسم لكل قسم، فأسمى الأول بالاسم، والثاني الفعل، والثالث الحرف.

ووضع لكل قسم حكم فالأصل في الاسم أن يكون معرباً و الفعل أن يكون مبنياً و الحرف ليس كذلك.

فالقسمة أعانت سائر العلوم في تحصيل المعارف ومن جملة إفاداتها كسب التعاريف الحدية و الرسمية و تبويب العلوم عند تدوينها.

فالعلوم لما صارت أبواباً وفصولاً إنما هو ببركة القسمة، ومن أمثلتها: تقسيم العلوم إلى عقلية و نقلية، والعقلية إلى منطقية وفلسفية وأدرج ببركة القسمة أحكام كل علم في قسمه. هذا كله على الصعيد العلمي أما على الصعيد الاجتماعي فالأمر لا يقل أهمية عن سابقه فتقسيم الزمان الى أيام و شهور وسنين مما يسهم في تنظيم العمل الاجتماعي. وما ذكر في المتن من أمثلة فيه الغنى.

ونخلص بالقول: إن فائدة القسمة يمكن تصنيفها ضمن مجالين:

الأول: المجال العلمي، وهو الحصول على المفاهيم والمعاني المختلفة، فمثلاً: تقسيم السائل الى ماء وغيره وهذا الغير الى بنزين وغيره، وهكذا وأن لكل قسم خصوصياته و مميزاته فلا يقف الباحث على خصوصيات و مميزات كل قسم ونوع إلا بعد تمييز كل قسم من الأقسام عن قسيمه، والذي يضطلع بتلك المهمة هي القسمة.

وأيضاً : تقسيم الحيوان إلى ناطق وغيره، وتقسيم غير الناطق إلى صاهل وغيره، الى آخر ما يمكن أن يندرج في القسمة ومن الواضح أن القسمة قاطعة للشركة فعند تقسيم الحيوان الى ناطق و صاهل معنى هذا أن هناك جهة افتراق بينهما وهذه الجهة تشكل خصوصية لكل منهما وأن بينهما جهة اشتراك، و حينئذ يبحث الدارس عن خواصهما وما يتعلق به كل منهما. فبعد إجراء عملية القسمة حصلت معارف ومهدت الطريق الى معارف أخرى وكل هذا ببركة القسمة.

وأهم ما وصلت إليه العلوم من تطور و تقدم هو ببركة تبويب تلك العلوم وتصنيفها بحيث تجعل مسائل كل علم في موضوعه الدائرة تلك المسائل حوله فمما يجعل مسائل تلك العلوم واضحة جلية للدارسين مما يساهم في تطورها وتقدمها وصاحب الدور الأهم في تنظيم و تبويب العلوم هي القسمة.

الثاني: المجال الاجتماعي، فالقسمة تساهم بشكل كبير في تنظيم الشؤون الاقتصادية والتربوية والارتباطات العائلية، مما هو واضح بأدنى تأمل.

وبذلك ظهر جلياً مدى فائدة القسمة على الصعيدين العلمي والاجتماعي.

❖ ❖ ❖

أصول القسمة:

[شروط القسمة]

١- لابد من ثمرة:

لا تحسن القسمة إلا إذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسِم، بأن تختلف الأقسام في المميزات والأحكام المقصودة في موضع القسمة: فإذا قسم النحوي الفعل إلى أقسامه الثلاثة فلأن لكل

قسم حكماً يختص به. أما إذا أراد أن يقسم الفعل الماضي إلى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها[١] فلا يحسن منه [من النحوي] ذلك[٢]، لأن الأقسام كلها لها حكم واحد في علم النحو هو البناء، فيكون التقسيم عبثاً ولغواً، بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لانتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة.

وإذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبعية في الباب الأول إلى لفظية وغير لفظية، لأنه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي، كما أشرنا إلى ذلك هناك في التعليقة.

٢-لابد من تباين الأقسام:

ولا تصح القسمة إلا إذا كانت الأقسام متباينة غير متداخلة، لا يصدق أحدها على ما صدق عليه الآخر، ويشير إلى هذا الأصل تعريف القسمة نفسه: فإذا قسمت المنصوب من الاسماء إلى: مفعول، وحال، وتمييز، وظرف، فهذا التقسيم باطل، لأن الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيماً له. ومثل هذا ما يقولون عنه: «يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيماً له». وبطلانه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق إلى علماء وجهلاء وأغنياء

---

(١) المراد هو الميزان الصرفي وهو الفاء و العين و اللام - فعل - فمضموم العين كرم ومفتوح العين ضرب، ومكسور العين فرح.

(٢) هذه القسمة في نفسها صحيحة لكنها غير صحيحة بالنسبة للنحوي لعدم وجود ثمرة له فيها.

وفقراء ومرضى وأصحاء.

ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقيين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه[1] ولكنه لا ينطبق على هذا الأصل الذي قررناه، لأن الأغنياء والفقراء لابد أن يكونوا علماء أو جهلاء، مرضى أو أصحاء، فلا يصح إدخالهم مرة ثانية في قسم آخر. وفي المثال ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة. والأصل في مثل هذا أن تقسم السكان أولاً إلى علماء وجهلاء، ثم كل منهما إلى أغنياء وفقراء، فتحدث أربعة أقسام، ثم كل من الأربعة إلى مرضى وأصحاء، فتكون الأقسام ثمانية: علماء أغنياء مرضى، علماء أغنياء أصحاء... إلى آخره. فتفطَّن لما يرد عليك من القسمة، لئلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الأصل أمور:

١-إنه لا يجوز أن تجعل قسم الشيء قسيماً له - كما تقدم - مثل أن تجعل الظرف قسيماً للمفعول.

٢- ولا يجوز أن تجعل قسيم الشيء قسماً منه، مثل أن تجعل الحال قسماً من المفعول.

٣- ولا يجوز أن تقسم الشيء إلى نفسه وغيره.

---

(١)يُقَال ألْقى الكلام على عواهنه قَالَه من غير فكر ولا روية كَأَنَّهُ اكْتفى بِما حضر دون ترو. المعجم الوسيط ج٢ ص ٦٣٤.

[إشكال ودفع]

وقد زعم بعضهم أن تقسيم العلم إلى التصور والتصديق من هذا الباب، لما رأى أنهم يفسرون العلم بالتصور المطلق، ولم يتفطن إلى معنى التصديق مع أنه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما أن قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم. كما شرحناه سابقاً. أما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

٣- أساس القسمة:

ويجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وباعتبارها يكون التقسيم، فإذا قسمنا كتب المكتبة فلابد أن نؤسس تقسيمها إما على أساس العلوم والفنون أو على اسماء المؤلفين أو على اسماء الكتب. أما إذا خلطنا بينها فالأقسام تتداخل ويختل نظام الكتب، مثل ما إذا خلطنا بين أسماء الكتب والمؤلفين، فنلاحظ في حرف الألف مثلاً تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف، بينما أن كتابه قد يدخل في حرف آخر.

والشيء الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي (أساس القسمة)، كما قسمنا اللفظ مرة إلى

مختص وغيره وأخرى إلى مترادف ومتباين وثالثة إلى مفرد ومركب، وكما قسمنا الفصل إلى قريب وبعيد مرة وإلى مقوم ومقسم أخرى... ومثله كثير في العلوم وغيرها.

٤- جامعة مانعة:

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الأقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة: جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الأقسام أي حاصرة لها لا يشذ منها شيء، مانعة عن دخول غير أقسامه فيه.

الشرح:

شروط القسمة:

عند القيام بعملية التقسيم ولكي تكون القسمة صحيحة من جهة منطقية يجب مراعاة جملة أمور هذه الأمور تسمى بشروط القسمة، و هي:

١- وجود ثمرة من التقسيم:

من الأمور التي يجب لحاظها في عملية التقسيم هو وجود ثمرة وغرض يترتب على عملية التقسيم ، فمثلاً أن يقسم النحوي الاسم إلى معرب ومبني، لأن لكل قسم من تلك الأقسام حكماً خاصاً به .

وكذا تقسيم الكلمة الى اسم و فعل و حرف، فان لكل قسم حكم

يغاير حكم القسم الآخر.

أما إذا قسم- النحوي -الفعل الماضي إلى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، فلا تصح منه القسمة، لأن للأقسام جميعاً حكماً واحداً في علم النحو و هو البناء ، فيكون هذا التقسيم للنحوي عبثاً ولغواً .

وهذه الثمرة يجب أن تلحظ في المقسم نفسه فان كان في القسمة ثمرة في نظره صحت القسمة وإن كان غيره لا يراها ثمرة مهمة فهذا لا يضر في صحة القسمة.

فوجود ثمرة وغرض عند المقسّم أمر يصحح القسمة.

٢-تباين الأقسام:

قلنا فيما سبق أن في عملية القسمة توجد ثلاثة أمور أحداها الأقسام، وهنا نقول أن هذه الأقسام يجب أن تكون متباينة فيما بينها بمعنى ألا يصدق أحد الأقسام على الآخر، فلوكانت الأقسام متوافقة لم تصح القسمة ، فمثلاً تقسيم الموجود الى علة ومعلول تقسيم صحيح لأن العلة لا تصدق على المعلول ولا يصدق المعلول على العلة فهما متباينان لا يجتمعان في فرد من جهة واحدة.

أما تقسيم الاسم المنصوب إلى: مفعول ، وحال ، وتمييز، و ظرف، فالتقسيم باطل، لأن الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيما له، فالأقسام متداخلة فحينئذ لا تكون القسمة صحيحة.

وكذا تقسيم العلوم إلى عقلية ومنطقية واعتبارية، فالقسمة باطلة لأن المنطق من قسم العلوم العقلية. فلا تكون العلوم المنطقية قسماً في قبال العلوم العقلية.

نعم لو قلت المنصوب: إما مفعول، وإما حال، وإما تمييز، والمفعول: إما مفعول فيه و إما مفعول به.....

و المفعول فيه: إما ظرف زمان أو ظرف مكان، صحت القسمة.

وكذا لو قلت العلوم: إما عقلية أو اعتبارية، والعلوم العقلية إما منطقية أو فلسفية. صحت القسمة حينئذ.

ووجه بطلان القسمة فيما لو تداخلت الأقسام هو لزوم اجتماع النقيضين، فمثلاً تقسيم العلوم إلى عقلية ومنطقية واعتبارية أن تكون العلوم المنطقية داخلة في العلوم العقلية لأنها قسم من أقسام العلوم العقلية ويكون خارجاً عنها لأنه قسيم لها فلزم أن يكون موجوداً في العلوم العقلية ولا موجود، و موجود و لا موجود نقيضان.

تنبيهان:

الأول : ظهر مما تقدم أن القسمة لا تصح بجملة أمور، منها:

١-جعل قسم الشيء قسيماً له، كجعل الظرف قسيماً للمفعول.

٢-جعل قسيم الشيء قسماً منه، كجعل الحال قسماً من المفعول فيه.

٣-تقسم الشيء الى نفسه وغيره.

الثاني: اشكل بعضهم ، أن تقسيم العلم الى تصور و تصديق هو من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، لأن العلم هو حضور صورة الشيء عند العقل، و التصور هو حضور صورة الشيء عند العقل من دون حكم. فالتصور و العلم واحد. فقسّم العلم الى نفسه وهو التصور وإلى غيره وهو التصديق.

والجواب عن هذا الاشكال أن نقول:

إن العلم أخذ بلحاظ و التصور أخذ بلحاظ آخر ومع اختلاف اللحاظ يرتفع الاشكال:

أما العلم فهو أخذ بلحاظ أن لا يلحظ فيه الحكم وجوداً وعدماً، وأما التصور فقد أخذ بلحاظ عدم وجود الحكم فيه.

فالمقسم وهو العلم أخذ بلا شرط و المقسم وهو التصور أخذ بشرط لا، وهذا نظير.

٣- أساس للقسمة :

ومما يجب مراعاته حال القسمة هو استناد القسمة لأساس واحد، بمعنى أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة ، لأن شيئاً واحداً يمكن أن يُلحظ بلحاظات متعددة ، كالفرس فبلحاظ أصله ينقسم الى أصيل وهجين، وبلحاظ لونه ينقسم الى أبيض و غيره ، و بلحاظ طبيعة خلقته ينقسم الى ذكر وأنثى ، و هكذا ، فيجب ان نلحظ في المقسم جهة واحدة على

ضوئها تكون القسمة ، فمثلاً تقسيم كتب مكتبة ما : إما يكون على أساس نوع العلوم ،كأن تكون كتب النحو على حدة وكتب الفقه على حدة وكتب المنطق على حدة و هكذا ، أو يكون التقسيم بناءً على الحروف الهجائية لأسماء المؤلفين ، مثلاً كتب المؤلفين التي تبدأ اسماؤهم بحرف الباء على حدة وكتب المؤلفين التي تبدأ اسماؤهم بحرف الياء على حدة وهكذا ، أو بناءً على عناوين الكتب ، مثلاً الكتاب الذي يبدأ عنوانه بحرف الباء على حدة والكتاب الذي يبدأ عنوانه بحرف الياء على حدة وهكذا.

نعم ، قد يكون شيء واحد مقسماً لعدة تقسيمات إن اختلف لحاظ التقسيم، كالاسم الواحد يلحظ بلحاظ فيقسم : إلى معرب و مبني ، و يلحظ بلحاظ ثانٍ فيقسم : إلى صفة وموصوف ، ويلحظ بلحاظ ثالث فيقسم :إلى مذكر و مؤنث.

٤- جامعة مانعة :

بمعنى يجب أن تكون القسمة جامعة لجميع أفراد المقسم ، مانعة عن دخول الأغيار، أي الأفراد التي لا يشملها المقسم، فتقسيم الحيوان مثلاً : الى إنسان و فرس و حجر، غير صحيحة، لأنها ليست مانعة من الأغيار، لأن الحجر ليس من أفراد الحيوان .

انواع القسمة:

للقسمة نوعان أساسيان:

١- قسمة الكل إلى أجزائه، أو (القسمة الطبيعية).

كقسمة الإنسان إلى جزئيه: الحيوان والناطق، بحسب التحليل العقلي، إذ يحلل العقل مفهوم الإنسان إلى مفهومين: مفهوم الجنس الذي يشترك معه به غيره، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به [بالفصل] الإنسان إنساناً. وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلا. وتسمى حينئذٍ أجزاء عقلية.

وكقسمة الماء إلى عنصرين: الأوكسجين والهيدروجين، بحسب التحليل الطبيعي[١] ومن هذا الباب قسمة كل موجود إلى عناصره الأولية البسيطة، وتسمى الأجزاء طبيعية أو عنصرية.

وكقسمة الحبر إلى ماء ومادة ملونة مثلاً ، والورق إلى قطن ونورة، والزجاج إلى رمل وثاني أكسيد السلكون . وذلك بحسب التحليل الصناعي[٢] في مقابل التركيب الصناعي ، والأجزاء تسمى أجزاء صناعية.

وكقسمة المتر إلى أجزائه بحسب التحليل الخارجي إلى الأجزاء المتشابهة أو كقسمة السرير إلى الخشب والمسامير بحسب

---

(١) أي أن الشيء وجد بأصل خلقته مركباً.

(٢) أي أن الشيء صار مركباً بجعل وصنعة من الإنسان فهو الذي صنع تركيبه.

التحليل الخارجي إلى الأجزاء غير المتشابهة، ومثله قسمة البيت إلى الآجر والجص والخشب والحديد، أو إلى الغرفة والسرداب والسطح والساحة، وقسمة السيارة إلى آلاتها المركبة منها، والإنسان إلى لحم ودم وعظم وجلد وأعصاب..

٢: قسمة الكلي [١] إلى جزئياته ، أو (القسمة المنطقية).

كقسمة الموجود إلى مادة ومجرد عن المادة، والمادة إلى جماد ونبات وحيوان، وكقسمة المفرد إلى اسم وفعل وحرف... وهكذا.

[الفرق بين القسمتين]

وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية أن الأقسام في [القسمة] المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول: هذا الاسم مفرد، والمفرد اسم. ولا يجوز الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي، فلا يجوز أن تقول البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت [لكن يجوز أن تقول الإنسان ناطق ، الناطق إنسان] .

---

(١) ذكرت في كلمات المناطقة جملة فروق بين الكل و الكلي نذكر منها:

أ- الكل يوجد بوجود جميع أجزائه، الكلي يوجد بوجود فرد من أفراده.

ب- الكل ينعدم بانعدام جزء من أجزائه، والكلي لا ينعدم إلا بانعدام جميع أفراده.

ج- الكل لا يحمل على أجزائه ولا بالعكس، الكلي يحمل على أفراده و بالعكس

د- الكل يتقوم بأجزائه، الكلي لا يتقوم بأفراده.

هـ- الكل أمر خارجي، الكلي أمر ذهني.

[شروط القسمة المنطقية]

[الأول] ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشترك فيها الأقسام وبسببها يصح الحمل بين المقسم والأقسام.

[الثاني] كما لابد من فرض جهة افتراق في الأقسام على وجه يكون لكل قسم جهة تباين جهة القسم الآخر، وإلا لما صحت القسمة وفرض الأقسام [لأنها ستكون متداخلة] .

وتلك الجهة الجامعة إما أن تكون مقومة للأقسام أي داخلة في حقيقتها بأن كانت جنساً أو نوعاً وإما أن تكون خارجة عنها.

١-إذا كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام، فلها ثلاث صور:

أ-أن تكون جنساً، وجهات الافتراق الفصول المقومة للأقسام، كقسمة المفرد إلى الاسم والفعل والحرف... فيسمى التقسيم (تنويعاً) والأقسام أنواعاً.

ب- أن تكون جنساً أو نوعاً، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم، كقسمة الاسم إلى مرفوع ومجرور، فيسمى التقسيم (تصنيفاً) والأقسام أصنافاً.

ج-أن تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة لمصاديق المقسم، فيسمى التقسيم

(تفريداً) والأقسام أفراداً[1] كقسمة الإنسان إلى زيد وعمرو ومحمد وحسن... إلى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئي جزئي منه.

٢-إذا كانت الجهة الجامعة خارجة عن الأقسام، فهي كقسمة الأبيض إلى الثلج والقطن وغيرهما، وكقسمة الكائن الفاسد [القابل للفساد وهو معنى التغير] إلى معدن ونبات وحيوان، وكقسمة العالم إلى غني وفقير أو إلى شرقي وغربي... وهكذا.

الشرح:

عند إرادة تقسيم شيء ما و أجراء عملية القسمة له فان القسمة لا تخرج عن أحد نوعين أساسيين لا ثالث لهما، هما:

الأول : القسمة الطبيعية .

الثاني : القسمة المنطقية .

الأول : القسمة الطبيعية :

هي التي يكون فيها التقسيم للمركب الى أجزاءه التي تركب منها.

---

(١) فرق بين الفرد و المصداق : **الفرد**: هو مصداق المفهوم الماهوي. **المصداق**: هو ما ينطبق عليه المفهوم الفلسفي ، و التفصيل في الحكمة .

أو قل: هي ما كان فيها المقسم أمراً مركباً وعند التقسيم يحلل الى أجزاءه التي تركب منها.

ومثاله: تقسيم الفرس إلى جزئيه المكون منهما وهما الحيوانية والصاهلية ، وكتقسيم الماء إلى الأوكسجين و الهيدروجين وكقسمة الورق إلى قطن و نورة .

والقسمة الأولى تكون بحسب التحليل العقلي، والثانية بحسب التحليل الطبيعي ، والثالثة بحسب التحليل الصناعي.

الثاني : القسمة المنطقية :

هي التي يكون التقسيم فيها مبتنياً على تحليل الكلي إلى أفراده .

أي ما كان فيها المقسم أمراً كلياً و بالتقسيم يحلل إلى أفراده التي يصدق عليها.

كتقسيم الموجود إلى مادي و مجرد ، والمادي إلى جماد و حساس ، وكتقسيم المفرد إلى اسم وفعل وحرف... وهكذا ، فالمادي والمجرد فردان داخلان تحت الموجود وليس الوجود متركباً منهما كتركب الماء من الأكسجين والهيدروجين بل هو صادق عليها .

«قسمة الكلي إلى جزئياته على أضرب : قسمة جنس الى أنواعه، قسمة النوع الى أشخاصه، قسمة الجنس إلى أصناف»[1].

---

(١) البغدادي، الحكمة: ص ٥٦ .

الفرق بين القسمتين:

ولأجل التفريق بين القسمتين الطبيعية و المنطقية، نقول:

في القسمة المنطقية يجوز حمل الأقسام على المقسم وحمل المقسم عليها ، فيجوز أن نقول : الاسم مفرد ، وهذا المفرد اسم . و المادي موجود وهذا الموجود مادي .

في القسمة الطبيعية لا يجوز ذلك ، فلا يقال : الجدار بيت ، ولا البيت جدار . و لا الأكسجين ماء و لا الماء أوكسجين .

نعم في القسمة الطبيعية التي بحسب التحليل العقلي يجوز أن تقول : الإنسان ناطق والناطق إنسان .

وهذا جدول بأهم الفروق بين القسمتين ، وإن كان المصنف رحمه الله لم يذكر بعضها:

القسمة الطبيعية	القسمة المنطقية
إذا انتفى الكل تنتفي الأجزاء وكذا العكس.	إذا انتفت الجزئيات لا ينتفي الكلي.
الكل مركب من أجزائه	الكلي غير مركب من جزئياته
الجزء لا يحمل على الكل وكذا العكس.	الكلي وأجزاؤه أحدهما يحمل على الآخر.

شروط القسمة المنطقية:

لكي تكون القسمة المنطقية صحيحة لا بد من تحقق شرطين:

الأول: لحاظ جهة جامعة لجميع الأقسام و بوجودها يصح حمل المقسم على الأقسام و بالعكس .

فتقسيم الحيوان إلى إنسان وفرس، تكون الحيوانية هي الجهة جامعة للإنسان والفرس، وبها نحمل المقسم على القسم فنقول: الإنسان حيوان، الفرس حيوان.

الثاني: لحاظ جهة تفترق فيها الأقسام بحيث تكون الأقسام متباينة فيما بينها.

فتقسيمنا الحيوان الى إنسان و فرس، تكون الجهة التي يفترق بها الإنسان عن الفرس هي الفصل فالإنسان ناطق ، والفرس صاهل ، و بالناطقية والصاهلية تباين الإنسان الفرس .

فجهة الافتراق بين الأقسام هي عبارة عن خصوصية كل قسم وهذه الخصوصية إما أمر ذاتي أو عرضي.

و الجهة الجامعة للأقسام لا تخلو:

إما أن تكون مقومة للأقسام أي هي جزء ذاتي لها، أو تكون خارجة عنها بمعنى أنها أمر عرضي .

فإن كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام ، فهي تتصور على ثلاثة أنحاء :

أ-أن تكون الجهة الجامعة جنسا وجهة الافتراق فصلاً، وهذا نظير تقسيم الحيوان إلى إنسان و فرس، و نحوها، فالحيوان أمر جامع بين الأقسام وهو جنسها، لكن الإنسان ناطق و الفرس صاهل، فافترقت الأقسام بالفصل، وفي هذه القسمة، يسمى كل قسم - الإنسان و الفرس - نوعاً والقسمة تنويعاً.

«متى أخذنا الجنس وقرنا به الفصول التي قسمته واسقطنا منه حرف القسمة وأفردنا مقترن الجنس و الفصول كل واحد على حياله فان الحادث عن قسمة الجنس بالفصول الذاتية هي الأنواع»[1].

ب-أن تكون الجهة الجامعة جنسا أيضاً أو نوعاً وجهة افتراق الأقسام عرضي عام، وهذا كتقسيم الإنسان إلى عالم وشاعر وكاتب ونحوها. فكل من الشاعر و العالم التي هي الأقسام يسمى «أصنافاً» وعملية التقسيم تسمى «تصنيفاً».

ج- أن تكون الجهة الجامعة جنساً أو نوعاً أو صنفاً وجهة الافتراق بين الأقسام هي العوارض الشخصية، كتقسيم الإنسان إلى زيد و عمرو و محمد و حسن، فيسمى التقسيم «تفريداً» والأقسام «أفراداً».

هذا فيما لو كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام أي تكون جزءاً ذاتياً لها.

وإما أن تكون الجهة أمراً عرضياً مثل الضاحك في قولنا الضاحك إما

---

(١) الفارابي، الألفاظ: ص٨٣.

شاعر أو كاتب ، و مثل الماشي في قولنا الماشي إما إنسان أو فرس .

❖ ❖ ❖

أساليب القسمة:

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الأقسام ، كما تقدم في الأصل الرابع ، بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو أجزائه . ولذلك أسلوبان :

١- طريقة القسمة الثنائية:

وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات، والنفي والإثبات (وهما النقيضان) لا يرتفعان أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسماً واحداً، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس أكثر من قسمين، وتكون حاصرة جامعة مانعة، كتقسيمنا للحيوان إلى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كل ما يفرض من باقي أنواع الحيوان غير الإنسان لا يشذ عنه نوع، وكتقسيمنا للطيور إلى جارحة وغير جارحة، والإنسان إلى عربي وغير عربي، والعالم إلى فقيه وغير فقيه... وهكذا.

ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الإثبات أو كليهما إلى طرفين إثبات ونفي، ثم هذه الأطراف الأخيرة

يجوز أن تجعلها أيضاً مقسماً فتقسمها أيضاً بين الإثبات والنفي... وهكذا تذهب إلى ما شئت أن تقسم إذا كانت هناك ثمرة من التقسيم.

مثلاً إذا أردت تقسيم الكلمة، فتقول:

١- الكلمة تنقسم إلى: ما دل على الذات وغيره.

٢- طرف النفي (الغير) إلى: ما دل على الزمان وغيره.

فتحصل لنا ثلاثة أقسام: ما دلّ على الذات وهو (الاسم)، وما دلّ على الزمان وهو (الفعل)، وما لم يدل على الذات والزمان وهو (الحرف). والتعبير المألوف عند المؤلفين أن يقال: «الكلمة إما أن تدل على الذات أو لا، والأول الاسم، والثاني إما أن تدل على الزمان أو لا؛ والأول الفعل؛ والثاني الحرف» .

ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:

(مثال ثانٍ) إذا أردنا تقسيم الجوهر إلى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو، ينقسم

١- الجوهر على: ما يكون قابلاً للأبعاد وغيره.

٢- ثم طرف الإثبات (القابل) إلى: نامٍ وغيره.

٣- ثم طرف النفي (غير النامي) إلى: جامد وغيره.

٤- ثم طرف الإثبات في التقسيم إلى: حساس وغيره.

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي أقسام الحساس إلى جميع أنواع الحيوان، ولك أيضاً أن تقسم الجامد وغير الحساس. وقد رأيت أنا قسمنا تارة طرف الإثبات وأخرى طرف النفي. ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو:

وهذه القسمة الثنائية تنفع على الأكثر في الشيء الذي لا تنحصر أقسامه ، وإن كانت مطولة ، لأنك تستطيع بها أن تحصر كل ما يمكن أن يفرض من الأنواع أو الأصناف بكلمة (غيره) ففي المثال الأخير ترى (غير الناهق) يدخل فيه جميع ما للحيوان من الأنواع غير الناطقة والصاهلة والناهقة، فاستطعت أن تحصر كل ما للحيوان من أنواع.

وتنفع هذه القسمة أيضاً فيما إذا أريد حصر الأقسام حصراً عقلياً كما يأتي، وتنفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم، وسيأتي بيان ذلك.

الشرح:

تقدم أن أحد شروط القسمة هو أن تكون جامعة لجميع أفراد المقسم مانعة عما يغايره من أفراد ولأجل تحقق ذلك ذكر المناطقة أسلوبين للقسمة ، هما :

الأسلوب الأول : القسمة الثنائية :

وهي ما كانت طريقتها حصر أفراد المقسم على طريقة الترديد بين النفي والإثبات بصيغة« أما ، أو» أي يكون أحد طرفيها منفياً و الآخر مثبتاً، كما لو أردنا تقسيم الجسم مثلاً وأن تكون القسمة جامعة لجميع أفراده المندرجة تحته ، نقول :

الجسم إما نام أو غير نام، الشق الأول وهو النامي يشكل طرف الاثبات و الشق الثاني وهو غير النامي يشكل طرف النفي.

ولأجل هذا سميت قسمة ثنائية لأن أقسامها لا تخرج عن طرفين.

وهذه القسمة جامعة مانعة، جامعة لأن أفراد الجسم لا تخرج عن كونها نامية كالإنسان و الشجر أو غير نامية كالحجر و الماء، و العنوان الجامع للكل هو الجسم الذي هو المقسم.

وكذا لو قسمنا السائل الى قسمة تستوفي جميع أفراده الداخلة تحته وفي نفس الوقت تمنع من دخول الأفراد المغايرة أي الأفراد التي ليست بسائل، نقول:

السائل إما ماء أو غيره، وكل ما فرض و احتمل أن يكون سائلاً فهو مندرج تحت عنوان «غيره».

وملخص القول : أن القسمة الثنائية تدور بين النفي و الاثبات، والشيء لا يخرج عن كونه موجوداً أو معدوماً ، فالمراد من طرف الاثبات هو الوجود . و المراد من طرف النفي هو العدم .

مثال توضيحي للقسمة الثنائية :

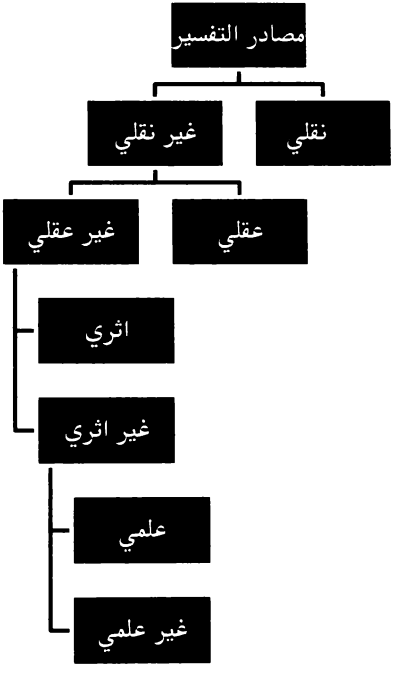

تنبيهان:

الأول : قد تكون في بعض الأحيان القسمة عقلية ومع ذلك لها أكثر من فرد، كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وكتقسيم الوجود إلى واجب وممكن وممتنع، وبالحقيقة إن هذه القسمة أيضاً ثنائية لكن المقسم فيها ليس واحد بل متعدد أي أن هناك أكثر من قسمة، فمثلاً تقسيم الكلمة هو إما تدل على معنى بنفسه أولا تدل على معنى بنفسه، والذي يدل على معنى بنفسه إما مقترن بزمان أو غير مقترن المعنى بزمان، وغير الدال على المعنى بنفسه هو الحرف والدال على معنى مقترن بزمان هو الفعل والدال على معنى غير مقترن بزمان هو الاسم، فالقسمة ثنائية إلاّ أنها بالحقيقة مجموع قسمتين، فالأولى مقسمها الكلمة والثانية مقسمها الدال على معنى في نفسه.

وكذا في تقسيم الوجود الى ما كان الوجود له ضرورياً أو لا، و ما كان له الوجود ضرورياً إما بنفسه أو بغيره.

الثاني: يمكن لطرف النفي في القسمة الثنائية أن يكون مقسماً لقسمة أخرى. فمثلاً: تقسيم الجسم إلى نامٍ وغير نامٍ وتكون القسمة حاصرة لأن الجسم لا يخلو حاله من احدى هاتين الحالتين، و الطرف الآخر وهو غير النامي يمكن أن نجعله مقسم لقسمة ثنائية أخرى، فنقول: غير النامي إما حجر أو غير حجر. و القسمة أيضاً حاصرة، وغير الحجر إما ماء أو غير الماء، لأن الماء غير النامي. وهكذا كل طرف نفي في القسمة الثنائية يمكن

جعله مقسماً لقسمة ثنائية أخرى .

❖ ❖ ❖

٢- طريقة القسمة التفصيلية:

وذلك بأن تقسم الشيء ابتداء إلى جميع أقسامه المحصورة كما لو أردت أن تقسم الكلي إلى: نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام.

والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية:

١- العقلية: وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر، كقسمة الكلمة المتقدمة، ولا تكون القسمة عقلية إلاّ إذا بنيتها على أساس النفي والاثبات: (القسمة الثنائية) فلأجل إثبات أن القسمة التفصيلية عقلية يرجعونها إلى القسمة الثنائية الدائرة بين النفي والاثبات، ثم إذا كانت الأقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاثبات إلى النفي والإثبات... وهكذا كلما كثرت الأقسام، على ما تقدم في الثنائية.

٢- الاستقرائية : وهي التي لا يمنع العقل من فرض آخر لها ، وإنما تذكر الأقسام الواقعة التي علمت بالاستقراء والتتبع ، كتقسم

الأديان السماوية إلى : اليهودية والنصرانية والإسلامية وكتقسيم مدرسة معينة إلى: صف أول وثان وثالث، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها، مع إمكان حدوث غيرها.

الشرح:

الأسلوب الثاني من أساليب القسمة الحاصرة هو القسمة التفصيلية التي هي عبارة عن تقسيم الشيء المراد تقسيمه إلى جميع أفراده التي يمكن أن ينقسم إليها، وأفراد المقسم إما تكون محصورة بالحصر العقلي كتقسيم النسب الى تساوي و تباين و عموم من وجه وعموم مطلق.

أو بالحصر الاستقرائي كتقسيم المفعول الى مفعول به و مفعول لأجله و مفعول له و مفعول فيه و مفعول مطلق. التي عرفت بتتبع كلام العرب.

أنواع القسمة التفصيلية:

القسمة التفصيلية لها نوعان، أي أن ذكر جميع أفراد المقسم يكون بأحد نحوين :

١-القسمة العقلية : هي التي يمنع العقل أن يضاف أو أن يفرض قسماً آخر الى الأقسام ، و مآلها الى القسمة الثنائية. كتقسيم الكلي بلحاظ انطباقه على أفراده الى : نوع و جنس و فصل و عرض عام و عرض خاص،

فلا يمكن عقلاً أن يضاف قسم سادس لهذه الأقسام كما ويمكن ارجاعها إلى قسمة ثنائية مفادها:

الكلي إما ذاتي أو عرضي، و الكلي الذاتي إما تمام الحقيقة فهو النوع أو جزؤها، وجزء الحقيقة إما جزء مشترك فهو الجنس أو جزء مختص فهو الفصل.

والكلي العرضي إما عرض عام أو عرض خاص، و العرض عام أو خاص إما لازم أو مفارق، والعرضي اللازم إما بين أو غير بين، واللازم البين إما بين بالمعنى الأعم أو بين بالمعنى الأخص.

والمفارق إما سريع الزوال أوغير سريع الزوال، وغير سريع الزوال إما بطيء الزوال أو دائم الزوال.

٢-الاستقرائية : وهي التي لا يمنع العقل من إضافة وفرض قسم آخر للأقسام .

كتقسيم الأديان السماوية ذات الكتاب إلى : اليهودية و النصرانية و الإسلامية ، حيث يمكن أن يضاف إليها الديانة الصابئية على قول أنهم أصحاب كتاب .

وتقسيم جامعة بغداد إلى : كلية علوم وكلية تربية وكلية قانون ولغات وتاريخ وطب وإلى آخر ما تضمنته الجامعة من كليات فيمكن في المستقبل أن يضاف إليها كلية لم تكن موجودة حين التقسيم .

التعريف بالقسمة:

إن القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها، خاصة به غالباً.

ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالأقسام بمجموعها مساوية للمقسم، كما أنها[أي الأقسام] غالباً تكون أعرف منه [من المقسم] وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته إلى أنواعه أو أصنافه، ويكون من باب تعريف الشيء بخاصته. وهو التعريف بالرسم الناقص، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب.

ولنضرب لك مثلاً لذلك : أنا إذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي إلى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحلّ إلى هذين الجزأين، فقد حصل تمييز الماء تمييزاً عرضيّاً عن غيره بهذه الخاصة، فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء المطمئن إليها. وكذا لو عرفنا أن الورق ينحل إلى القطن و النورة مثلاً نكون قد عرفناه معرفة نطمئن إليها تميزه عن غيره.. وهكذا في جميع أنواع القسمة.

الشرح:

تقدم أن القسمة هي تجزئة المقسم إلى أجزائه التي يتكون منها أو التي تندرج تحته، وأنها إما منطقية أو طبيعية، فهنا وصف وموصوف

الوصف هو القسمة والموصوف هو المقسم ، وكل وصف عرض يعرض ويحمل على موصوفه، فالقسمة بهذا تكون عرض ومن نوع العرض الخاص إما أنها عرض لأنها إذا وجدت توجد في موضوع وموضوعها المقسم، وإما أنها عرض خاص لأنها أن عرضت مقسم ما فهي لا تعرض غيره، فتقسيم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق هذه القسمة لا تعرض النبات.

والمقسم من حيث صدقه وانطباقه خارجاً على أقسامه تكون نسبة إلى أقسامه هي التساوي فعند تقسيم الحيوان، مثلاً : إلى ناطق وغيره، فمحمد الذي هو موجود خارجي يصدق عليه أنه ناطق و كما ويصدق عليه حيوان، فكل ما صدق عليه القسم صدق عليه المقسم وكذا العكس. وكذلك الفرس فهو يصدق عليه صاهل و غير ناطق فالمقسم وهو الحيوان كما صدق على الناطق كذلك صدق على غير الناطق بلا فرق، وذلك لفرض دخول الأقسام في المقسم أي أن الأقسام هي المقسم وزيادة، وهو اعتبار كون القسمة جامعة للأقسام فمقتضى كونها جامعة كل ما صدق عليه المقسم صدق عليه القسم أيضاً.

وقلنا إن الأقسام هي المقسم وزيادة فالمقسم كالحيوان عند تقسيمه الى ناطق وغير ناطق تكون الأقسام هي الحيوان زائداً الناطق والحيوان زائداً غير الناطق، وهذه الزيادة توجب كون القسم أعرف من المقسم، فالحيوان الناطق أعرف من الحيوان، فمن خلال القسمة يمكن تعريف الشيء وتوضيحه، أي أن القسمة أحدى طرق التعريف، فمن كان لا يعرف ما هو

الحيوان ويسأل عنه، فيجاب الحيوان ناطق وغير ناطق.

وهذا النوع من التعريف يندرج تحت التعريف بالرسم الناقص لأن القسمة ليست جزءاً مقوماً للمقسم وهي بهذا لا تكون تعريفاً له بالحد أصلاً كما لا تكون تعريفاً بالرسم التام لأن الرسم التام يشتمل على جزء مقوم وهو الجنس القريب والقسمة ليست جزءاً مقوماً للمقسم فلم يبقَ إلاّ الرسم الناقص.

كسب التعريف بالقسمة
أو
كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري

أنت تعرف أن المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب كمفهوم الوجود والشيء، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته إلى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه إلى الكسب أن معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميز، أو فقل غير مفهوم لديك ولا معروف، فيحتاج إلى التعريف، والذي يعرّفه للذهن هو الحد والرسم. وليس الحد أو

الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في متناول اليد، وإلا فما فرضته نظرياً مجهولاً لم يكن كذلك بل كان بديهياً معروفاً. فالنظري عندك في الحقيقة ليس هو إلا الذي تجهل حده أو رسمه.

إذن : المهم في الأمر أن نعرف الطريقة التي نحصل بها الحد والرسم. وكل ما تقدم من الأبحاث في التعريف هي في الحقيقة أبحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما أو أجزائهما. وهذا وحده غير كافٍ ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما، فانه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود وأجزاءها وكيف تتألف، بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكسبها، وليس المريض يشفى إذا عرف فقط معنى الدواء وأجزاءه بل لابد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله.

وقد أغفل كثير من المنطقيين هذه الناحية، وهي أهم شيء في الباب. بل هي الأساس، وهي معنى التفكير الذي به نتوصل إلى المجهولات. ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف نفكر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسيأتي أن طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان، أما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة أن الحد لا يكتسب بالبرهان، وكذا الرسم. والحق معهم لأن البرهان مخصوص لاكتساب التصديق، ولم يحن الوقت بعد لأُبيِّن

للطالب سرّ ذلك، وإذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم؟ وطبعاً لابدّ أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل إنسان في دخيلة نفسه يخطئ فيها أو يصيب. ولكن نحتاج إلى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها. وهذا هو هدف علم المنطق. وهذا ما نريد بيانه، فنقول:

الطريق منحصر بنوعين من القسمة: القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي وتسمى طريقة التحليل العقلي، والقسمة المنطقية الثنائية. ونحن أشرنا في غضون كلامنا في التعريف والقسمة إلى ذلك. وقد جاء وقت بيانه فنقول:

الشرح:

بعد بيان التعريف وفائدته وذكر أقسامه وأساليبه فإن هذه الأبحاث وحدها غير كافية في تحصيل التعريف فإن كل ما تقدم من أبحاث إنما هو بمثابة المقدمات والشروط لتحصيل الهدف الأسمى من تلك المقدمات وإلا هو كسب وتحصيل التعريف، أو قل كيفية التعريف؛ فلأجل ذلك نقول:

إن العلوم والمعارف الإنسانية على نحوين:

١- **علوم نظرية**، والتي يتوقف التصديق بها على إقامة دليل، وهذا

نظير تركب الإنسان من جنس وفصل وأن المقولات العشر أجناس عالية، ونحو ذلك.

٢- **علوم بديهية**، والتي لا يتوقف التصديق بها على إقامة دليل، نظير الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء.

والمعلوم الذي يحتاج الإنسان فيه للتصديق به إلى إقامة دليل إنما هو لغموضه وعدم وضوحه في الذهن فيحتاج أولاً إلى تعريفه و بيانه إما بالحد أو بالرسم والتعريف ليس هو أمراً مبتذلاً يتمكن منه كل إنسان وإلا كان خلف كونه أمراً نظرياً، ولأجل ذلك احتجنا الى بيان كيفية كسب وتحصيل المجاهيل التصورية بواسطة التعريف بالقسمة ، فبالحقيقة أنه يوجد عندنا مجهولان أحدهما تصوري و الآخر تصديقي و الإنسان يسعى دائماً بما منحه الله تبارك وتعالى من غريزة حب الاطلاع. يسعى لمعرفة ما هو مجهول لديه تصورياً كان أو تصديقياً و ما يهمنا في هذا البحث هو كيفية التوصل لمعرفة المجاهيل التصورية أما المجاهيل التصديقية فهي مما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه، وهذا يكشف لنا معنى ما تناقل عن المناطقة «إن الحد لا يكتسب بالبرهان»؛ وذلك لأن مجال الحدود - التعريف - التصورات أما البرهان فمجاله التصديقات، بعد ذلك، نقول:

إن تحصيل التعريف بالحد أو بالرسم له طريقان:

الأولى: التحليل العقلي.

الثانية: القسمة المنطقية الثنائية.

لأن معارف الإنسان إما تصورية و إما تصديقية و الأولى تحتاج الى تعريف و الثانية تحتاج الى استدلال، فالتعريف هو المحصل للمجهول التصوري. و الطريقان: التحليل العقلي و القسمة المنطقية الثنائية مما يساهمان في تعريف الشيء .

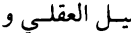

طريقة التحليل العقلي:

إذا توجهت نفسك نحو المجهول التصوري (المشكل)، ولنفرضه (الماء) مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك - وهذا هو الدور الأول- فأول ما يجب أن تعرفه نوعه. أي تعرف أنه داخل في أي جنس من الأجناس العالية أو ما دونها، كأن تعرف أن الماء - مثلاً - من السوائل، وهذا هو (الدور الثاني)، وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق أقصر لمعرفة الحد أو الرسم. وسيتضح.

وإذا اجتزت الدور الثاني الذي لابدّ منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت، انتقلت إلى الطريقة التي تختارها للتفكير ولابدّ أن تتمثل فيها الأدوار الثلاثة الأخيرة أو الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر: الذاهبة والدائرية والراجعة.

وإذ نحن اخترنا الآن (طريقة التحليل العقلي) أولاً، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث:

فإنك عندما تجتاز الدور الثاني تنتقل إلى الثالث وهو الحركة الذاهبة حركة العقل من المجهول إلى المعلومات. ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك إلى جميع الأفراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته. وفي المثال تنظر إلى أفراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار أن كلها سوائل.

وهنا ننتقل إلى الرابع، وهو (الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات. وهو أشق الأدوار وأهمها دائماً في كل تفكير، فان نجح المفكر فيه، انتقل إلى الدور الأخير الذي به حصول العلم، وإلا بقي في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى. وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة، هي أن يلاحظ الفكر مجاميع أفراد الجنس الذي دخل تحته المشكل، فيفرزها مجموعة مجموعة، فلأفراد المجهول مجموعة، ولغيره من أنواع الجنس الأخرى كل واحد مجموعة من الأفراد. وفي المثال يلاحظ مجاميع السوائل: الماء، والزئبق، واللبن، والدهن، إلى آخرها. وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة، ليعرف ما تمتاز به مجموعة

أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقتها عن المجاميع الأخرى، أو بحسب عوارضها الخاصة بها. ولابد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل، في لونه وطعمه، أو في وزنه وثقله، أو في أجزائه الطبيعية. ولا يستغني الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم. والبشر من القديم - كما قلنا في أول مبحث القسمة - اهتموا بفطرتهم في تقسيم الأشياء وتمييز الأنواع بعضها عن بعض، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا، وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتنقيح في هذه الثروة، واكتشاف بعض الكنوز من الأنواع التي لم يهتد إليها السابقون، على مرور الزمن وتقدم المعارف.

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور (الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أي عرف فصله، أو عرف ما يميزه تمييزاً عرضياً أي عرف خاصته، فان معنى ذلك أنه استطاع أن يحلل معنى المجهول إلى جنس وفصل، أو جنس وخاصة، تحليلاً عقلياً، فيكمل عنده الحد التام أو الرسم التام بتأليفه مما انتهى إليه التحليل. كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا

طعم ولا رائحة أو أنه له ثقل نوعي مخصوص أو أنه قوام كل شيء حي.

ومعنى كمال الحد أو الرسم عنده قد انتهى إلى الدور الأخير، وهو (الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم إلى المجهول، وعندها ينتهي التفكير بالوصول إلى الغاية من تحصيل المجهول.

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك ببيانه سابقاً في القسمة الطبيعية، وهو إنما يكون باعتبار المتشاركات والمتباينات، أي أنه بعد ملاحظة المتشاركات بالجنس يفرزها ويوزعها مجاميع أو فقل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباينة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد، أو الجنس والخاصة مفردات الرسم، فكنت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه إلى مفرداته.

تنبيه : إن الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما إذا كنت من أول الأمر، لما عرفت نوع المشكل، عرفت جنسه القريب، فلم تكن بحاجة إلا للبحث عن مميزاته عن الأنواع المشتركة معه في ذلك الجنس.

أما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالي كأن عرفت أن الماء جوهر لا غير، فانك لأجل أن تكمل لك المعرفة، لابد أن تفحص (أولاً) لتعرف أن المشكل من أي الأجناس المتوسطة، بتمييز بعضها

عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة، حتى تعرف أن الماء جوهر ذو أبعاد أي جسم.

ثم تفحص (ثانياً) بعملية تحليلية أخرى لتعرفه من أي الأجناس القريبة هو، فتعرف أنه سائل، ثم تفحص (ثالثاً) بتلك العملية التحليلية لتميزه عن السوائل الأخرى بثقله النوعي مثلاً أو بأنه قوام كل شيء حي، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً (جوهر ذو أبعاد سائل قوام كل شيء حي) ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول (سائل قوام كل شيء حي) مقتصراً على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجئ إليها الإنسان إذا كانت الأجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول إلا في الجنس العالي. ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغنينا في أكثر المجهولات عن إرجاعها إلى الأجناس العالية، فلا نحتاج على الأكثر إلا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره.

على أنه يجوز لك أن تستغني بمعرفة الجنس العالي أو المتوسط، فلا تجري إلا عملية واحدة للتحليل لتميز المشكل عن جميع ما عداه مما يشترك معه في ذلك الجنس العالي أو المتوسط، غير أن هذه العملية لا تعطينا إلا حداً ناقصاً أو رسماً ناقصاً.

الشرح:

لو عرض مشكل - سؤال ما - يقول: «ما هو الإنسان؟» وفرضنا أن السائل كان عارفاً بمعنى لفظ الإنسان وطلبه وسؤاله إنما هو عن حقيقته فللإجابة عن هذا السؤال نجري الأدوار الفكرية الثلاثة:

وهي الحركة الذاهبة والحركة الدائرة والحركة الراجعة.

بعد فرض تمام الدورين الأولين وهما مواجهة المشكل ومعرفة نوعه، أي مرحلة طرح السؤال ومرحلة تشخيص المسؤول عنه، والجواب يبدأ أولاً بمعرفة جنس المشكل، وذلك بتمييز جنسه عما سواه، ولا يخلو الأمر:

إما أن يكون الجنس المعروف قريباً أو متوسطاً أو بعيداً:

فإن كان جنسه المعروف هو الجنس القريب بأن عرفنا أن الإنسان نوع مندرج تحت جنس الحيوان و الحيوان هو جنسه القريب تبدأ حينئذ المرحلة الأولى من المراحل الثلاث الفكرية وهي:

الحركة الذاهبة: التي هي عبارة عن «حركة العقل من المجهول إلى المعلوم»، أي من السؤال - ما هو الإنسان- إلى المعلومات المحفوظة في الذهن عن ذلك السؤال، فبعد تشخيص السؤال أنه مثلاً سؤال منطقي تبدأ المرحلة الثانية وهي:

الحركة الدائرة: التي هي «حركة العقل في المعلومات» فإن الذهن يشتمل على كم من المعلومات فبعد الحركة الأولى يأتي دور الحركة

الثانية فيبحث في تلك المعلومات المخزونة لديه عما يناسب السؤال فمثلاً إن كان السؤال منطقياً فالبحث يكون في المعلومات المنطقية وإن كان فقهياً فالبحث في المعلومات الفقهية وهكذا.

فالسؤال المطروح مثلاً ما هو الإنسان سؤال منطقي تقتضي الإجابة عنه بالبحث في المعلومات المنطقية، فيقال: إن الإنسان مندرج تحت الحيوان الذي يشكل جنساً له ولغيره من الحيوانات كالفرس و الأسد، فكل من الفرس والأسد حيوان فيلزم تمييز الإنسان عن مشاركاته في الجنس والتميز يحصل:

إما بأمر ذاتي و هو الفصل و فصل الإنسان هو الناطق فالناطق يميز الإنسان عن الفرس وعن الأسد فتقول الإنسان حيوان ناطق، والفرس حيوان لكنه صاهل و الأسد حيوان لكنه زائر.

أو بأمر عرضي خاص وهي كثيرة كالكاتب فتقول الإنسان حيوان كاتب أو شاعر وهكذا فالخاصة أيضاً تميز الإنسان عما يشاركه في الجنس القريب.

وبعد عملية التمييز هذه تبدأ المرحلة الثالثة وهي:

الحركة الراجعة: وهي مرحلة الإجابة عن المشكل - السؤال - ويكون بإبراز الجواب بقوالب لفظية، فيجاب: ان الإنسان حيوان ناطق، أو هو حيوان كاتب.

وبذلك يحصل التعريف وهذا السؤال لولا عملية التحليل المتقدمة

لمفهوم الإنسان لما أمكن الإجابة عنه و بذلك يتضح أن عملية التحليل العقلي هي عبارة عن النظر في الشيء وتمييزه عن كل فرد يشاركه في الجنس.

هذا كله إن عرفنا جنس المشكل القريب أما إن كان الجنس البعيد للمشكل هو المعروف لدينا كما لو عرف أن الإنسان مندرج تحت الجوهر - وهو الجنس العالي الذي لا جنس فوقه - فحينئذ نحتاج إلى:

أولاً: معرفة المشكل تحت أي جنس متوسط داخل حتى تتم معرفة الأجناس بعد ذلك إما بالفصول أو بالخواص، فمثلاً: جنس الإنسان البعيد هو الجوهر والجوهر إما يقبل القسمة أو لا.

ثانياً : بعد ذلك يلزم معرفة جنسه القريب والجنس الأقرب من الجوهر هو الجسم.

ثالثاً : تمييز ذلك الجنس القريب - الجسم - عن سائر الأجسام هل هو نامٍ أولا؟ هل هو حساس أو لا؟ وهكذا. بعد ذلك يمكن تعريف الإنسان أنه جوهر جسم نامٍ حساس متحرك بالإرادة.

تنبيه : التجارب التي مر بها البشر أغنت المتأخرين وطوت لهم كثيراً من تلك المراحل التحليلية؛ فلذا نجد بالممارسة أن المتوقف عليه فعلاً - أي عملياً - هي مرحلة واحدة لا غير.

وكذلك يمكن الاكتفاء بمعرفة الجنس البعيد، وضم الفصل القريب إليه، فلا حاجة إلى ذلك الكم من التحليلات فيتم حينئذ توضيح وبيان

حقيقة الشيء، فالجنس البعيد والفصل القريب كافيان في تمييز الشيء عما سواه.

طريقة القسمة المنطقية الثنائية

إنك بعد الانتهاء من الدورين الأولين أي دور مواجهة المشكل ودور معرفة نوعه، لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة.

فإن السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشتركة في ذلك الجنس ثم تمييزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.

أما هذه فإنك تتحرك إلى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثنائية إلى إثبات ونفي: الإثبات بما يميز المجهول تمييزاً ذاتياً أو عرضياً، والنفي بما عداه. وذلك إذا كان المعروف الجنس القريب، فتقول في مثال الماء الذي عرف أنه سائل: (السائل إما عديم اللون وإما غيره)، فتستخرج بذلك الحد التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلها.

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالي أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالي مثلاً، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية

أو العرضية، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الأول إلى أن يصل التقسيم إلى الأنواع السافلة - على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثنائية للجوهر - وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل.

الشرح :

تقدم الكلام أن القسمة إما عقلية ثنائية أو تفصيلية، و الكلام في المقام هو عن القسمة الثنائية، والكلام تقدم عن كيفية تحصيل وكسب التعريف بتوسط القسمة الطبيعية، و الكلام فعلاً عن تحصيل التعريف عن طريق القسمة الثنائية. أي أن الطريق الثاني الذي يمكن التمسك به لتحصيل التعريف هو طريق القسمة الثنائية، فبعد مواجهة المشكل - السؤال - ومعرفة نوعه فلا يخلو الأمر:

أما الذي عرف هو جنس المشكل القريب أو البعيد:

فإن كان جنس المشكل قريباً قسم الى قسمة منطقية ثنائية وفرضنا أن المشكل هو - ماهو الإنسان- وعرفنا أن جنسه القريب هو الحيوان فلكي نعرفه إما نذكر مع الجنس الأمر الذاتي أو العرضي المختص به فإن أردنا تعريف الإنسان بجزئه الذاتي نقول:

الحيوان ينقسم الى ناطق وغير ناطق، فيكون الجواب عن السؤال

هكذا الإنسان حيوان ناطق.

وإن أردنا أن نعرفه بالعرضي الخاص به نقول:

الحيوان ينقسم الى كاتب وغير كاتب، فيكون الجواب عن السؤال الإنسان حيوان كاتب.

وإن كان جنس المشكل المعروف هو الجنس البعيد وفرضنا أن المسؤول عنه هو الإنسان «ما هو الإنسان» وجنسه البعيد هو الجسم فنقسم الجسم إلى نامٍ وغير نامٍ، والنامي إلى حساس وغير حساس والحساس إلى ناطق وغير ناطق، وحينئذ تكون النتيجة هي إن الإنسان هو جسم نامي حساس ناطق وبهذا حصل للمشكل تعريفاً وهو إنما حصل فببركة القسمة.

هذا ملخص القول وتفصيله هو ما تقدم عنه الكلام في طريقة التحليل المنطقي، أي عند استخدام القسمة الطبيعية لكسب وتحصيل التعريف، فالأدوار و المراحل الفكرية و التحليلية التي مرت في تلك الطريقة هو بعينه يمكن تطبيقه هنا فلا حاجة للإعادة ومن شاء فليراجع.

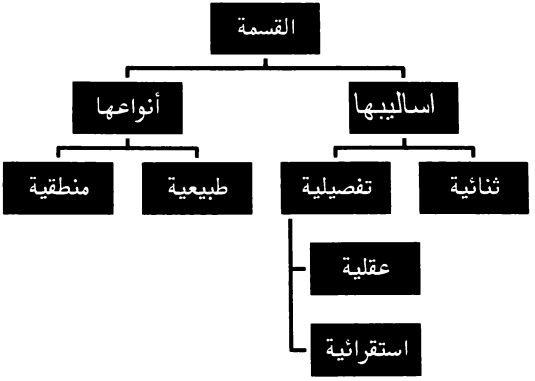
القسمة
أنواعها
اساليبها
منطقية
طبيعية
تفصيلية
ثنائية
عقلية
استقرائية

تمرينات:

١- كيف تفكر بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.

٢- استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثنائية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى.

٣- فرق بين القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك:

أ- قسمة فصول السنة إلى ربيع وصيف وخريف وشتاء.

ب- قسمة أوقات اليوم إلى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر وأصيل وعشاء وعتمة.

ج- قسمة الفعل إلى ماض ومضارع وأمر.

د- قسمة الاسم إلى نكرة ومعرفة.

هـ- قسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومجرور.

و- قسمة الحكم إلى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة وإباحة.

ز- قسمة الصوم إلى واجب ومستحب ومكروه ومحرم.

ح- قسمة الصلاة إلى ثنائية وثلاثية ورباعية.

ط- قسمة الحج إلى تمتع وقران وإفراد.

ي- قسمة الخط إلى مستقيم ومنحن ومنكسر.

ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات إلى قسمة ثنائية، واستخرج منها بعض تعريفات لبعض الأقسام، واختر خمسة على الأقل.

الباب الرابع

القضايا وأحكامها

وفيه فصلان:

الفصل الأول

القضايا

القضية:

تقدم في الباب الأول[من هذا الكتاب] أن الخبر هو القضية، وعرفنا الخبر - أو القضية - بأنه (المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب).

وقولنا: المركب التام، هو (جنس قريب) يشمل نوعي [المركب] التام [وهما] الخبر والإنشاء، وباقي التعريف (خاصة) يخرج بها [بالخاصة] الإنشاء؛ لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به، كما فصلناه هناك [في الباب الأول] فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولأجل أن يكون التعريف دقيقاً نزيد عليه كلمة (لذاته)، فنقول: القضية هي المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته. وكذا ينبغي زيادة كلمة (لذاته) في تعريف الإنشاء.

ولهذا القيد فائدة، فإنه قد يتوهم غافل فيظن أن التعريف الأول للخبر يشمل بعض الإنشاءات فلا يكون مانعاً، ويخرج [قيد لذاته]

هذا البعض من تعريف الإنشاء فلا يكون [التعريف] جامعاً.

وسبب هذا الظن أن بعض الإنشاءات قد توصف بالصدق والكذب، كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه[١] أو سأل الغني سؤال الفقير ، أو تمنى إنسان شيئاً هو واجد له[٢] فإن هؤلاء نرميهم بالكذب، وفي عين الوقت نقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمني الفاقد اليائس أنهم صادقون. ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الإنشاء.

ولكنا إذا دققنا هذه الأمثلة وأشباهها يرتفع هذا الظن؛ لأننا نجد أن الاستفهام الحقيقي[٣] لا يكون إلا عن جهل، والسؤال لا يكون إلا عن حاجة، والتمني لا يكون إلا عن فقدان ويأس، فهذه الإنشاءات تدل بالدلالة الالتزامية على الإخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات الإنشاء.

فالتعريف الأول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الإنشاءات، ولكن لأجل التصريح بذلك دفعاً للالتباس، نضيف كلمة (لذاته)،

---

(١) كما لو كان يعلم أن زيداً ليس بعالم، ومع ذلك يسأل هل زيد عالم؟

(٢) كما لو قال المتزوج ذو العيال ليت لي زوجة وأولاداً.

(٣) الاستفهام تارة يكون حقيقياً، كما لو كان المسؤول عنه مجهولاً لدى السائل. و أخرى يكون استنكارياً كما لو كان المسؤول عنه معلوماً لدى السائل.

لأنهذه الإنشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب، فليس هذا الوصف لذاتها، بل لأجل مداليلها الالتزامية .

الشرح:

اتضح مما سبق إن دراسة مباحث الألفاظ و الدلالة و الكليات جميعاً مقدمات ضرورية أولية لابد منها للوصول إلى بحث التعريف ، فما لم تقف على مباحث تقسيم الألفاظ و موارد استعمالها ، وما لم نتبين الدلالة وأقسامها و معرفة ما هو الداخل في غرض المنطقي وما هو الخارج عنه وما لم نعرف المفاهيم وأقسامها وأحكام كل قسم منها وخصوصيات ومميزات كل نوع من تلك الأقسام لم يكن التعريف حينئذ تاماً و لا يمكن أن نعرّف تعريفاً حقيقياً، ومن ثم استعمال تلك التعريفات أثناء البحث النظري أو العلمي و الاستدلال عليها في صيغة قضايا ، من هنا فإن دراسة القضية تعد مقدمة ضرورية لدراسة الاستدلال بوجه عام ، و القياس بوجه خاص ، ذلك لأن الاستدلال أيّاً كان مباشراً أو غير مباشر ، إنما يتكون من مجموعة قضايا، فلذا كان الوضع المنطقي يتطلب دراسة القضايا قبل دراسة الاستدلال بشكليه المباشر و غيرالمباشر .

و المصنف رحمه الله بحث القضايا في فصلين ومجموع الأبحاث فيهما ثلاثة أبحاث :

الأول: في تعريف القضية.

الثاني: في بيان ما تنقسم له القضية قسمة رئيسية و فرعية.

الثالث: في بيان أحكام كل قسم من تلك الأقسام.

البحث الأول: في تعريف القضية:

القضية لغةً: مصدر جعلي من القضاء والقضاء هو الحكم، فهي المسألة التي يُتنازع فيها وتعرض على القضاء للحكم والفصل، كقضية السرقة وقضية الطلاق، ونحو ذلك.

واصطلاحاً : عرفها المصنف رحمه الله بأنها: المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته .

وهذا التعريف هو بعينه الذي تقدم من المصنف رحمه الله أن عرّف الخبر به وهذا لأن الخبر هو القضية والقضية هي الخبر.

شرح مفردات التعريف:

ذُكرت في هذا التعريف جملة قيود أخرجت مجموعة أمور، هي:

١- المركب الناقص، أخرجه قيد التام ، فالمركب الناقص ليس بخبر لأنه لا يحسن السكوت عليه .

٢-الإنشاء، أخرجه قيد الوصف بالصدق أو الكذب ، لأن الإنشاءات لا توصف بالصدق و الكذب .

٣- الإخبار الذي يلزم من بعض الإنشاءات ، أخرجه قيد لذاته ، لأن بعض الإنشاءات قد توصف بالصدق و الكذب ، كما لودعا شخص الله عز وجل أن يرزقه مالاً لحج البيت الحرام ، الذي لازمه أنه فقير، ومن الواضح أن الدعاء من أقسام الإنشاء و الإنشاء لا يوصف بالصدق أو الكذب. فهذا الإنشاء يدل بالدلالة الالتزامية على الإخبار عن الفقر ، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب ، لا ذات الإنشاء .

فمن الملاحظ أن قيد «لذاته» لا يفتقر إليه تعريف القضية ويمكن الاستغناء عنه لكن لدفع التوهم المزبور وهو أن بعض الإنشاءات يمكن وصفها بالصدق والكذب وقلنا أن هذا الوصف لا لنفس القضية بل للازمها فلأجل ذلك احتجنا لقيد «لذاته».

وبعبارة أخرى: إن تعريف الخبر وكذا الإنشاء يقع تعريفاً صحيحاً بدون إضافة قيد «لذاته» لكن وجوده يجعل التعريف دقيقاً.

وبالجملة: إنما اختص الكلام عن الخبر دون ما سواه لتشكل القياس من مقدمتين كل مقدمة عبارة عن قضية فلأجل أن القضية أحد مقدمات الاستدلال اختصت بالبحث دون سائر المركبات سواء المركبات الناقصة أو التامة الإنشائية.

تنبيهات:

الأول : تعريف القضية بما تقدم هو تعريف بالرسم التام لأن التعريف

بالرسم إنما يكون بالجنس القريب والخاصة وقال المصنف رحمه الله إن «المركب التام» هو جنس قريب للقضية وباقي القيود هي الخاصة لأن الوصف بالصدق والكذب من مختصات الخبر لا من مقوماته.

الثاني : اختلاف الزمان لا يضر في كون الجملة خبرية سواء كان الزمان هو الزمان الحاضر أو الماضي أو المستقبل، كما في قولك: مسافر أنا الآن إلى لبنان، أو قولك: سافرت إلى لبنان الشهر الماضي، أو قولك: سأسافر إلى لبنان الأسبوع القادم، فكما تلاحظ أن الجمل الثلاثة المتقدمة جميعها مركبات خبرية يصح فيها الوصف بالصدق أو الكذب.

الثالث : للقضية أسماء متعددة بلحاظات مختلفة فتسمى بالخبر لأنها توصف بالصدق والكذب، وتسمى بالحكم لاشتمالها دائماً على حكم إما الحكم بالمحمول على الموضوع أو بالتالي على المقدم، وتسمى بالقول الجازم؛ لأنها لا ترديد فيها فلو حصل فيها ترديد لما أمكن فيها التصديق وحينئذٍ لا تكون مركباً تاماً خبرياً.

الرابع : وصف القضية بالصدق والكذب وصف شأني أي القضية هو ما من شأنها أن توصف بهما.

لأن المفردات لا توصف بالصدق أو الكذب لعدم وجود نسبة فيها تحتمل أن تطابق الواقع أو تخالفه.

للمطالعة

يقوم البحث في المنطق التقليدي على أساس صياغة التصورات في قضايا فمن تصور إنساناً مثلاً ومن تصور حيواناً يمكن أن يؤلف قضية قوامها >الإنسان حيوان<.

لكن هذا القول يلزمه التحديد، لذا عادة ما تكون القضية في المنطق مسبوقة بعلامة تدل على نوعها وهي السور[1].

(١) المنطق الصوري: الدكتور يوسف محمد.

أقسام القضية:

[التقسيم الأول]

القضية : حملية و شرطية

١- الحملية : مثل: الحديد معدن، الربا محرم، الصدق ممدوح، الكاذب ليس بمؤتمن، البخيل لا يسود.

وبتدقيق هذه الأمثلة نجد: أن كل قضية منها لها طرفان[١] ونسبة بينهما ، ومعنى هذه النسبة [إما] اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول[٢] أو نفي الاتحاد والثبوت[٣].

وبالاختصار نقول: معناها أن«هذا ذاك» أو «هذا ليس ذاك» فيصح تعريف الحملية بأنها :«ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه» .

٢- الشرطية : مثل : إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود. وليس إذا كان الإنسان نماماً كان أميناً.

ومثل: اللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً. وليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً.

---

(١) طرفا الحملية، الموضوع والمحمول.

(٢) فإن تحقق الاتحاد والثبوت كانت القضية حملية موجبة.

(٣) وإن تحقق النفي والسلب كانت القضية حملية سالبة.

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد:

أن كل قضية منها لها طرفان[١] وهما قضيتان بالأصل. ففي المثال الأول لولا (إذا) و(فاء الجزاء) لكان قولنا:«أشرقت الشمس» خبراً بنفسه وكذا «النهار موجود» وهكذا باقي الأمثلة، ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب أحدهما [أحد الخبرين] إلى الآخر جعلهما [جعل المتكلم الخبرين] قضية واحدة وأخرجهما عما كانا عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه، فإنه لو قال:«أشرقت الشمس...» وسكت فإنه [أي هذا القول] يعد مركباً ناقصاً، كما تقدم في بحث المركب.

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالأصل [٢] فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية ، لأن لا اتحاد بين القضايا [الشرطية] بل هي ، إما نسبة الاتصال والتصاحب والتعليق، أي تعليق الثاني [وهو التالي] على الأول [وهو المقدم] أو نفي ذلك كالمثالين الأولين [٣] و إما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الأخيرين[٤].

---

(١) طرفا الشرطية، المقدم والتالي.

(٢) أي اللذان هما في أصلهما خبران.

(٣) إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود، ليس إذا كان الإنسان نماماً كان أميناً.

(٤) اللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً، ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً.

ومن جميع ما تقدم نستطيع أن نستنتج عدة أمور:

الأول: تعريف القضية الشرطية بأنها:

«ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها».

الشرح:

تنقسم القضية إلى عدة أقسام منها تقسيمات أولية ومنها تقسيمات ثانوية

ومن التقسيمات الأولية للقضية هو تقسيمها إلى :

حملية و شرطية :

كل قضية متقومة بطرفين ونسبة ، فإن كان بين هذين الطرفين اتحاد أو نفي الاتحاد فالقضية حملية ، و إن كان بين الطرفين تعليق الثاني على الأول أو نفي التعليق فهي الشرطية.

القضية الحملية : هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه .

أمثلتها : الصدق ممدوح ، الجهل ليس بنافع ، ففي القضية الأولى حُكم بثبوت المدح للصدق ، و في القضية الثانية حُكم بنفي النفع عن الجهل .

القضية الشرطية : هي ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية و أخرى ، أو بعدم وجودها .

أمثلتها : إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود ، وليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً ، فوجود النهار معلق على طلوع الشمس ، فبين الجزء الأول «أشرقت الشمس» و الجزء الثاني « النهار موجود » من القضية الأولى اتصال ، فوجود النهار متصل ومترتب على إشراق الشمس، و أما الجزء الأول « الإنسان كاتب » و الجزء الثاني « الإنسان شاعر » من القضية الثانية بينهما انفصال ، فلا ملازمة بين كون الإنسان كاتباً و كونه شاعراً فقد يكون لا كاتباً و لا شاعراً كما لو كان رساماً .

الأصل في نسب القضايا:

والنسبة في القضايا تختلف من قضية إلى أخرى:

فالأصل في النسبة في القضية الحملية هي الاتحاد والثبوت بين الموضوع و المحمول أي الأصل هو ثبوت المحمول للموضوع واتحاده معه خارجاً ، فقولك المفيد عالم هو بالحقيقة حكم باتحاد العلم بالمفيد وصيرورتهما خارجاً أمراً واحداً، فيصدق عليه حمل «هو هو» لأن المحمول هو الموضوع و الموضوع هو المحمول.

وأما القضية الشرطية فالأصل في النسبة فيها هي التصاحب والتعليق أي تعليق التالي على المقدم ، فقولك : إن طلعت الشمس فالنهار موجود فالتالي وهو وجود النهار معلق على المقدم وهو طلوع الشمس.

وإنما لم تكن النسبة في الشرطية هي الاتحاد لأن الاتحاد إنما هو

للمفردات و بما أن كلاً من المقدم والتالي هو عبارة عن قضية فحينئذٍ لا يتأتى الاتحاد بل التوقف والتعليق .

❖ ❖ ❖

[التقسيم الثاني]

الشرطية : متصلة ومنفصلة :

الثاني : أن الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، لأن النسبة:

١- إن كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق إحداهما على الأخرى أو نفي ذلك، كالمثالين الأولين[١] فهي المسماة (بالمتصلة).

٢- وإن كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك، كالمثالين الأخيرين[٢] فهي المسماة (بالمنفصلة).

الشرح:

قلنا : إن القضية الشرطية تتكون من قضيتين حمليتين جمع بينهما بأداة

---

(١) إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود، ليس إذا كان الإنسان نماماً كان أميناً.

(٢) اللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً ، ليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً.

الشرط وفاء الجزاء وبعد عملية الربط تلك تتكون القضية الشرطية وتسمى القضية الأولى مقدماً والثانية تالياً.

وهذا التقسيم من مختصات القضية الشرطية لأنه ناظر إلى نوع العلاقة بين المقدم التالي والقضية الحملية لا مقدم فيها ولا تالي، ويمكن عد هذا التقسيم من القسمة الأولية للقضية الشرطية.

وإذا لحظنا العلاقة بين المقدم و التالي، فإن التالي لا يخلو: إما أن يتوقف على المقدم أو لا، فإن توقف التالي على المقدم فالقضية شرطية متصلة. وإن لم يتوقف التالي على المقدم فالقضية شرطية منفصلة.

أمثلة القضية المتصلة:

إن هل الهلال فالشهر في أوله، إذا مات المسلم فدينه المؤجل حل، ففي القضية الأولى التالي وهو «أول الشهر» توقف على المقدم وهو «هلَّ الهلال» وكذلك حلول الدين المؤجل، وهو التالي متوقف على موت المسلم الذي هو مقدم.

ليس إذا كان عمر كذاباً كان محموداً، ليس إذا كان الجو بارداً كانت السماء تمطر.

أمثلة القضية المنفصلة:

اللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً، الكلمة إما تدل على معنى في نفسها أو لا تدل على معنى في نفسها . فالتالي في كلا القضيتين غير متوقف على المقدم فمثلاً القضية الأولى تنحل إلى قضيتين:

١- اللفظ مفرد.

٢- اللفظ مركب.

فالتالي وهو اللفظ مركب غير متوقف على المقدم، فيمكن أن يكون اللفظ مركباً حتى مع عدم وجود اللفظ المفرد. على العكس من بدء الشهر مثلاً فهو متوقف على هلول الهلال.

ليس إما أن يكون محمد نائماً أو كاتباً، ليس إما أن يكون الزرع أصفر أو محصوداً.

[التقسيم الثالث]

الموجبة والسالبة

الثالث : إن القضية بجميع أقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة، تنقسم إلى موجبة وسالبة؛ لأن الحكم فيها:

١- إن كان بنسبة الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (موجبة).

٢- وإن كان بسلب الحمل أو الاتصال أو الانفصال فهي (سالبة).

وعلى هذا فليس من حق [القضية] السالبة أن تسمى حملية أو

متصلة أو منفصلة، لأنها سلب الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال، ولكن تشبيها لهاً بالموجبة سميت باسمها[1].

الشرح:

تقدم الكلام عن تقسيم القضية قسمة أولية على حملية وشرطية والكلام الآن عن قسمة أولية ثانية، وهي تقسيم القضية على موجبة وسالبة:

لأن القضية سواء كانت حملية «مكونة من موضوع ومحمول» أو شرطية « مكونة من مقدم وتالي » .

إما يثبت المحمول للموضوع أو التالي للمقدم فهي الموجبة أو يُسلب عنه فهي السالبة.

الحملية الموجبة : هي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع .

مثل : كل متكلم حيوان ناطق ، فإن المحمول وهو « الحيوان الناطق » ثبتت نسبته إلى الموضوع وهو «كل متكلم» فكل فرد من أفراد الحيوان الناطق يتصف بوصف التكلم سواء كان الاتصاف بالقوة أو بالفعل .

الحملية السالبة : هي القضية التي حكم فيها بسلب المحمول عن

---

(١) لما كانت القضية السالبة تقابل القضية الموجبة سميت بها، فإن كانت الموجبة حملية سميت هذه بالسالبة الحملية، وإن كانت الموجبة متصلة سميت السالبة بالمتصلة وهكذا المنفصلة.

الموضوع .

فلا فرد من أفراد الإنسان يتصف بوصف الحجرية .

مثال آخر: المفيد عالم ، زيد ليس بعالم ، ففي القضية الأولى ثبت فيها المحمول للموضوع ، و في الثانية سُلب المحمول عن زيد الذي هو موضوع القضية .

أقسام الشرطية:

وأما القضية الشرطية فبلحاظ النسبة فيها تنقسم إلى متصلة ومنفصلة وكل منهما إما موجبة أو سالبة :

١- القضية المتصلة ، وهي :

إما موجبة : وهي التي حكم فيها بالتلازم بين المقدم و التالي ، مثل: إذا كانت النار مشتعلة فالحرارة موجودة ، فالمقدم وهو اشتعال النار والتالي، هو وجود النار أمران متلازمان بمعنى أن التالي متصل بالمقدم و معلق عليه ، لأن النار و الحرارة أمران متلازمان .

أوسالبة : وهي التي حكم فيها بسلب التلازم بين المقدم و التالي ، مثل : ليس كلما كان الوالد صالحاً كان الولد أميناً ؛ لأنه قد يكون الوالد صالحاً لكن الولدَ يكون خائن .

٢- القضية المنفصلة ، وهي :

إما موجبة : وهي التي حكم فيها بالتعاند بين المقدم و التالي ، مثل :

العدد إما يكون زوجاً أو فرداً ، فالمقدم وهو العدد زوج و التالي و هو العدد مفرد ليس أحدهما متصل بالآخر و لا مترتب عليه فلوكان العدد متصفاً بأنه زوج فلا يكون مفرداً و كذا بالعكس .

أوسالبة : وهي التي حكم فيها بسلب التعاند بين المقدم و التالي ، مثل : ليس إما أن يكون عليٌّ عالماً و جعفر كاتباً ، فمن الممكن أن يكون عليٌّ عالماً وجعفر كاتباً .

تنبيهات:

١- تسمية القضية السالبة بالحملية مسامحة في التعبير؛ لأن في الحقيقة لا حمل فيها حتى تسمى بالحملية.

٢- سمي لحاظ تقسيم القضية بالكيف لأجل السؤال عن ثبوت المحمول للموضوع أو عدم ثبوته بالكيف.

٣- الأصل في القضية أن تكون حملية موجبة ؛ لأنها هي التي توصف بالصدق و الكذب ، أما السالبة الحملية فلأنها ليست حملية حقيقة ، وأما الشرطية فلعدم الحكاية فيها عن الواقع ، فقولك : إذا جاء محمد أكرمه ، لا توجد نسبة في الخارج حتى تكون حاكية عنها ، إنما هو توقف الإكرام على حصول المجيء .

أجزاء القضية:

قلنا : إن كل قضية لها طرفان ونسبة ، وعليه ففي كل قضية ثلاثة أجزاء ، ففي الحملية :

الطرف الأول: المحكوم عليه، ويسمى (موضوعاً).

الطرف الثاني: المحكوم به، ويسمى (محمولاً).

النسبة: والدال عليها يسمى (رابطة).

وفي الشرطية:

الطرف الأول: يسمى (مقدماً).

والطرف الثاني: يسمى (تالياً).

والدال على النسبة: يسمى (رابطة).

وليس من حق أطراف [الشرطية] المنفصلة: أن تسمى مقدماً وتالياً ؛ لأنها غير متميزة بالطبع كالمتصلة، فإن لك أن تجعل أياً شئت منها [من المنفصلة] مقدماً وتالياً، ولا يتفاوت المعنى فيها [في المنفصلة] ولكن إنما سميت بذلك [المقدم والتالي] فعلى نحو العطف على المتصلة تبعاً لها، كما سميت السالبة باسم الموجبة الحملية أو المتصلة أو المنفصلة.

الشرح:

كل قضيّة حملية أو شرطية تشتمل على ثلاثة أطراف وبتعبير المصنف رحمه الله ثلاثة أجزاء على اعتبار أن القضية مركب و لا بد لكل مركب من أجزاء تكونه وتحققه :

أما القضيّة الحملية فأطرافها :

الأول : المحكوم عليه ، ويسمى «موضوعاً» مثل كلمة العدل في مثال : العدل حسن .

الثاني : المحكوم به ، ويسمى «محمولاً» مثل كلمة ضار في مثال : الجهل ضار .

الثالث : النسبة ، هي العلاقة التي تكون بين الموضوع و المحمول ، والدال عليها يسمى هو الرابط ،فقولك : «علي معصوم» أي علي هو معصوم.

أما أطراف القضيّة الشرطية فهي :

الأول : وهو المسمى «مقدماً» ككلمة جاء زيد في قولك : «إذا جاء زيد أكرمه» .

الثاني : وهو المسمى «تالياً» ككلمة أكرمه في قولك : «إذا جاء ابن الكريم فأكرمه».

الثالث : النسبة ، وهي العلاقة بين المقدم والتالي.

تنبيهان:

١-النسبة أمر معنوي يدل عليها أداة الربط ، ففي قضية العدل حسن،

النسبة هي ثبوت الحسن للعدل ، و الأداة الدالة على الربط كلمة «هو» الذي لم يتلفظ به ؛ و لأجل ذلك لم يعدها المصنف رحمه الله طرف بل قال لكل قضية طرفان ونسبة .

٢- بما أن طرفا الشرطية المنفصلة لا يتوقف أحدهما على الثاني بحيث يمكن جعل أيهما مقدماً وأيهما تالياً لا تسمى أطراف المنفصلة حينئذ بمقدم وتالي لأن معنى مقدم وتالي أن الأول سابق على الثاني وهذا ترتب طبعي فيجب أن يبدأ بالجزء الأول ثم بالثاني ولا يصح العكس بحسب الطبع ولو عكس لاختل المعنى وبالتأمل بالمثال التالي يتضح الحال فقولك: إن جدَّ عليٌّ بدرسه إذن ينجح. اعكسها وتأمل المعنى.

أما ذلك فغير ممكن في المنفصلة إذ فيها يصح العكس ولا يختل المعنى، فقضية: العدد إما مفرد أو مركب، لو عكستها تجد المعنى باقياً على حاله لا يتغير.

وأما سبب تسمية أطراف الشرطية المنفصلة مقدماً وتالياً لأنها عطفت على المتصلة فقولنا: القضية الشرطية إما متصلة أو منفصلة وأجزاء المتصلة مقدم وتالي ناسب أيضاً أن نسمي أجزاء المنفصلة مقدماً وتالياً، وهذا نظير تسمية القضية السالبة بالحملية فهي بالحقيقة لم يحصل فيها حمل ومع ذلك سميت حملية.

◆ ◆ ◆

أقسام القضية باعتبار الموضوع:

الحملية : شخصيَّة ، وطبيعية ، ومهملة ، ومحصورة .

المحصورة : كلية وجزئية .

نبتدئ بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية ، ثم نتبعه بتقسيم الشرطية، فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع إلى الأقسام الأربعة المذكورة في العنوان؛ لأن الموضوع إما أن يكون جزئياً حقيقياً أو كلياً:

أ- فإن كان جزئياً سميت القضية (شخصية) و(مخصوصة) مثل: محمد رسول الله. الشيخ المفيد مجدد القرن الرابع. بغداد عاصمة العراق . أنت عالم . هو ليس بشاعر . هذا العصر لا يبشر بخير.

ب-وإن كان كلياً، ففيه ثلاث حالات تسمى - في كل حالة - القضية المشتملة عليه باسم مخصوص، فإنه:

١- إما أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غض النظر عن أفراده، على وجه لا يصح تقدير رجوع الحكم إلى الأفراد، فالقضية تسمى (طبيعية) لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كلية، مثل: الإنسان نوع. الناطق فصل. الحيوان جنس. الضاحك خاصة... وهكذا، فإنك ترى أن الحكم في هذه الأمثلة لا يصح إرجاعه إلى أفراد الموضوع، لأن

الفرد ليس نوعاً ولا فصلاً ولا جنساً ولا خاصة.

٢-وإما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، بأن يكون الحكم في الحقيقة راجعاً إلى الأفراد، والكلي جعل عنواناً ومرآة لها، إلا أنه لم يبين فيه كمية الأفراد، لا جميعها ولا بعضها، فالقضية تسمى (مهملة) لإهمال بيان كمية أفراد الموضوع، مثل: الإنسان في خسر. رئيس القوم خادمهم. ليس من العدل سرعة العذل[1]. المؤمن لا يكذب.

فإنه ليس في هذه الأمثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير عام.

الشرح:

بعد بيان الأقسام الأولية للقضية شرع المصنف رحمه الله في ذكر الأقسام الثانوية للقضية وبدأ بأقسام القضية الحملية؛ فإن للقضية الحملية أقساماً متعددة بلحاظات مختلفة ، منها :

١- تقسيمها بلحاظ الموضوع .

٢- تقسيمها بلحاظ السور .

٣- تقسيمها بلحاظ وجود الموضوع .

---

(١) العتاب.

٤ ـ تقسيمها بلحاظ الجهة .

أقسام القضية الحملية بلحاظ الموضوع :

القضية الحملية بلحاظ موضوعها وكونه عاماً أو خاصاً تنقسم إلى أربعة أقسام : شخصية ، طبيعية ، مهملة ، محصورة .

لأن موضوع القضية الحملية الذي انصب الحكم عليه : إما (خاص) جزئي أو (عام) كلي :

فإن كان الموضوع جزئياً حقيقياً فالقضية «شخصية» و إن كان كلياً ، فإن أُريد مفهوم الموضوع بمعنى أن الحكم انصب وتوجه إلى مفهوم الموضوع الكلي بما هو مفهوم كلي فالقضية «طبيعية» و إن أريد أفراد الموضوع ، وكان الكلي مرآة يحكي عن الأفراد فإما أن يذكر لفظاً يحدد كمية الأفراد فالقضية حينئذ «محصورة» و إما أن لا يذكر لفظ يحدد كمية الأفراد فهي «المهملة» فالأقسام أربعة :

١- **الحملية الشخصية** : هي القضية التي يكون موضوعها جزئياً حقيقياً ، مثالها : الشيخ الطوسي زعيم الطائفة في زمانه ، الفارابي هو المعلم الثاني .

فإن في كلا القضيتين الموضوع أمر جزئي لا انطباق له إلا على الفرد الذي حمل عليه .

٢- **الحملية الطبيعية** : هي القضية التي كان موضوعها أمراً كلياً و

الحكم قد انصب عليه بما هومفهوم كلي ، مثالها : الإنسان نوع ، الحيوان جنس ، فإن الحكم في هاتين القضيتين انصب على مفهوم الموضوع بغض النظر عن لحاظ أفراده .

٣- **الحملية المهملة** : هي القضية التي كان موضوعها أمراً كلياً و الحكم فيها انصب على المفهوم الكلي بما هوحاكٍ عن أفراده من دون تحديد لها ، مثالها : المؤمن لا يغتاب ، الإنسان ليس بكذاب ، فالحكم فيهما قد توجه إلى أفراد الكلي ومصاديقه لكن أفراد ومصاديق ذلك الموضوع غيرمحددة . فهل جميع أفراد الإنسان لا يكذبون أو خصوص المؤمنين ، فكما ترى أن الحكم توجه إلى أفراد الموضوع من دون بيان لكمية هذه الأفراد .

وبالجملة هل الحكم لكل أفراد الموضوع أو هو لبعضها؟.

[كلام للشيخ الرئيس في المهملة]

تنبيه : قال الشيخ الرئيس في الإشارات بعد بيان المهملة:

«فإن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميماً وشركة وإدخال التنوين يوجب تخصيصاً، فلا مهملة في لغة العرب، وليطلب ذلك في لغة أخرى. وأما الحق في ذلك فلصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها...».

[مناقشة المصنف رحمه الله]

والحق وجود المهملة في لغة العرب إذا كانت اللام للحقيقة،

فيشار بها إلى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها، من دون دلالة على إرادة الجميع أو البعض.

نعم إذا كانت للجنس فإنها تفيد العموم. ويفهم ذلك من قرائن الأحوال ، وهذا أمر يرجع فيه إلى كتب النحو وعلوم البلاغة.

الشرح:

إن الحكيم أبا علي سينا رحمه الله عند تعرضه في كتابه العظيم الإشارات إلى القضية المهملة قال إن القضية المهملة لا يمكن أن يكون لها وجود في اللغة العربية لأن الاسم في اللغة العربية لا يخلو حاله إما إن يكون فيه ألف ولام فتدل القضية حينئذ على العموم كما في قولنا:«الإنسان مدني بالطبع» وإما أن يكون فيه تنوين وحينئذ تدل على الخصوص، كقولنا:«أكرم عالماً» وفي كلا الحالين تخرج القضية عن كونها مهملة لأنها تكون محصورة. ففي المثال الأول القضية كلية أي أن جميع بني البشر هم مدنيون، و في المثال الثاني تكون القضية جزئية فالواجب إكرامه هو عالم واحد لكنه لا على التعيين. و القضية الكلية والجزئية هي من أقسام القضية المحصورة.

هذا ما أفاده الحكيم رحمه الله، أما المصنف رحمه الله، فيقول عند تتبع كلام العرب نجد أن للقضية المهملة وجوداً لأن الألف واللام في بعض الموارد تدل على العموم وفي البعض الآخر تدل على الحقيقة كما في

قولنا:«الذهب خير من الفضة» أي أن حقيقة الذهب أفضل من حقيقة الفضة، وما أفاده الحكيم رحمه الله إنما ينسجم مع الألف واللام الجنسية دون الحقيقية .

٣- وإما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملاحظة أفراده، كالسابقة، ولكن كمية أفراده مبينة في القضية، إما جميعاً أو بعضاً، فالقضية تسمى (محصورة) وتسمى (مسوَّرة) أيضاً[١]، وهي[٢] تنقسم بملاحظة كمية الأفراد إلى:

أ- كلية: إذا كان الحكم على جميع الأفراد، مثل: كل إمام معصوم. كل ماء طاهر[٣] كل ربا محرم. لا شيء من الجهل بنافع. ما في الدار ديار[٤].

ب- جزئية: إذا كان الحكم على بعض الأفراد، مثل: بعض الناس يكذبون. قليل من عبادي الشكور. وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين. ليس كل إنسان عالماً. رب أكلة منعت أكلات.

---

(١) لذكر لفظ يحدد كمية أفراد الموضوع إما على نحو العموم أو الخصوص.

(٢) أي القضية الحملية.

(٣) هذه أمثلة الكلية الموجبة.

(٤) هذه أمثلة الكلية السالبة.

الشرح:

القضية المحصورة : هي القضية التي موضوعها كلي والحكم فيها انصب على الكلي بما هو حاكٍ عن أفراده المحددة الكمية .

والمحصورة إما حددت أفرادها كلاً فهي الكلية أو بعضاً فالجزئية.

المحصورة الكلية : وهي التي انصب الحكم فيها على جميع الأفراد. مثل : كل إنسان يموت .

فإن الدال على عموم الحكم - وهو الموت - هو الأداة «كل» التي هي موضوعة للدلالة على العموم.

المحصورة الجزئية : وهي التي انصب الحكم فيها على بعض الأفراد . مثل : بعض الإنسان كاتب . و الدال على بعضية الحكم وعدم شموله لجميع الأفراد الأداة - بعض - التي أفادت شمول الحكم وهو الكتابة لبعض الأفراد دون بعض .

تنبيهات :

١- سميت القضية شخصية لأن موضوعها أمر جزئي حقيقي .

٢- سميت القضية مهملة لأن أفراد موضوعها غير محددة الكمية .

٣ ـ سميت القضية طبيعية لأن الملحوظ في الحكم فيها هو حقيقة و طبيعة الموضوع .

٤- سميت القضية محصورة لأن أفراد موضوعها قد حددت .

❖ ❖ ❖

لا اعتبار إلا بالمحصورات:

القضايا المعتبرة التي يبحث عنها المنطقي ، ويعتد بها ، هي المحصورات ، دون غيرها من باقي الأقسام . وهذا ما يحتاج إلى البيان:

أما (الشخصية) فلأن مسائل المنطق قوانين عامة، فلا شأن لها [لهذه القوانين العامة] في القضايا الشخصية التي لا عموم فيها.

وأما (الطبيعية) فهي بحكم الشخصية، لأن الحكم فيها ليس فيه تقنين قاعدة عامة[1] وإنما الحكم - كما قلنا - على نفس المفهوم بما هو من غير أن يكون له مساس بأفراده. وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي لا عموم فيه، فإن الإنسان في مثال (الإنسان نوع) لا عموم فيه. لأن كلاً من أفراده ليس بنوع.

وأما (المهملة) فهي في قوة الجزئية، وذلك لأن الحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع الأفراد ويجوز أن يرجع إلى بعضها دون

---

(١) القاعدة العام ة: هي الأمر الذي يصدق على أفراده،والطبعية لا نظر فيها للأفراد.

البعض الآخر، كما تقول: «رئيس القوم خادمهم»، فإنه إذا لم يبين في هذه القضية كمية الأفراد، فإنك تحتمل أن كل رئيس قوم يجب أن يكون كخادم لقومه. وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم، فقد يكون رئيساً مستغنياً عن قومه إذ لا تكون قوته مستمدة منهم. وعلى كلا التقديرين يصدق (بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم) لأن الحكم إذا كان في الواقع للكل، فإن البعض له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو مسكوت عنه. وإذا كان في الواقع للبعض، فقد حكم على البعض.

إذن : الجزئية صادقة على كلا التقديرين قطعاً[1] ولا نعني بالجزئية إلا ما حكم فيها على بعض الأفراد من دون نظر إلى البعض الباقي بنفي ولا إثبات. فإنك إذا قلت (بعض الإنسان حيوان) فهي صادقة ، لأنها ساكتة عن البعض الآخر فلا تدليل على أن الحكم لا يعمه [أي لا يعم البعض الآخر] ولا شك أن بعض الإنسان حيوان وإن كان البعض الباقي في الواقع أيضاً حيواناً ولكنه مسكوت عنه في القضية.

وإذا كانت القضايا المعتبرة [في نظر المنطقي] هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فإذا روعي مع (كم) القضية كيفها، ارتقت القضايا المعتبرة إلى أربعة أنواع:

---

(١) تقدير الكلية وتقدير الجزئية.

الموجبة الكلية. السالبة الكلية. الموجبة الجزئية. السالبة الجزئية.

الشرح:

غرض المنطقي يتعلق بالقضايا المحصورة:

من القضايا المتقدمة ما يتعلق به غرض المنطقي بالخصوص و يكون بحثه منصباً عليها وهي خصوص القضايا المحصورات لا غير :

أما القضية الشخصية : فليس فيها عموم و مسائل علم المنطق عبارة عن قواعد كلية والشخصية لا تفيد ذلك لأنها مدار التغير و التبدل .

وأما القضية الطبيعية : فإن علم المنطق يجري عملية تطبيق للقوانين الكلية على الأفراد ، والحكم في القضية الطبيعية لا ينصب على الأفراد بل على المفهوم فليس في حكمها علاقة بالأفراد ، فتأسيس القواعد والقوانين لا بد فيه من مراعاة الأفراد لأنها هي التي تقنن لأجلها القوانين أي لأجل تطبيق القواعد عليها.

فمثلاً مراد المنطقي من قاعدة : «النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان» ليس المراد هو مفهوم القاعدة بل تطبيقها على الأفراد التي بينها تمام التنافي و التباين .

أما القضية المهملة : فهي في قوة الجزئية ، لأن الحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع الأفراد و يجوز أن يرجع إلى بعضها دون البعض الآخر

، كما تقول : «العلم خير من المال» فهنا احتمالان :

١- أن يكون المراد أن كل علم هو أفضل من كل مال.

٢- أن يكون المراد أن بعض العلم أفضل من بعض المال.

والقدر المتيقن هو إرادة البعض، أي بعض العلم أفضل من بعض المال. فهي صادقة حتماً. ولأجل ذلك قال المناطقة: إن القدر المتيقن من القضية المهملة هو المحصورة الجزئية. وإنما قال في قوة الجزئية و لم يقل جزئية لأن سور الجزئية لم يذكر في المهملة حتى يقال جزئية.

إذن : محل اهتمام المنطقي هو القضية المحصورة فقط سواء الكلية أو الجزئية التي إن أضيف إليها الكيف أي لوحظ كونها موجبة أو سالبة كانت أربعة أقسام كالتالي:

١- كلية موجبة: كل إنسان مفكر.

٢- كلية سالبة: لا شيء من الحجر بنامٍ.

٣- جزئية موجبة: بعض الإنسان كاتب.

٤- جزئية سالبة: بعض النبات ليس بمثمر.

السور والفاظه:

يسمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع (سور القضية)

تشبيهاً له بسور البلد الذي يحدها ويحصرها. ولذا سميت هذه القضايا (محصورة) و (مسورة). ولكل من المحصورات الأربع سور خاص بها:

١- سور الموجبة الكلية : كل. جميع. عامة. كافة. لام الاستغراق... إلى غيرها من الألفاظ التي تدل على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع.

٢- سور السالبة الكلية: لا شيء. لا واحد. النكرة في سياق النفي... إلى غيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع.

٣- سور الموجبة الجزئية: بعض. واحد. كثير. قليل. ربما. قلما... إلى غيرها مما يدل على ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع.

٤- سور السالبة الجزئية: ليس بعض. بعض... ليس. ليس كل. ما كل... أو غيرها مما يدل على سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع.

وطلباً للاختصار نرمز لسور كل قضية برمز خاص كما يلي:

كل: للموجبة الكلية. لا: للسالبة الكلية

ع: للموجبة الجزئية س:للسالبة الجزئية.

وإذا رمزنا دائماً للموضوع بحرف (ب) وللمحمول بحرف (حـ) فيكون رموز المحصورات الأربع كما يلي:

كل ب ح..... الموجبة الكلية لا ب ح..... السالبة الكلية

ع ب ح ..... الموجبة الجزئية س ب ح ..... السالبة الجزئية

الشرح:

ألفاظ سور القضية المحصورة :

سور القضية : هو اللفظ الدال على كمية الأفراد و هو أنواع :

١- **سور الموجبة الكلية** : وهي الألفاظ التي تدل على شمول الحكم لجميع أفراد الموضوع ، مثل: كل ، جميع ، عامة ، كافة ، لام الاستغراق .

٢- **سور السالبة الكلية** : وهي الألفاظ التي تدل على سلب الحكم عن جميع أفراد الموضوع ، مثل : لا شيء ، لا واحد ، النكرة في سياق النفي .

٣- **سور الموجبة الجزئية** :وهي الألفاظ التي تدل على شمول المحمول لبعض أفراد الموضوع، مثل: بعض، واحد، كثير، قليل، ربما، قلما.

٤- **سور السالبة الجزئية** : وهي الألفاظ التي تدل على سلب الحكم عن بعض أفراد الموضوع ، مثل : ليس بعض ، بعض ... ليس ، ليس كل ،

ماكل .

❖ ❖ ❖

تقسيم الشرطية:

إلى شخصية، ومهملة، ومحصورة

لاحظنا أن [القضية] الحملية تنقسم إلى الأقسام الأربعة السابقة باعتبار موضوعها. وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم، ولكن لا باعتبار الموضوع، إذ لا موضوع لها [للقضية الشرطية] بل باعتبار الأحوال والأزمان التي يقع فيها التلازم[١] أو العناد [٢].

فتنقسم [القضية] الشرطية بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام فقط: شخصية، مهملة، محصورة. وليس من أقسامها الطبيعية التي لا تكون إلا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في الذهن.

١- الشخصية: وهي ما حكم فيها بالاتصال، أو التنافي، أو نفيهما، في زمن معين شخصي، أو حال معين كذلك.

مثال المتصلة: إن جاء علي غاضباً فلا أسلم عليه[٣] إذا مطرت

---

(١) فتكون القضية حينئذٍ شرطية متصلة.

(٢) حيث تكون شرطية منفصلة.

(٣) فالسلام منفي عن عليٍّ حال كونه غاضباً.

السماء اليوم فلا أخرج من الدار[١] ليس إذا كان المدرس حاضراً الآن فإنه مشغول بالدرس[٢].

مثال المنفصلة: إما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية[٣] وإما أن يكون زيد وهو في البيت نائماً أو مستيقظاً[٤] ليس إما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفاً أو في الدرس.

٢-المهملة: وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما[٥] في حال أو زمان ما، من دون نظر إلى عموم الأحوال والأزمان أو خصوصهما .

مثال المتصلة: إذا بلغ الماء كراً فلا ينفعل بملاقاة النجاسة. ليس إذا كان الإنسان كاذباً كان محموداً.

مثال المنفصلة : القضية إما أن تكون موجبة أو سالبة. ليس إما أن يكون الشيء معدناً أو ذهباً.

٣- المحصورة : وهي ما بُيِّن فيها أحوال الحكم وأوقاته كلاً أو بعضاً وهي على قسمين كالحملية :

---

(١) فإن الخروج من الدار منفي ما دامت السماء تمطر.

(٢) قد يكون حاضراً لكنه لا يدرس كما لو كان جالساً في إدارة المدرسة.

(٣) فقد لا تكون الساعة لا الواحدة ولا الثانية كما لو كانت الساعة الرابعة.

(٤) فقد لا يكون لا هذا ولا ذاك كما لو كان واقفاً.

(٥) إما رفع الاتصال أو رفع الانفصال في حال معين أو في زمان معين.

أ- الكلية: وهي إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الأحوال أو الأوقات.

مثال المتصلة : كلما كانت الأمة حريصة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة. ليس أبداً، أو ليس البتة إذا كان الإنسان صبوراً على الشدائد كان غير موفق في أعماله.

مثال المنفصلة: دائماً إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً. ليس أبداً، أو ليس البتة إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو قابلاً للقسمة على اثنين.

ب-الجزئية: إذا كان إثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الأحوال، والأوقات.

مثال المتصلة: قد يكون إذا كان الإنسان عالماً كان سعيداً. وليس كلما كان الإنسان حازماً كان ناجحاً في أعماله.

مثال المنفصلة: قد يكون إما أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً [وذلك عندما يكون في السيارة مثلاً إذ لا يمكنه الوقوف] قد لا يكون إما أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً [وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصباً].

الشرح:

أقسام القضية الشرطية:

كان الكلام في أقسام القضية الحملية التي تختص بها من دون الشرطية والتي كانت أربعة أقسام كما وأن للقضية الشرطية أيضاً أقساماً متعددة بلحاظات مختلفة تختص بها فهي تنقسم بلحاظ الأحوال و الأزمان التي يقع فيها التلازم أو العناد إلى:

شخصية ، ومهملة ، ومحصورة .

وسبب اختصاص تلك الأقسام بالحملية وهذه بالشرطية مع أن العناوين متشابهة هو لاختلاف الاعتبار الملحوظ في كلا التقسيمين، ففي التقسيم الأول - تقسيم الحملية- كان اللحاظ فيه هو الموضوع، و في الثاني - تقسيم الشرطية - كان الملحوظ هو الحال و الزمان.

كما وأن الملاحظ أن القضية الشرطية لم تنقسم إلى الطبيعية لأن الطبيعية لا تكون إلا باعتبار الموضوع و الشرطية لا موضوع لها .

١- **الشخصية** : وهي ما حكم على مقدمها وتاليها بالاتصال، أو التنافي- الانفصال -أو نفيهما- نفي الاتصال والانفصال -في زمن أو حال معينين .

مثال المتصلة : إن جاء علي راكباً أكرمه ، إذا مطرت السماء صفا الجو . ففي القضية الأولى يجب إكرام علي حال مجيئه راكباً . وفي القضية

الثانية صفاء الجو ثابت وحاصل في حال نزول المطر.

مثال المنفصلة : إما أن يكون الوقت الآن ليلاً أو نهاراً ، و إما أن يكون علي في المدرسة في الصف أو خارجه ، ليس إما أن يكون الطالب في المدرسة قارئاً أو كاتباً .

٢- **المهملة** : وهي ما حكم على طرفيها بالاتصال أو بالتنافي أو برفعهما- رفع الاتصال والانفصال –في حال أو زمان ما ، ففي المهملة لم يلحظ حال أو زمان الاتصال أو الانفصال فهي مهملة من هذه الجهة.

مثال المتصلة : إذا خفي الأذان قصر، ليس إذا كان الماء مالحاً كان محموداً . ففي القضية الأولى الزمان غير مبين فهل يخفى الأذان صباحاً أو مساء كذلك الحال فهو أيضاً غير مبين فهل يخفى حال المشي أو حال الركوب ، فالزمان و الحال مهملان غير مبينين .

مثال المنفصلة : القضية إما تكون حملية أو شرطية ، ليس إما أن يكون الشيء خزفاً أو معدناً .

٣- **المحصورة** : وهي التي بُيِّن فيها أحوال الحكم وأوقاته. وهي على نحوين :

أ- **كلية** : وهي التي بُيِّن فيها أحوال الحكم وأوقاته على نحو كلي.أو قل هي ما كان الحكم فيها مثبتاً أو منفياً بنحو كلي.

مثال المتصلة : كلما كان الإنسان حريصاً على الفضيلة كان سعيداً،

ليس إذا كان الإنسان شجاعاً كان منتصراً فكل إنسان يحرص على الفضيلة فهو دائماً سعيد. فالحرص على الفضيلة بغية كل إنسان و هو مطلوب في كل حال وزمان والحكم، وهو السعادة ثابت لكل إنسان يحرص على الفضيلة.

مثال المنفصلة : العدد دائماً إما أن يكون صحيحاً أو كسراً ، ليس البتة إما أن يكون الإنسان سباحاً أو شاعراً. فإن الحكم بوصف العدد بالصحة ثابت لكل عدد لم يكن كسراً وكذا الحكم بالوصف بالكسرية فهو ثابت ما لم يكن العدد صحيحاً.

ب- **جزئية** : وهي التي بُيِّن فيها أحوال الحكم ، وأوقاته على نحو جزئي. أو قل هي ما كان الحكم فيها ثابت أو منفي بنحو جزئي.

مثال المتصلة : قد يكون إذا كان الإنسان متزوجاً كان سعيداً، ليس كلما كان الإنسان غنياً كان سعيداً. فرب متزوج تعيس ورب غني مهموم، فالحكم بالنفي أو إثبات السعادة للمتزوج لا يكون بنحو كلي لأن بعض المتزوج سعيد والبعض الآخر تعيس.

مثال المنفصلة : قد يكون إما أن يكون الإنسان عالماً أو جاهلاً، قد لا يكون إما أن يكون نائماً أو جالساً. فبعض الإنسان عالم وبعضه الآخر جاهل وأما كون كل إنسان عالماً أو جاهلاً ليس بصحيح، فإثبات أو نفي العلمية أو الجاهلية بنحو كلي ليس بتام.

السور في الشرطية:

السور في [القضية] الحملية يدل على كمية أفراد الموضوع. أما في [القضية] الشرطية فدلالته على عموم الأحوال و الأزمان أو خصوصها . ولكل من المحصورات الأربع سور يختص بها كالحملية:

١- سور الموجبة الكلية : كلما . مهما . متى . ونحوها ، في المتصلة . ودائماً ، في المنفصلة .

٢- سور السالبة الكلية : ليس أبداً. ليس البتة. في المتصلة والمنفصلة.

٣- سور الموجبة الجزئية : قد يكون ، فيهما [في الشرطية المتصلة و المنفصلة] .

٤- سور السالبة الجزئية : قد لا يكون ، فيهما . وليس كلما ، في المتصلة خاصة .

الشرح:

سور القضية الشرطية :

تختلف دلالة سور القضية بحسب حال القضية الداخل عليها فإن

كانت القضية حملية دل السور على كمية أفراد موضوعها أما لو كانت القضية شرطية دل السور حينئذ على كمية الأحوال والزمان ، و السور عموماً أي سواء كان سوراً للقضية الحملية أو الشرطية إما يكون سوراً للموجبة أو للسالبة وإما للكلية أو للجزئية فعلى هذا تكون أنواع السور أربعة، هي:

١- سور الموجبة الكلية : كلما ، مهما ، متى ، ونحوها في المتصلة ، و دائما في المنفصلة .

٢- سور السالبة الكلية : ليس أبداً ، ليس البتة ، في المتصلة و المنفصلة .

٣- سور الموجبة الجزئية : قد يكون ، في المتصلة و المنفصلة .

٤- سور السالبة الجزئية : قد لا يكون ، في المتصلة و المنفصلة ، و «ليس كل ما» في المتصلة خاصة .

للمطالعة

إن مبحث القضايا الشرطية من الأبحاث الهامة والجديرة بالنظر في المنطق، ومع أن القضايا الشرطية وما يترتب عليها من أقيسة، بصفة عامة، أوثق اتصالاً بالمنطق المادي الاستقرائي، إلا أنه عادة يهمنا أن نفحص صورة هذه القضايا من الناحية المنطقية البحتة وذلك لاستكمال بحث القضايا. أضف إلى هذا أن البحث في منطق الشرطيات من حيث الصورة المنطقية البحتة ترتبت عليه نتائج هامة في علم المنطق الرياضي الذي يعني أساساً ببحث الصور التركيبية للقضايا.

ويعود الفضل في هذا الجانب المنطقي لمناطقة وفلاسفة المدرسة الرواقية التي توسعت في منطق الشرطيات في مقابل توسع أرسطو في منطق القياس.

ثم انتقل هذا التأثير فيما بعد للإسلاميين اللذين درسوا الشرطيات دراسة منظمة ودقيقة تحتاج حتى الآن لمزيد من الدراسات المنطقية.

تقسيمات الحملية:

تمهيد:

تقدم أن الحملية تنقسم باعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الموضوع إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلية وجزئية. وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية، وهي : تقسيمها :

أولاً : باعتبار وجود موضوعها في الموجبة. وتقسيمها.

ثانياً : باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما. وتقسيمها.

ثالثاً : باعتبار جهة النسبة. فهذه تقسيمات ثلاثة:

الشرح:

ظهر مما تقدم أن أقسام القضايا على نحوين:

أقسام عامة : وهي التي لا تختص بقضية دون أخرى، ومثالها، تقسيم القضية إلى موجبة وسالبة و إلى كلية وجزئية. فلا تختص الحملية بكونها

موجبة أو سالبة فهذا التقسيم يعم كلا القضيتين - حملية وشرطية - وكذا الحال في تقسيم القضية إلى كلية وجزئية.

أقسام خاصة : وهي التي تختص بقضية دون أخرى، كتقسيم الحملية إلى طبيعية، فليس من أقسام الشرطية الطبيعية، كما ليس من أقسام الحملية تقسيمها إلى متصلة ومنفصلة لأنهما وصفان للقضية الشرطية بلحاظ المقدم والتالي والحملية لا تالي فيها ولا مقدم.

والكلام في هذا الفصل هو في الأقسام المختصة بالقضية الحملية وهي ثلاثة:

١- بلحاظ وجود موضوعها.

٢- بلحاظ تحصيل الموضوع والمحمول.

٣- بلحاظ جهة النسبة.

ومن الواضح اختصاص هذا التقسيم بالقضية الحملية لأن المدار في هذه الأقسام هو الموضوع والمحمول والنسبة بينهما و الشرطية لا موضوع لها.

❖ ❖ ❖

١- الذهنية. الخارجية. الحقيقية:

إن الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء. ولا شك

أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له[١]أي أن الموضوع[٢]في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجوداً قبل فرض ثبوت المحمول له[٣]إذ لولا أن يكون موجوداً لما أمكن أن يثبت له شيء، كما يقولون في المثل (العرش ثم النقش). فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل (سعيد قائم) غير موجود، ومع ذلك يثبت له القيام.

وعلى العكس من ذلك السالبة فإنها لا تستدعي وجود موضوعها، لأن المعدوم يقبل أن يسلب عنه كل شيء. ولذا قالوا (تصدق السالبة بانتفاء الموضوع). فيصدق نحو «أبو عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم... وهكذا»، لأنه لم يوجد فلم تثبت له كل هذه الأشياء قطعاً، فيقال لمثل هذه السالبة (سالبة بانتفاء الموضوع).

والمقصود من هذا البيان أن الموجبة لابد من فرض وجود موضوعها في صدقها وإلا كانت كاذبة. ولكن وجود موضوعها:

١-تارة يكون في الذهن فقط فتسمى (ذهنية) مثل: كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين. كل جبل ياقوت ممكن الوجود.

---

(١) كما لو قلت علي عالم فقد أثبت العلم لعلي وهذا الإثبات فرع ثبوت علي في رتبة سابقة فلولا كون علي ثابت الوجود لما أمكن إثبات العلم له.

(٢) وهو علي في المثال.

(٣) وهو العلم في المثال.

فإن مفهوم اجتماع النقيضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج، ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن.

٢ـ وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الأفراد الموجودة المحققة منه في أحد الأزمنة الثلاثة[1] نحو: كل جندي في المعسكر مدرّب على حمل السلاح. بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت. كل طالب في المدرسة مجد. وتسمى القضية هذه (خارجية).

٣- وثالثة يكون وجوده في نفس الأمر والواقع، بمعنى أن الحكم على الأفراد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معاً، فكلما يفرض وجوده وإن لم يوجد أصلاً فهو داخل في الموضوع ويشمله الحكم.

نحو: كل مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين. بعض المثلث قائم الزاوية. كل إنسان قابل للتعليم العالي. كل ماء طاهر.

فإنك ترى في هذه الأمثلة أن كل ما يفرض للموضوع من أفراد (سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها. وتسمى القضية هذه (حقيقية).

---

(١) الماضي والحاضر والمستقبل.

الشرح:

تقسيم الحملية بلحاظ وجود الموضوع :

هذا التقسيم هو أول الأقسام المختصة بالحملية الموجبة لأن الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع و ثبوت المحمول يستلزم ثبوت الموضوع أولاً، للقاعدة العقلية القائلة: إن ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له. فقولك: المفيد عالم هو الحكم بثبوت العلم للمفيد يستلزم هذا أن يكون المفيد الذي هو الموضوع والذي حُكم عليه بأنه عالم موجود أولاً بعد ذلك نثبت له العلم الذي هو المحمول ، فلو كان المفيد غير موجود لما صح الحمل والحكم عليه أصلاً.

أما السالبة فيصح فيها الحكم حتى لو كان موضوعها غير موجود أصلاً، ولأجل ذلك قال المناطقة : «تصدق السالبة بانتفاء الموضوع» فقولك: العدم ليس بطويل ولا بعالم ولا بذكر ولا بأنثى، فهذه الأحكام صحيحة مع أن موضوعها غير موجود لأن الموضوع منتفٍ فمن الأولى أن يكون المحمول منفياً أيضاً.

فلا بد في الحملية الموجبة من فرض وجود موضوعها حتى يمكن الحكم بصدقها وبحسب محل وجود الموضوع تكون تسمية القضية ووجود الموضوع لا يخلو:

١- أن يكون موطنه ومحله الذهن، فالقضية موجبة ذهنية.

٢- أن يكون موطن وجوده الخارج، فالقضية موجبة خارجية.

٣- أن يكون وجوده نفس الأمر والواقع، فالقضية موجبة حقيقية.

فمقسم تقسيم الحملية الموجبة إلى ذهنية وخارجية وحقيقية هو لحاظ وجود الموضوع.

١- **القضية الذهنية** : هي ما كان وجود موضوعها في الذهن فقط ، مثل : قولك : اجتماع النقيضين محال ، فإن الموضوع وهو اجتماع النقيضين لا وجود له إلا في الذهن أما الخارج فلا وجود للنقيضين مجتمعين أصلاً ، فالحكم على النقيضين بمحالية الاجتماع بما هما وجود ذهني. وكقولك: بحر الزئبق بارد، فإن بحر الزئبق لا وجود له إلا في الذهن والحكم عليه حال كونه وجوداً ذهنياً.

٢: **القضية الخارجية** : و هي ما كان وجود موضوعها في الخارج على وجه تلاحظ خصوص الأفراد المتحققة في أحد الأزمنة الثلاثة ، الماضي أو الحال أو في المستقبل ، مثل : كل جندي في المعسكر مدرب على حمل السلاح ، جيش المسلمين بقيادة النبي صلى الله عليه وآله فتح العالم. فالحكم على الجند بالتدريب هو على خصوص من وجد فعلاً في المعسكر الآن ، كما و أن الحكم على جيش المسلمين بقيادة النبي صلى الله عليه وآله بالفتح يختص بالجيش في زمانه صلى الله عليه وآله ولا يشمل كل جيش.

٣ـ **القضية الحقيقية** : و هي التي يكون وجود موضوعها في نفس الأمر و الواقع ، أي أن الحكم على الموضوع انصب على حقيقة الشيء سواء أكانت أفراد الموضوع موجودة فعلاً أو ستوجد فيما بعد فكل فرد من أفراد الموضوع كان موجود عند الحكم أو لم يكن لكنه سيوجد فهو مشمول بالحكم ، مثل : كل مؤمن صادق ، بعض النبات شجر ، كل إنسان مفكر . فالمؤمن سواء كان موجوداً عند الحكم عليه بالصدق أو يفرض وجوده يكون مشمول للحكم بالصدق وكذلك الحكم على الإنسان بالتفكير فكل إنسان وجد أو سيوجد هو مفكر.

٢- المعدولة والمحصلة:

موضوع القضية الحملية أو محمولها قد يكون شيئاً (محصلاً) بالفتح، أي يدل على شيء موجود، مثل: إنسان. محمد. أسد. أو [يدل على] صفة وجودية مثل: عالم. عادل. كريم. يتعلم.

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً عليه حرف السلب على وجه يكون [حرف السلب] جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل: لا إنسان. لا عالم. لا كريم. غير بصير.

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما،

تنقسم إلى قسمين: محصلة ومعدولة.

١-المحصلة: ما كان موضوعها ومحمولها محصلاً سواء كانت موجبة أو سالبة مثل: الهواء نقي. الهواء ليس نقياً. وتسمى أيضاً (محصلة الطرفين).

٢-المعدولة: ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً، سواء كانت موجبة أو سالبة. وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها [الموضوع أو المحمول] أو كليهما. ويقال لمعدولة أحد الطرفين: محصلة الطرف الآخر: الموضوع أو المحمول.

مثال معدولة الطرفين: كل لا عالم هو غير صائب الرأي. كل غير مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة.

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحمول: غير العالم مستهان. غير العالم ليس بسعيد.

الشرح:

تقسيم الحملية بلحاظ أداة السلب :

تنقسم القضية الحملية بلحاظ أداة السلب وعلاقتها بالموضوع أو

المحمول أو بكلاهما تنقسم إلى محصلة و معدولة ، لأن أداة السلب:

تارة ، تكون جزءاً من الموضوع أو جزءاً من المحمول ، **و أخرى** ، لا تكون جزءاً من أحدهما .

فإن كانت أداة السلب جزءاً من الموضوع أو المحمول فالقضية محمولة معدولة ، و إن لم تكن أداة السلب جزءاً من أحدهما فالقضية محمولة محصلة .

تنبيه : معنى المحصل هو المثبت ومعنى المعدول هو المنفي.

القضية المعدولة : هي التي كانت أداة السلب جزءاً إما من الموضوع أو من المحمول أو من كلاهما ، أو قل : هي المنفي موضوعها أو محمولها أو هما معاً ، وهي تتصور على ثلاثة أنحاء :

معدولة الموضوع :

الموجبة ، مثل : غير العالم مستهان . **السالبة** ، مثل : غير العالم ليس بسعيد .

ففي المثال الأول والثاني الموضوع هو «غير العالم» وكما تلاحظ أن أداة السلب جزء من الموضوع . أو قل: الموضوع في المثالين منفي .

معدولة المحمول :

الموجبة ، مثل : الهواء هو غير فاسد . **السالبة** ، مثل : الهواء ليس هو غير فاسد .

ففي المثالين المحمول هو «غير فاسد» وهو جزء منه . أو قل :

المحمول في المثالين منفي .

معدولة الموضوع و المحمول :

الموجبة ، مثل : كل لا عالم هو غير صائب الرأي .

مثل : كل غير مجد ليس هو بغير مخفق في الحياة .

القضية المحصلة : هي التي لم تكن أداة السلب جزءاً لا من الموضوع و لا المحمول و لا من كليهما ، أو قل : هي مثبتة الموضوع أو المحمول أو هما معاً ، وهي على أنحاء ثلاثة أيضاً :

محصلة الموضوع :

الموجبة ، مثل : الجماد هو اللا متحرك بالإرادة .

السالبة ، مثل : الحي ليس هو اللا متحرك بالإرادة .

فإن أداة السلب «لا» كانت جزءاً من المحمول مما يعني أنه معدول الموضوع ، و هو في المثال الأول «الجماد» و في الثاني «الحي» لم يكن من جزئه أداة السلب ، فهو محصل .

محصلة المحمول:

الموجبة ، مثل : اللا حي جماد .

السالبة ، مثل : اللا حي ليس متحرك الإرادة .

كما ترى أن أداة السلب «لا» هي جزء من موضوع كلا القضيتين.

محصلة الموضوع و المحمول :

الموجبة ، مثل : النبات حي .

السالبة ، مثل : ليس الجماد بحي .

[الفرق بين المعدولة و السالبة]

تنبيه : تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول:

١- في المعنى : فإن المقصود بالسالبة سلب الحمل، وبمعدولة المحمول حمل السلب، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلوب بما هو مسلوب على الموضوع.

٢- في اللفظ : فإن السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب الحمل، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل حرف السلب لتدل على حمل السلب.

وغالباً تستعمل (ليس) في السالبة و (لا) أو (غير) في المعدولة.

الشرح:

يذكر المصنف رحمه الله الفرق بين معدولة المحمول عن السالبة محصلة

المحمول:

١- الفرق في المعنى وحاصله:

في القضية محصلة المحمول سلب الحمل، فقولك: الهواء ليس نقياً، سلبت النسبة نسبة المحمول للموضوع.

أما في القضية المعدولة المحمول حمل السلب ، فقولك : الهواء هو غير نقي ، نسب المحمول للموضوع .

٢- الفرق في اللفظ وحاصله :

في القضية محصلة المحمول تكون أداة الربط ـ هو ـ بعد أداة السلب، فقولك: الهواء ليس هو نقياً، فقد سلب المحمول وهو «النقاء» عن الموضوع وهو الهواء، وجعلت الأداة الرابطة بعد أداة السلب.

أما في القضية المعدولة المحمول يكون أداة الربط - هو - قبل أداة السلب، فقولك: الهواء هو غير نقي، المحمول وهو سلب النقاء محمول على الهواء، فالسلب «غير نقي» حمل على الموضوع. فجعلنا أداة الرابط قبل أداة السلب.

الموجهات

مادة القضية:

[بيان معنى المواد الثلاث]

كل محمول إذا نسب إلى موضوع[1] فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الأمر[2] من إحدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية)[3] .

١- الوجوب، ومعناه: ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع[4] ولزومه [لزوم المحمول] لها [لذات الموضوع] على وجه

---

(١) كنسبة العلم لعلي في قولك:«علي عالم».

(٢) بلا فرق بين المادة التي تلفظ بها أو لم يتلفظ بها، فقضية الإنسان حيوان ناطق المحمول ثابت للموضوع سواء تلفظ وصرح بالمادة أو لم يصرح بها .

(٣) ببيان : إن نسبة المحمول للموضوع إما ضروري له أو لا و الثاني هو الإمكان و الأول إما ضرورة وجوب أو أمتناع .

(٤) كلمة لذات الموضوع قيد احترازي لأن في بعض الموارد يثبت المحمول للموضوع وجوباً لكن لا لذاته بل بواسطة أمر آخر غير نفس الموضوع كالمعلول الذي يثبت له الوجود على نحو الوجوب لكن الوجود ليس أمراً ضرورياً لذات المعلول لإمكان سلبه عنه لكن ببركة العلة صار

يمتنع سلبه عنه، كالزوج بالنسبة إلى الأربعة، فإن الأربعة لذاتها يجب أن تتصف بأنها زوج.

وقولنا : (لذات الموضوع) يخرج به ما كان لزومه [لزوم المحمول للموضوع] لأمر خارج عن ذات الموضوع، مثل ثبوت الحركة للقمر، فإنها [أي الحركة] لازمة له [للقمر] ولكن لزومها لا لذاته، بل لسبب وضع الفلك وعلاقته بالأرض.

٢- الامتناع، ومعناه: استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه[1] كالاجتماع بالنسبة إلى النقيضين، فإن النقيضين لذاتهما لا يجوز أن يجتمعا.

وقولنا: (لذات الموضوع) يخرج به ما كان امتناعه لأمر خارج عن ذات الموضوع، مثل سلب التفكير عن النائم، فإن التفكير يمتنع عن النائم. ولكن لا لذاته، بل لأنه فاقد للوعي.

ثبوت الوجود ضرورياً للمعلول .

وبعبارة أخرى : ثبوت المحمول للموضوع إما لذات الموضوع كالزوجية للأربعة ، أو لغير ذاته كالمطر للسماء .

(١) فإن سلب المحمول عن الموضوع إما لذات الموضوع كاجتماع النقيضين ، أو لغير ذاته كالمطر للسماء عند فقد الغيم .

الشرح:

تمهيد:

في كل قضية حملية توجد أجزاء ثلاثة ، هي : الموضوع ، المحمول النسبة ، و فيها إما أن يثبت المحمول للموضوع فهي الحملية الموجبة ، و إما يُسلب المحمول عن الموضوع فهي الحملية السالبة. والقضية الحملية الموجبة لا بد من أن تكون لها نسبة وهذه النسبة في الواقع ونفس الأمر، أي بحسب الحقيقة ـ لا الاعتبار ـ لا بد أن تكون لها صفة يكون عليها المحمول للموضوع وهذه لا تخلو من أحد فروض ثلاثة :

إما الوجوب أو الإمكان أو الامتناع، وهذه الأمور الثلاثة هي المسماة في كلمات المناطقة بالمواد الثلاثة «مادة القضية» وكيفية وجود النسبة في القضية لا تخلو إما في الذهن وهي حكم العقل بالنسبة بين الموضوع والمحمول، أو في اللفظ بأن يوجد لفظ في القضية يدل عليها وحينئذ تسمى القضية بالموجهة فتبين أن المادة والجهة أمر واحد لكن الفرق هو أن المادة استفيدت من حكم العقل بمعنى لم يوجد لفظ في القضية يدل عليها عكس الجهة حيث وجد لفظ في القضية دل عليها.

وبعبارة أخرى:

إن النسبة بين الموضوع و المحمول تختلف باختلاف القضايا ويمكن حصرها بثلاثة أنواع ، لأن مواد القضايا :

إما ضرورة أو لا ، و الثاني هو الإمكان والأول، إما ضرورة وجوب أو ضرورة امتناع.

١- **الوجوب** : هو ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ، واستحالة انفكاكه عنه ، مثل : الزوجية للأربعة ، فإن الأربعة لذاتها يجب أن تتصف بأنها زوج ، ومثل : الناطق للإنسان ، فالناطق يستحيل انفكاكه عن موضوعه وهو الإنسان .

وقيد «لذات الموضوع» احترازي يُخرج ما كان الوصف لأمر خارج عن ذات الموضوع ، مثل : ثبوت الحركة للأرض ، و الزرقة للعين ، فإن الحركة لازمة للأرض ، لكن لا لذاته ، بل بسبب كون الأرض ضمن الفلك الذي كله متحرك، فيمكن تجريد الأرض عن الحركة .

٢- **الامتناع** : هو استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع ، مثل : اجتماع النقيضين ، و اتصاف الحجر بالناطق ، فإن النقيضين لذاتهما يستحيل أن يجتمعا ، وكذلك الحجر يستحيل ثبوت الناطقية له .

وقيد : لذات الموضوع احترز به عن الممتنع لأمر خارج عن ذات الموضوع ، كسلب التفكير عن النائم فالتفكير ممتنع عنه ، و لكن لا لذاته لأن ذات الإنسان مفكرة ،بل إن التفكير صار ممتنعاً عن النائم لأنه فاقد للوعي .

[العلاقة بين الوجوب و الامتناع]

تنبيه : يفهم مما تقدم أن الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الإيجاب، والامتناع ضرورة السلب.

الشرح:

إن النسبة بين الموضوع والمحمول على نحوين : إما ضرورة أو لا ، والضرورة على نحوين : إما ضرورة إيجاب وثبوت أو ضرورة امتناع وسلب، فعلى هذا يكون بين الوجوب والامتناع جهة أشتراك وهي أن كلاهما ضرورة، وجهة افتراق، وهي أن ضرورة الوجوب وهي ما يلزم وجوده وتحققه وضرورة الامتناع هو ما يلزم انفكاكه وسلبه. وهذا ما نبه عليه المصنف رحمه الله في هذا التنبيه .

❖ ❖ ❖

[معنى الإمكان و أسمائه]

٣- الإمكان، ومعناه: أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات

الموضوع، ولا يمتنع، فيجوز الإيجاب والسلب معاً، أي أن الضرورتين ضرورة الإيجاب وضرورة السلب مسلوبتان معاً، فيكون الإمكان معنى عدمياً يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة، ولذا يعبر عنه بقولهم (هو سلب الضرورة عن الطرفين معاً)، أي طرف الإيجاب وطرف السلب للقضية.

ويقال له : (الإمكان الخاص) أو (الإمكان الحقيقي) في مقابل (الإمكان العام) الذي هو أعم من الإمكان الخاص.

الشرح:

٣- الإمكان : وقد ذكر له في كلمات المناطقة عدة معاني ، و المصنف رحمه الله ذكر منها معنيين :

الأول : الإمكان الخاص : وهو عدم ضرورة ثبوت أو امتناع المحمول لذات الموضوع ، أو قل هو : سلب الضرورة عن الطرفين معاً ، أي : أن الضرورتين «وهما الإيجاب و السلب» مسلوبتان معا فالكتابة لزيد مثلاً والبرودة للماء، فإن كلاً من المحمولين يمكن أن يتصف به الموضوع ويمكن أن لا يتصف به فزيد يمكن أن يكون كاتباً و يمكن أن لا يكون والماء كذلك فيمكن أن يتصف بالبرودة و يمكن أن لا يتصف بها.

الثاني : الإمكان العام : وهو ما سيأتي الكلام عنه إن شاء الله تعالى

قريباً.

الإمكان الخاص أحد المواد الثلاثة:

بعد بيان نوعي الإمكان نسأل أي منهما هو الذي يقابل الوجوب والامتناع؟

نقول: إن الذي يكون أحد المواد الثلاثة هو الإمكان الخاص، أي هو الذي يكون مقابلاً للوجوب و الامتناع، أما الإمكان العام الذي سيأتي إن شاء الله تعالى الكلام عنه هو عنوان عام.

العلاقة بين المواد الثلاثة:

اتضح من البيان السابق إن العلاقة بين الإمكان الخاص والوجوب والامتناع هي علاقة العدم والملكة، الملكة هي الضرورة سواء ضرورة وجوب أو امتناع، و العدم هو الإمكان. وقلنا عدم وملكة، لأن الإمكان هو سلب الشيء عما لا مانع من أن يتصف به. فسلب الكتابة مثلاً عن الإنسان هو مما لا يمتنع اتصافه بها.

الإمكان أمر عدمي:

لما كانت العلاقة بين الإمكان من جهة والوجوب والامتناع من جهة أخرى هي علاقة العدم والملكة، وأن الضرورة التي هي عنوان يجمع الوجوب والامتناع عبارة عن أمر وجودي والإمكان يقابلهما وما يقابل الوجود هو العدم كان الإمكان أمراً عدمياً فهو عدم للضرورة، أي عدم

للوجوب وعدم للامتناع.

بعض أسماء الإمكان الخاص:

يطلق المناطقة والحكماء على هذا النوع من الإمكان (الإمكان الخاص) تسميات عدة:

منها: الحقيقي: لأنه أحد المواد الثلاث.

منها: الخاص: لأنه هو المستعمل في العلوم و الفنون.

الإمكان العام

[بيان معنى الإمكان العام]

والمقصود منه: ما يقابل إحدى الضرورتين ضرورة الإيجاب أو السلب فهو أيضاً معناه سلب الضرورة [كما في الإمكان الخاص] ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معاً، فإذا كان سلب (ضرورة الإيجاب) فمعناه أن طرف السلب ممكن، وإذا كان سلب (ضرورة السلب) فمعناه أن طرف الإيجاب ممكن.

فلو قيل: هذا الشيء ممكن الوجود أي أنه لا يمتنع أو فقل إن ضرورة السلب (وهي الامتناع) مسلوبة، وإذا قيل: هذا الشيء ممكن العدم أي أنه لا يجب، أو فقل إن ضرورة الإيجاب (وهي الوجوب) مسلوبة.

[تعريفه] ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم: (هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل)[1] أي مع السكوت عن الطرف الموافق، فقد يكون

---

(١) فلو كان الطرف المذكور هو الوجود فالطرف المقابل هو العدم والطرف الموافق هو الثبوت.

مسلوب الضرورة وقد لا يكون.

[سبب تسميته بالعام]

وهذا الإمكان هو الشايع استعماله عند عامة النـاس والمتـداول في تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الإمكان الخاص، لأنـه إذا كـان إمكاناً للإيجاب [١] فإنه يشمل الوجوب والإمكان الخاص، وإذا كـان إمكاناً للسلب فإنه يشمل الامتناع والإمكان الخاص.

الشرح:

هذا بيان للقسم الثاني من أقسام الإمكـان وهـو الإمكـان العـام والـذي عرّف بأنه :

«سـلب الضـرورة عـن الطـرف المقابـل» مـع السـكوت عـن الطـرف الموافق ، فقد يكون الطرف الموافق مسلوب الضرورة و قد لا يكون .

فلما كان الإمكان الخاص يسلب ضرورتين ضرورة الوجود وضـرورة العدم ، كان الإمكان العام يسلب ضرورة واحـدة هـي ضـرورة الإيجـاب أو السلب ، وهذه الضرورة المسلوبة تختلف من حال لآخر. فإذا كان الإمكـان يسلب «ضرورة الإيجاب» فمعناه ، أن الطرف المقابل للوجوب وهو السـلب

---

(١) فلو كان الطرف الموافق هو الإيجاب فالإمكان العام حينئذ بنفي ضـرورة العـدم وسـلب ضـرورة العدم ينسجم مع الوجوب ومع الإمكان الخاص لأن الشيء الذي يكون العدم منفياً عنه والمواد الثلاث إذن هو إما له ضرورة الوجوب أو الإمكان.

ممكن ، و إذا كان الإمكان يسلب عن طرف القضية «ضرورة السلب» فمعناه ، أن طرف الإيجاب في القضية ممكن. فلو قلت مثلاً «الإنسان ممكن الوجود» فمعنى هذا أن وجوده غير ممتنع فقد سلبنا ضرورة الامتناع ، و إذا قلنا «الإنسان ممكن العدم» فمعناه ، أن وجوده غير واجب فقد سلبت ضرورة الإيجاب .

فالإمكان العام يُسلب فيه إحدى الضرورتين إما الوجوب أو الامتناع.

حقيقته : فإتضح أن حقيقة الإمكان العام هو عنوان شامل لمادتين من المواد الثلاث أحداها الإمكان الخاص ، فتارة يكون شامل للإمكان الخاص و الوجوب و أخرى يشمل الإمكان الخاص و الإمتناع .

[أساميه] وهذا القسم من الإمكان يسمى تارة عامي و أخرى عام :

أما أنه يسمى عامي فلأجل شيوع وكثرة استعماله عند غالب الناس، و أما أنه يسمى عام فلأنه يقابل الإمكان الخاص و الإمكان الخاص يُسلب فيه ضرورتان و كان الإمكان العام يُسلب فيه ضرورة واحد فحينئذ كان أعم منه.

بيان ذلك :

❖ ❖ ❖

[أمثلة تطبيقية]

[المثال الأول]

مثال إمكان الإيجاب: قولهم (الله ممكن الوجود) و(الإنسان

ممكن الوجود) فإن معناه في المثالين أن الوجود لا يمتنع، أي أن الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضرورياً، ولو كان العدم ضرورياً لكان الوجود ممتنعاً لا ممكناً. وأما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود فغير معلوم. فيحتمل أن يكون واجباً كما في المثال الأول، ويحتمل ألا يكون واجباً كما في المثال الثاني، بأن يكون ممكن العدم أيضاً، أي أنه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري العدم، فيكون ممكناً بالإمكان الخاص، فشمل هنا الإمكان العام الوجوب والإمكان الخاص.

الشرح:

تقدم أن الإمكان العام هو سلب الضرورة الواحدة يذكر الآن المصنف رحمه الله مثالين تطبيقيين على ذلك:

المثال الأول: لو قال قائل : «الله تبارك وتعالى ممكن الوجود» فمعنى هذا أن وجوده تبارك وتعالى ليس بممتنع فلما كان وجوده ممكناً بالإمكان العام لم يكن عدمه ممكناً بالإمكان الخاص، فما أثبت له الإمكان هو الوجود والطرف الآخر الذي يقابل الوجود هو العدم، والإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف وفي مثالنا الطرف المخالف هو العدم الذي هو المنفي .

نعم الطرف الآخر و هو هل يكون وجوده تعالى واجباً أو ممكناً هذا مسكوت عنه فالمهم أن عدمه منفي لا غير.

وكذلك نقول في من قال «الإنسان ممكن الوجود» فإن الذي سلب هو الطرف المخالف وهو العدم للطرف المثبت وهو الوجود، وحينئذٍ يكون وجود الإنسان دائراً بين احتمالين إما الوجوب أو الإمكان بالمعنى الخاص.

[المثال الثاني]

مثال إمكان السلب: قولهم: (شريك الباري ممكن العدم) و(الإنسان ممكن العدم) فإن معناه في المثالين أن الوجود لا يجب، أي أن الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضرورياً ولو كان الوجود ضرورياً لكان واجباً وكان عدمه ممتنعاً لا ممكناً. وأما الطرف الموافق، وهو العدم فغير معلوم، فيحتمل أن يكون ضرورياً كما في المثال الأول(وهو الممتنع) ويحتمل ألا يكون كذلك كما في الثاني: بأن يكون ممكن الوجود أيضاً، وهو الممكن (بالإمكان الخاص)، فشمل هنا الإمكان العام الامتناع والإمكان الخاص.

الشرح:

المثال الأول كان تطبيقاً فيما لو كان الطرف المنفي هو العدم وفي

هذا المثال سيكون الكلام فيما لو كان الطرف المنفي هو الوجود، فلو قال قائل : «شريك الباري ممكن العدم» فإن الذي سلب هو الوجود فوجود الشريك ليس بممكن بالإمكان الخاص، أو قل أن وجود شريك الباري ليس بواجب وجود، فيبقى أمر شريك الباري دائراً بين الامتناع والإمكان بالمعنى الأخص.

وكذا في قولك : «الإنسان ممكن العدم» فإن المسلوب في هذه القضية هو وجوب وجود الإنسان بمعنى أن الوجود للإنسان ليس بواجب فيبقى أمره حينئذ دائراً بين الامتناع و الإمكان الخاص، فالإنسان إما ممتنع الوجود أو ممكن الوجود و تعيين أحد الأمرين خارج عن محل الكلام.

❖ ❖ ❖

[النتيجة]

وعلى هذا فالإمكان العام معنى يصلح للانطباق على كل من حالات النسبة الثلاث: الوجوب والامتناع والإمكان، فليس هو معنى يقابلها، بل في الإيجاب يصدق على الوجوب والإمكان الخاص، وفي السلب على الامتناع والإمكان الخاص. وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من إحداها واقع القضية تسمى (مواد القضايا) وتسمى (عناصر العقود) و(أصول الكيفيات)، والإمكان العام خارج

عنها وهو معدود من الجهات على ما سيأتي.

الشرح:

ومما تقدم يظهر أن الإمكان العام ليس هو معنى جديد بحيث تكون المواد أربع بل هو عنوان ينطبق على النسبة الثلاث : الوجوب والامتناع و الإمكان الخاص ، فليس هو معنى يقابلها ، بل هو في الإيجاب يصدق على الوجوب و الإمكان الخاص ، وفي السلب يصدق على الامتناع و الإمكان الخاص . فقولك : زيد كاتب بالإمكان العام معنى هذا أن الكتابة غير ممتنعة عن ذات زيد ، وكون الكتابة واجبة لزيد أو ممكنة له فهذا مسكوت عنه.

فلو قلنا : الله ممكن الوجود، فالمنفي هو ضرورة الامتناع أي أن وجوده غير ممتنع أما الطرف الآخر وهو وجوب وجوده أو إمكان وجوده فمسكوت عنه وهذا الإمكان صدق على ضرورة الامتناع وعلى الإمكان الخاص ، وقولك : شريك الباري ممكن العدم، فإن الطرف المنفي هو ضرورة وجوب وجوده أما الطرف الآخر وهو كونه ممكناً أو ممتنع الوجود فمسكوت عنه فصدق حينئذ الإمكان العام على ضرورة الوجوب وعلى الإمكان الخاص، وفي قولك: الإنسان ممكن الوجود فالمنفي ضرورة الامتناع أي أن وجوده غير ممتنع وكون وجوده واجباً أو ممكناً مسكوت عنه فصدق الإمكان العام على ضرورة الوجوب والإمكان الخاص.

وبهذا ظهر أن الإمكان العام ليس مادة رابعة في قبال المواد الثلاث بل هو عنوان يصدق على بعضها تارة وعلى البعض الآخر تارة أخرى.

نعم هو يندرج تحت جهة القضية وهو ما سيتضح بيانه إن شاء الله تعالى عند الكلام عن جهة القضية.

جهة القضية:

[بيان معنى الجهة]

تقدم معنى مادة القضية التي لا تخرج عن إحدى تلك الحالات الثلاث. ولهم اصطلاح آخر هنا وهو المقصود بالبحث، وهو قولهم (جهة القضية) والجهة غير المادة، فإن المقصود بها: ما يُفهم أو يُتصور من كيفية النسبة بحسب ما تعطيه العبارة من القضية.

[الفرق بين المادة والجهة]

والفرق بينهما مع أن كلاً منهما كيفية في النسبة:

إن المادة،هي تلك النسبة الواقعية في نفس الأمر التي هي إما الوجوب أو الامتناع أو الإمكان ولا يجب أن تفهم وتتصور في مقام

توجه النظر إلى القضية، فقد تفهم وتبين في العبارة وقد لا تفهم ولا تبين.

وأما الجهة،فهي خصوص ما يفهم ويتصور من كيفية نسبة القضية عند النظر فيها فإذا لم يفهم شيء من كيفية النسبة فالجهة مفقودة، أي أن القضية لا جهة لها حينئذٍ.

الشرح:

تعريف المادة والجهة و بيان الفرق بينهما

اتضح مما تقدم أن القضية التي لم يصرح فيها بكيفية النسبة تسمى «المادة» وتسمى أيضاً القضية بالمطلقة .

والقضية التي صرح فيها بكيفية النسبة تسمى «الجهة» وتسمى القضية حينئذ بالموجهة .

ومنه يمكن تعريف كل من المادة و الجهة بأن:

المادة : هي كيفية نسبة ثبوت المحمول للموضوع من دون تصريح بلفظ النسبة ، كقولك مثلاً : جعفر كاتب ، فالكتابة ضرورية لجعفر حال كونه كاتباً لكن لم يصرح فيها بكيفية النسبة .

و الجهة : هي كيفية نسبة ثبوت المحمول للموضوع بتصريح بلفظ النسبة ، كما في قولك : جعفر متنفس بالضرورة، فالتنفس ضروري لجعفر

مادام حياً وكيفية النسبة قد صرح فيها بالقضية .

والمصنف رحمه الله يحاول في هذا البحث التفريق بين مادة القضية وجهتها ، فبعد أن بين معنى المادة وأنواعها ذكر أن المادة و الجهة يشتركان في جهة و يفترقان في أخرى.

أما جهة الاشتراك، فهي الكيفية فإن كلاً من المادة و الجهة «عبارة عن كيفية النسبة في القضية» أي أن المادة هي كيفية النسبة بين الموضوع والمحمول وأن الجهة كذلك .

أما جهة الافتراق ، فيمكن إجمالها في ما يلي :

١- المادة هي نوع العلاقة بين الموضوع و المحمول في نفس الواقع والأمر ولا تخلو إما وجوب أو امتناع أو إمكان، **والجهة** هي العلاقة بحسب الذهن فقط، فيمكن أن نفهم جهة من القضية ويمكن أن لانفهم فإن فهمنا جهة فالقضية موجهة وإن لم نفهم كيفية النسبة فالقضية غير موجهة.

وبعبارة أخرى: كل قضية لا بد فيها من مادة فبين الموضوع والمحمول إما علاقة الوجوب أو الامتناع أو الإمكان. وليس كل قضية لا بد فيها من جهة فقد تكون لها جهة وقد لا تكون.

٢- المادة لا تتغير ولا تتبدل أما الجهة فيمكن أن تتغير، فمثلاً قضية: الإنسان مفكر كيفية النسبة بحسب الواقع هي الإمكان فمن المستحيل تغيرها بأن يكون التفكير واجباً أو ممتنعاً، أما قضية: الله موجود، التي جهتها مختلف فيها بين المفكرين هل هي الوجوب أي أن الوجود ضروري له أو

الامتناع.

٣- المواد منحصرة في ثلاث إما الوجوب و إما الامتناع و إما الإمكان، أما الجهة فغير منحصرة بثلاث بل هي أكثر من ذلك.

٤- الجهة هي كيفية النسبة المصرح بها و المادة هي كيفية النسبة غير المصرح بها.

[عدم وجوب التطابق بين المادة والجهة]

وهي أي الجهة لا يجب أن تكون مطابقة للمادة الواقعية فقد تطابقها وقد لا تطابقها.

فإذا قلت :«الإنسان حيوان بالضرورة» فإن المادة الواقعية هي الضرورة، والجهة فيها أيضاً الضرورة فقد طابقت في هذا المثال الجهة المادة وبتعبير آخر إن المادة الواقعية قد فهمت وبينت بنفسها في هذه القضية.

وأما إذا قلت في المثال: «الإنسان يمكن أن يكون حيواناً» فإن المادة في هذه القضية هي الضرورة لا تتبدل لأن الواقع لا يتبدل بتبدل التعبير والإدراك. ولكن الجهة هنا هي الإمكان العام، فإنه هو المفهوم والمتصور من القضية، وهو لا يطابق المادة، لأنه في طرف

الإيجاب يتناول الوجوب والإمكان الخاص كما تقدم، فيجوز أن تكون المادة واقعاً هي الضرورة كما في المثال، ويجوز أن تكون هي الإمكان الخاص، كما لو كانت القضية هكذا «الإنسان يمكن أن يكون كاتباً».

وهكذا لو قلت «الإنسان حيوان دائماً» فإن المادة هي الضرورة والجهة هي الدوام الذي يصدق مع الوجوب والإمكان الخاص، لأن الممكن بالإمكان الخاص قد يكون دائم الثبوت كحركة القمر مثلاً، وكزرقة العين، فلم تطابق الجهة المادة هنا.

ثم إن القضية التي يبين فيها كيفية النسبة تسمى (موجَّهة) بصيغة اسم المفعول. وما أهمل فيها بيان الكيفية تسمى (مطلَقة) أو (غير موجهة).

تنبيه : ومما يجب أن يعلم أنا إذا قلنا إن الجهة لا يجب أن تطابق المادة، فلا نعني أنه يجوز أن تناقضها، بل يجب ألا تناقضها، فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلاً وكانت الجهة دوام الثبوت أو إمكانه، فإن القضية تكون كاذبة.

فيفهم من هذا إن من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية.

الشرح:

هذا فرق آخر يسجله المصنف رحمه الله للتفريق بين الجهة والمادة وهو عدم وجوب التطابق بينهما.

تقدم أن المادة هي النسبة الواقعية غير المصرح بها وأن الجهة هي النسبة المصرح بها فيوجد أمران أحدهما موجود بلفظه ـ الجهة ـ و الثاني موجود بمعناه ـ المادة ـ وهذان الأمران قد يتطابقا بمعنى أنهما يكونا من نوع واحد وقد يختلفان.

فإن طابقت الجهة المادة كانت الجهة صادقة كما في قضية: زيد ناطق بالضرورة، فجهتها هي الوجوب ومادتها أيضاً الوجوب، فالناطقية واجبة لزيد، والجهة المذكورة أيضاً الوجوب فتطابقت الجهة والمادة فهي صادقة.

وإن تخالفت الجهة مع المادة كانت القضية كاذبة، نظير قولك: الإنسان موجود بالضرورة التي مادتها الإمكان فالوجود ليس ضرورياً للإنسان بل ممكناً، و الجهة هي الوجوب، والمادة هي الإمكان.

تنبيه : يشترط في الجهة لكي تكون صادقة أن لا تكون مناقضة للمادة، فلو ناقضت الجهة المادة كانت القضية الموجهة كاذبة.

❖ ❖ ❖

أنواع الموجهات:

تنقسم الموجهة إلى: بسيطة ومركبة.

المركبة: ما انحلت إلى قضيتين موجهتين بسيطتين، إحداهما موجبة والأخرى سالبة. ولذا سميت مركبة، وسيأتي بيانها.

أما البسيطة: فخلافها، وهي لا تنحل إلى أكثر من قضية واحدة.

الشرح:

أقسام القضايا الموجهة :

تنقسم القضايا التي فهم منها جهة على قسمين رئيسين ، هما :

الموجهة البسيطة : و هي القضية الحملية التي تشتمل على حكم واحد إيجاباً أو سلباً .

مثل: كل إنسان حيوان بالضرورة ، كل حجر ليس بناطق بالضرورة، فالحكم هنا واحد وهو ثبوت الحيوانية للإنسان في الأولى، وعدم الناطقية للحجر في الثانية.

ومثل : لا شيء من الحيوان بنبات بالفعل ، فحكم القضية هذه هو سلب النباتية عن الحيوان .

الموجهة المركبة : سيأتي عليها الكلام مفصلاً إن شاء الله تعالى.

أقسام البسيطة:

وأهم البسائط ثمان وإن كانت تبلغ أكثر من ذلك:

١-الضرورية الذاتية: ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً من دون قيد ولا شرط فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة والامتناع في السالبة نحو: الإنسان حيوان بالضرورة. الشجر ليس متنفساً بالضرورة.

وعندهم ضرورية تسمى (الضرورية الأزلية) وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرفة[1] بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع وهي تنعقد في وجود الله تعالى وصفاته مثل: (الله موجود بالضرورة الأزلية) وكذا (الله حي عالم قادر بالضرورة الأزلية).

الشرح:

جرت عادة المناطقة البحث عن ثمانية أقسام من القضايا البسيطة ، مع أن عددها أكثر من ذلك ، و البسائط الثمان على نحوين : أربع منها هي أصول و أربع منها فروع تتفرع على تلك الأصول، وهي كالآتي :

---

(١) الصرف من كل شيء هو الخالي والمجرد من كل قيد وشرط.

الأصل	الفرع
الضرورة الذاتية	المشروطة العامة
الدائمة المطلقة	العرفية العامة
المطلقة العامة	الحينية المطلقة
الممكنة العامة	الحينية الممكنة

تفصيل الكلام في القضايا البسيطة:

١- **الضرورية الذاتية** : وهي القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ، بشرط وجود ذات الموضوع من دون قيد و لا شرط آخر .

مثل : الإنسان حيوان بالضرورة ، الحجر ليس متنفساً بالضرورة ، فالحيوانية ثابتة للإنسان ما دام ذات الإنسان موجودة كما و يستحيل انفكاكها - الحيوانية - عن ذات الإنسان أما لو انتفت ذاته - ذات الإنسان - تنتفي قهراً الحيوانية عنه، وكذا الحال بالنسبة للحجر فما دامت ذات الحجرية موجودة يكون التنفس ممتنعاً عنها، أما لو انقلبت ذات الحجر إلى حيوان حينئذٍ يكون التنفس له بالضرورة.

نوع آخر للضرورية:

إن للقضية الضرورية نوعاً آخر هو الضرورية الأزلية: وهي القضية

التي حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع من دون قيد بقاء ذات الموضوع، وهذه الضرورة تختص بذات الواجب تبارك وتعالى، لأن ذاته تبارك وتعالى دائمة البقاء فلذا لا نحتاج لقيد البقاء كما احتجناه في الضرورة الذاتية فذات الإنسان يمكن أن تنتفي أما ذات الباري تبارك وتعالى لا يمكن أن تنتفي، فيمكن التفريق بين الضرورتين:

ففي الضرورة الذاتية أخذ قيد وجود ذات الموضوع فالمحمول ضروري للموضوع بشرط بقاء ذات الموضوع وفي الضرورة الأزلية لم يؤخذ فيه أي قيد فالمحمول ثابت للموضوع بلا قيد بقاء الموضوع ولا أي قيد آخر أو لذا اختصت هذه الضرورة بذات الباري تبارك وتعالى لأنه موجود بسيط وغيره موجودات مركبة مفتقرة.

وفي الجملة : إن الفرق بين الضرورة الذاتية والأزلية أنه في الضرورة الذاتية نحتاج إلى قيد بقاء الذات لإمكان انعدام ذاته، أما في الأزلية فلا نحتاج لذلك القيد لأن ذاته تبارك وتعالى لا يصدق عليها العدم و الفناء، فهي ضرورة مطلقة عن أي قيد وشرط.

❖ ❖ ❖

٢- المشروطة العامة: وهي من قسم الضرورية ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته نحو: الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة. أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان

الماشي فلا يجب له التحرك.

الشرح:

٢- المشروطة العامة : وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنها ، بشرط ثبوت العنوان لذات الموضوع .

مثل : الماشي متحرك بالضرورة مادام ماشياً ، فالتحرك ضروري لكل ماشٍ مادام متصفاً بالحركة أما لو سكنت الذات فلا يجب لها التحرك ، أما نفس الماشي - محمد - لا يجب له المشي لأن المشي ليس أمراً ذاتي للماشي حتى تنتفي الذات بانتفائه، ولو زال العنوان - المشي - ينتفي الوصف فقط وهو الحركة أما نفس الذات فهي باقية، فدوام العنوان شرط لاتصاف الذات بالوصف.

والنسبة بين الضرورية الذاتية والمشروطة العامة هي العموم الخصوص المطلق ، فكل مشروطة عامة هي ضرورية ذاتية ولا عكس.

❖ ❖ ❖

٣- الدائمة المطلقة: وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجوداً سواء

كان ضرورياً له أو لا نحو: (كل فلك متحرك دائماً. لا زال الحبشي أسود) فإنه لا يمتنع أن يزول سواد الحبشي وحركة الفلك ولكنه لم يقع[١].

الشرح:

٣- الدائمة المطلقة : وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ، بشرط بقاء وجود ذات الموضوع.

مثل : كل فلك متحرك دائماً ، لازال الحبشي أسود فيمكن زوال سواد الحبشي وكذلك حركة الفلك، لأن هذين الوصفين ليسا أمرين ذاتيين لهما فلا الحركة أمر ذاتي للفلك ولا السواد للحبشي ولكن زوال الوصف- الحركة والسواد -لم يقع في الخارج ، لأنه ليس كل أمر ممكن هو واقعاً فعلاً في الخارج .

والنسبة بين الضرورية الذاتية و الدائمة المطلقة ، هي العموم والخصوص المطلق، فكل قضية صدق عليها الدائمة المطلقة صدق عليها الضرورية الذاتية ولا عكس.

لأن كل ضرورية هي دائمة وليس كل دائمة هي ضرورية.

❖ ❖ ❖

---

(١) أي لم يتحقق زوال الوصف في عالم الحس والخارج.

٤- العرفية العامة: وهي من قسم الدائمة ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع نحو: (كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً)، فتحرك الأصابع ليس دائماً ما دام الذات، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتاً لذات الكاتب.

الشرح:

٤- **العرفية العامة** : وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ، بشرط ثبوت العنوان لذات الموضوع.

مثل : كل كاتب متحرك الأصابع دائماً مادام كاتباً ، فحركة الأصابع ليست دائمة حتى لو دامت الذات ، ولكن الحركة دائمة مادام العنوان «الكتابة» ثابتاً لذات الكاتب .

والنسبة بين الدائمة المطلقة والعرفية العامة ، هي العموم والخصوص المطلق، فكل قضية صدق عليها العرفية العامة صدق عليها الدائمة المطلقة و لا عكس؛ لأن الدائمة المطلقة شرطها بقاء الذات والعرفية العامة شرطها بقاء الذات وبقاء العنوان.

❖ ❖ ❖

٥- المطلقة العامة : وتسمى الفعلية وهي ما دلت على أن النسبة واقعة فعلاً وخرجت من القوة إلى الفعل ووجدت بعد أن لم تكن سواء كانت ضرورية أو لا وسواء كانت دائمة أو لا وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو: (كل إنسان ماشٍ بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل).

وعليه فالمطلقة العامة أعم من جميع القضايا السابقة[1].

الشرح:

٥- المطلقة العامة : وهي القضية التي حكم فيها بفعلية ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه سواء كانت الفعلية ، ضرورية أو غير ضرورية ، وسواء كانت الفعلية دائمة أو غير دائمة ، وسواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو الماضي أو المستقبل.

مثل : كل إنسان ماشٍ بالفعل ، كل فلك متحرك بالفعل ، فالمشي الذي هو المحمول وجد وثبت للإنسان الذي هو الموضوع فعلاً مع غض النظر عن كون المشي ضرورياً للإنسان أو هو أمر عرضي، أي أن المشي أعم من كونه ضرورياً أو لا ، وسواء المشي للإنسان دائماً أو ما دام

---

(١) لأن في الذاتية أخذ فيها قيد بقاء الذات وفي المشروطة الدائمة والدائمة المطلقة والعرفية العامة أخذ قيد الدوام أما في المطلقة العامة لم يؤخذ هذان القيدان لا بقاء الذات ولا الدوام.

متحركاً، أي المشي أعم من كونه دائماً أو لا ، وسواء الآن هو ماشٍ أو بالأمس أو غداً بلا فرق في الجميع.

❖ ❖ ❖

٦- الحينية المطلقة : وهي من قسم المطلقة فتدل على فعلية[١] النسبة أيضاً لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع[٢] بوصفه[٣] وعنوانه[٤] نحو:«كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر» فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه.

الشرح:

٦- الحينية المطلقة : وهي القضية التي حكم فيها بفعلية ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ، بشرط اتصاف الموضوع بعنوان أو وصف.

---

(١) بالفعل لا بالقوة.

(٢) الطائر في المثال.

(٣) خافق الجناحين.

(٤) الطائر خافق الجناحين.

فتدل الحينية المطلقة على فعلية النسبة أيضاً ، لكن فعليتها حين اتصاف ذات الموضوع بوصف أو عنوان لا مطلقاً ، أي أن المحمول يثبت للموضوع في حين ثبوت العنوان للموضوع ، نحو : «كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر» فالخفقان ثابت للطائر حين اتصافه بالطيران

٧- الممكنة العامة: وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب وإن كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الإيجاب.

ومعنى ذلك أنها تدل على أن النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا وسواء كانت واقعة أو لا وسواء كانت دائمة أو لا نحو (كل إنسان كاتب بالإمكان العام) أي أن الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل إنسان فعدمها ليس ضرورياً، وإن اتفق أنها لا تقع لبعض الأشخاص.

وعليه فالممكنة العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

الشرح:

٧- **الممكنة العامة** : وهي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المقابل للنسبة .

الإمكان العام هو سلب ضرورة الطرف المخالف، فإن كانت القضية موجبة أي أن الطرف الموافق هو الإيجاب ، دلت على سلب ضرورة السلب ، وإن كان الطرف الموافق هو السلب دلت على سلب ضرورة الإيجاب أي أن الطرف المخالف ليس بممتنع .

مثل : كل إنسان كاتب بالإمكان العام ، أي : أن الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل إنسان ، فعدمها ليس ضرورياً وإن اتفق أنها لا تقع لبعض الأشخاص .

❖ ❖ ❖

٨- الحينية الممكنة : وهي من قسم الممكنة ولكن إمكانها بلحاظ اتصاف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو: «كل ماشٍ مضطرب اليدين بالإمكان العام حين هو ماشٍ».

والحينية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهم المتوهم أن المحمول يمتنع ثبوته للموضوع حين اتصافه بوصفه.

الشرح:

٨- **الحينية الممكنة** : وهي القضية التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المقابل للنسبة ، بشرط اتصاف الموضوع بعنوانٍ أو وصف.

مثل : كل ماشٍ متحرك بالإمكان العام حين هو ماشٍ ، فالموضوع وهو الماشي يسلب عنه المحمول وهو المتحرك بشرط وهو حين المشي فلو انتفى الشرط - حين المشي - انتفى المحمول وهو - المتحرك - .

❖ ❖ ❖

أقسام المركبة:

قلنا فيما تقدم: إن المركبة ما انحلت إلى قضيتين موجبة وسالبة ونزيدها هنا توضيحاً، فنقول: إن المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الأول منها (سواء كانت موجبة أو سالبة وباعتبار هذا الجزء الصريح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الأول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة، وإنما يشار إليها بنحو كلمة (لا دائماً) و(لا بالضرورة).

[الحاجة إلى المركبات]

وإنما يلتجأ إلى التركيب عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللا ضرورة أو الدوام واللا دوام فيراد بيان أنها ليست بضرورية أو ليست بدائمة فيضاف إلى القضية مثل كلمة لا بالضرورة أو لا دائماً.

مثل ما إذا قال القائل: (كل مصلٍّ يتجنب الفحشاء بالفعل) فيحتمل أن يكون ذلك ضروريا لا ينفك عنه ويحتمل ألا يكون ضرورياً فلأجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على أنه ليس بضروري تُقيدُ القضية بقولنا (لا بالضرورة).

كما يحتمل أن يكون ذلك دائماً ويحتمل ألا يكون ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه ليس بدائم تقيد القضية بقولنا (لا دائماً).

فالجزء الأول وهو (كل مصلٍّ يتجنب الفحشاء بالفعل) قضية موجبة كلية مطلقة عامة والجزء الثاني وهو (لا بالضرورة) يشار به إلى قضية سالبة كلية ممكنة عامة لأن معنى (لا بالضرورة) أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصلٍّ فيكون مؤداه أنه يمكن سلب تجنب الفحشاء على المصلي ويعبر عن هذه القضية بقولهم: (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالإمكان العام).

وكذا لو كان الجزء الثاني هو (لا دائماً) فإنه يشار به إلى قضية

سالبة كلية ولكنها مطلقة عامة لأن معنى (لا دائماً) أن تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصلٍّ دائماً فيكون المؤدي (لا شيء من المصلي بمتجنب للفحشاء بالفعل).

الشرح:

بعد الفراغ بحمد الله من بيان القضية الموجهة البسيطة وتفصيل الكلام في أهم أنواعها وهذا بمثابة القسم الأول من البحث في الموجهات والذي يشكل القسم الثاني منه هو بيان القضية الموجهة المركبة، وذكر أهم أنواعها، فنقول ومن الله التوفيق:

الموجهة المركبة : وهي القضية الحملية التي تشتمل على قضيتين مختلفتين كيفاً – إيجاباً وسلباً- متحدتين كماً - كلياً وجزئياً - بمعنى أنه لو كانت القضية المصرح بها سالبة كانت القضية غير المصرح بها موجبة وكذا العكس . مع المحافظة على الكم إن كلية فكلية وإن جزئية فجزئية.

وإحدى القضيتين التي تتضمنهما الموجهة المركبة ، تستفاد من اللفظ والأخرى تستفاد من المعنى .

أو قل : القضية الأولى مصرح بها، و القضية الثانية غير مصرح بها.

مثل : كل نبات مخضر لا دائماً . فهذه القضية موجهة مركبة مشتملة على حكمين:

الحكم الأول : ثبوت الخضرة للنبات بالقوة .

الحكم الثاني : عدم ثبوت الخضرة للنبات بالفعل .

والقضية الأولى موجبة :كل نبات مخضر.

القضية الثانية سالبة : ليس كل نبات مخضراً بالفعل .

فالقضيتان التي تنحل لهما الموجهة المركبة هما بالأصل قضيتان موجهتان بسيطتان.

الحاجة إلى المركبات:

إن سبب تركيب القضايا هو احتمال السامع في بعض القضايا الضرورة وعدمها والدوام وعدمه، فلأجل دفع هذا الاحتمال نذكر قيد اللاضرورة لدفع احتمال الضرورة وذكر قيد لا دائماً لدفع احتمال الدوام وهذان القيدان يشيران إلى قضية غير مصرح بها فلذا نشأت القضايا المركبة، ولأجل زيادة الإيضاح نذكر مثالاً مفاده: «كل مصلٍّ يتجنب الفاحشة بالفعل» فيتوهم السامع أن تجنب الفاحشة أمر ضروري لكل مصلٍّ، فلدفع هذا التوهم نذكر قيد لا بالضرورة، أو قيد لا دائماً. فمحصل القضية بعد التقييد هو«كل مصلٍّ يتجنب الفاحشة بالفعل لا دائماً».

❖ ❖ ❖

أهم القضايا المركبة المتعارفة ست:

١- المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي. والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتاً له فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وإن تجرد عن الوصف ويحتمل ألا يكون، ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللادوام الذاتي فيشار به إلى قضية مطلقة عامة.

فتتركب المشروطة الخاصة - على هذا - من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائماً) نحو (كل شجر نامٍ بالضرورة ما دام شجراً لا دائماً) أي لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل. وإنما سميت خاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

الشرح:

القضايا الموجهة المركبة المبحوث عنها في كلمات المناطقة كثيرة لكن أهم تلك المركبات ستة ، وهي :

١- **المشروطة الخاصة** : وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام

الذاتي . بشرط بقاء العنوان لذات الموضوع .

فهي بالحقيقة قضية مركبة من قضيتين بسيطتين :

إحداهما : المشروطة العامة وهي مصرح بها في القضية.

والأخرى : المطلقة العامة وهي مشار إليها بكلمة «لا دائماً» .

مثالها : كل شجر نامٍ بالضرورة مادام شجراً لا دائماً «أي :لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل» فالموضوع هو الشجر والمحمول هو النامي والقيد هو ما دام شجراً ، فما دام القيد - دوام الشجرية - موجوداً فالمحمول ثابت للموضوع .

وكلمة - لادائماً - تدل على القضية الثانية السالبة وهي «لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل » كما تدل كلمة - لادائماً - على أن المحمول ليس دائم الثبوت للموضوع بل هو ثابت له بشرط بقاء العنوان - الشجرية - .

❖ ❖ ❖

٢-العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي. ومعناه أن المحمول وإن كان دائماً ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات، ويشار باللادوام إلى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو: (كل شجر نامٍ دائماً ما دام شجراً لا دائماً) أي لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل.

فتتركب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة (لا دائماً). وإنما سميت خاصة لأنها أخص من العرفية العامة.

إذن العرفية العامة تحتمل الدوام ما دام الذات وعدمه والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام ما دام الذات.

الشرح:

٢- **العرفية الخاصة** : وهي العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتي. بشرط بقاء العنوان لذات الموضوع، فالمحمول في العرفية الخاصة دائم الثبوت لذات الموضوع بشرط بقاء العنوان وبانتفاء العنوان ينتفي المحمول عن الموضوع.

مثالها : كل شجر نامٍ دائماً مادام شجراً لا دائماً « أي : لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل » .

فالموضوع - الشجر - والمحمول - النمو - و كلمة «م ادام شجراً» قيد للموضوع فالمحمول يثبت للموضوع بشرط بقاء عنوان الشجرية و إلا لا ثبوت له.

والقضية الثانية التي هي « لا شيء من الشجر بنامٍ بالفعل» مشار إليها بكلمة «لا دائماً» ومن يظن ثبوت صفة النمو للشجر حتى مع انتفاء صفة

الشجرية فلدفع هذا الظن جئنا بكلمة - لادائماً - .

والعرفية الخاصة موجهة مركبة والقضايا البسيطة التي تركبت منها، هي:

أولاً : العرفية العامة . **و ثانياً** : المطلقة العامة . والأولى صرح بها في القضية والثانية دل عليها لفظ - لا دائماً - .

والعرفية الخاصة سميت بذلك لاختصاص عدم الدوام ببقاء الذات وأما العرفية العامة فتشمل عدم الدوام سواء وجدت الذات أو عدمت، فبذلك تكون العرفية الخاصة أخص من العرفية العامة.

٣- الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورية الذاتية لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول ضرورياً لذات الموضوع ويحتمل عدمه ولأجل التصريح بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة (لا بالضرورة) وسلب الضرورة معناه الإمكان العام لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل، فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحاً في القضية ولنفرضه حكماً إيجابياً فمعناه أن الطرف المقابل وهو السلب موجه بالإمكان العام.

وعليه فيشار بكلمة (لا بالضرورة) إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: «كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة» فإن (لا بالضرورة) إشارة إلى قولك: لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام.

فتتركب إذن الوجودية اللا ضرورية من مطلقة عامة وممكنة عامة، وإنما سميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم ووجوده خارجاً، وسميت لا ضرورية لتقيدها باللاضرورة.

الشرح:

٣: **الوجودية اللا ضرورية** : وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية .

تقول مثلاً : « كل إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة » فإن « لا بالضرورة » إشارة إلى قضية مفادها : « لا شيء من الإنسان بمتنفس بالإمكان العام » فكلمة «لابالضرورة» تشير الى أن التنفس ليس أمراً ضرورياً للإنسان . ولدفع توهم من ظن أن التنفس ضروري للإنسان جيء بكلمة «لا بالضرورة » لدفع هكذا توهم .

ومثل : «كل نبات نامٍ بالفعل لا بالضرورة» القضية الأولى المصرح بها «كل نبات نامٍ بالفعل» و القضية الثانية المشار إليها بقيد «لا بالضرورة» هي : «لا شيء من النبات بنامٍ بالإمكان العام » .

و الوجودية اللا ضرورية مركبة من بسيطتين :

الأولى : المطلقة العامة وهي موجبة ، **والثانية** : الممكنة العامة و هي سالبة .

ولأن المطلقة العامة تدل على وجود الحكم خارجاً سميت بـ «الوجودية» كما في المثال فقد دلت على الحكم على الإنسان خارجاً بالتنفس ولاحتمال كون التنفس ضرورياً أتينا بكلمة «لابالضرورة» التي تشير إلى الممكنة العامة لدفعه.

❖ ❖ ❖

٤- الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي لأن المطلقة العامة يحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويحتمل عدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد القضية بكلمة «لا دائماً»فيشار بها إلى مطلقة عامة كما تقدم فتتركب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين، وسميت وجودية للسبب المتقدم.

نحو«لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائماً» أي أن كل إنسان متنفس بالفعل.

الشرح:

٤- الوجودية اللادائمة : وهي القضية المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي .

فلأجل احتمال دوام وجود العنوان لذات الموضوع احتجنا لدفع هذا الاحتمال إلى كلمة - لا دائماً - .

مثالها : « لاشيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائماً» أي : «إن كل إنسان متنفس بالفعل» فلأجل دفع احتمال توهم دوام التنفس للإنسان كان قيد - لا دائماً - دافعاً له ومبيناً للسامع عدم دوام التنفس للإنسان، وإن كان هو متنفساً بالفعل.

ومثل : «لا شيء من النبات بنامٍ بالفعل لا دائماً » أي : «إن كل نبات نام بالفعل» .

القضيتان البسيطتان التي تتركب منهما«الوجودية اللا دائمة» هما : مطلقة عامة موجبة ، ومطلقة عامة سالبة .

٥- الحينية اللادائمة : وهي الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي لأن الحينية المطلقة معناها أن المحمول فعلي الثبوت

للموضوع حين اتصافه بوصفه فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع وعدمه، ولأجل التصريح بعدم الدوام تقيد (باللادوام الذاتي) الذي يشار به إلى مطلقة عامة كما تقدم فتتركب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة، ومطلقة عامة. نحو (كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائماً)، أي لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل.

الشرح:

٥- **الحينية اللادائمة** : هي القضية الحينية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي . بشرط اتصاف ذات الموضوع بعنوان.

مثل: «كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائماً » أي : « لا شيء من الطائر بخافق الجناحين بالفعل » فالمحمول- خفق الجناحين - ثابت للموضوع - الطائر - في حال اتصاف الموضوع بعنوان وهو في المثال حين الطيران فحين كون الطائر طائراً يثبت له وصف خفق الجناحين، وكما قلنا سابقا لألى يتوهم السامع دوام الوصف ـ خفق الجناحين ـ للموضوع، أي وإن لم يكن الطائر طائراً، جيء بقيد «لا دائماً» لدفع هكذا توهم، فلو كان الطير ماشياً لا تكون أجنحته خافقة.

والبسيطتان - الحينية المطلقة والمطلقة العامة - هما مادة تكون

الحينية اللادائمة .

❖ ❖ ❖

٦- الممكنة الخاصة : وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ، ومعناها أن الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضرورياً كما كان الطرف المخالف حسب التصريح في القضية ليس ضرورياً أيضاً، فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب إذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع إذا كانت سالبة. ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الإمكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين.

فتتركب الممكنة الخاصة من ممكنتين عامتين وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية إذا كانت صادقة.

ويكفي لإفادة ذلك تقييد القضية بالإمكان الخاص اختصاراً ، فنقول : (كل حيوان متحرك بالإمكان الخاص) أي كل حيوان متحرك بالإمكان العام ، ولا شيء من الحيوان بمتحرك بالإمكان العام.

والتعبير بالإمكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة كما لو قلت في المثال: (كل حيوان متحرك بالإمكان

العام لا بالضرورة).

الشرح:

٦- **الممكنة الخاصة** : وهي الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية .

مثل : «كل حيوان متحرك بالإمكان الخاص» أي : «كل حيوان متحرك بالإمكان العام » و « لاشيء من الحيوان بمتحرك بالإمكان العام » .

فقد يُظن أن الحركة أمر ضروري لكل حيوان و الإتيان بقيد- بالإمكان العام - دافع لهذا الظن لأن الإمكان العام يسلب ضرورة الوجوب وضرورة الامتناع.

ومادة تركب الموجهة المركبة الممكنة الخاصة ، هي «الممكنة العامة الموجبة» و «الممكنة العامة السالبة» .

تنبيه : القضية الموجهة المركبة تسمى موجبة أو سالبة بناءً على العبارة الصريحة التي هي الجزء الأول منها ، فيتبع القضية المصرح بها تكون القضية المركبة موجبة إن كانت القضية المصرح بها موجبة، وسالبة إن كانت القضية المصرح بها سالبة .

❖ ❖ ❖

تمرينات:

١- اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الأربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.

٢- اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كل من المطلقة العامة والعرفية العامة.

٣- ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة، وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطة الخاصة.

٤- لو أنا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورية الذاتية هل يصح التركيب؟

٥- هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورية الذاتية؟ وإذا صح ماذا ينبغي أن نسمي هذه القضية المركبة؟

٦- هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورية الذاتية؟

٧- اذكر مثالاً واحداً من نفسك لكل من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها.

تقسيمات الشرطية الأخرى:

تقدم أن الشرطية تنقسم باعتبار نسبتها إلى متصلة ومنفصلة، وباعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الأحوال والأزمان إلى شخصية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلية وجزئية. وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة إلى أقسامها.

الشرح:

القضية الشرطية تنقسم على ثلاثة أقسام رئيسية هي:

١- بلحاظ النسبة بين المقدم والتالي تنقسم على متصلة ومنفصلة.

٢- بلحاظ الكيف تنقسم على موجبة وسالبة.

٣- بلحاظ الحال والزمان تنقسم على شخصية ومهملة ومحصورة.

وجميع هذه الأقسام قد تقدم الكلام عنها مفصلاً بحمد الله تبارك وتعالى.

والكلام من المصنف رحمه الله في هذا البحث هو في تقسيم جديد للقضية الشرطية وهذا التقسيم هو بمثابة التقسيم الفرعي وهو تقسيم كل من المتصلة و المنفصلة على أقسام تخصهما ومجموع الأقسام ثلاثة هي:

أما الشرطية المتصلة : فتنقسم إلى لزومية واتفاقية .

وأما الشرطية المنفصلة : فتنقسم إلى عنادية و اتفاقية . وإلى

حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو .

❖ ❖ ❖

اللزومية و الاتفاقية :

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي إلى لزومية و اتفاقية :

١- اللزومية : وهي التي بين طرفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزام أحدهما للآخر، بأن يكون أحدهما علة للآخر أو معلولين لعلة واحدة.

نحو (إذا سخن الماء فإنه يتمدد) والمقدم علة للتالي. ونحو (إذا تمدد الماء فإنه ساخن) والتالي علة للمقدم، بعكس الأول. ونحو (إذا غلا الماء فإنه يتمدد) وفيه الطرفان معلولان لعلة واحدة، لأن الغليان والتمدد معلولان للسخونة إلى درجة معينة.

٢-الاتفاقية: وهي التي ليس بين طرفيها اتصال حقيقي لعدم العلقة التي توجب الملازمة، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم، كما لو اتفق أن محمداً الطالب لا يحضر الدرس إلا بعد شروع المدرس؛ فتؤلف هذه القضية الشرطية (كلما جاء محمد فإن المدرس قد سبق شروعه في الدرس). وليس هنا أية علاقة بين

مجيء محمد وسبق شروع الدرس، وإنما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتنور بنور العلم والمعرفة كثيراً ما يقع في الغلط فيظن في كثير من الاتفاقيات أنها قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

الشرح:

من أقسام الشرطية المتصلة خاصة تقسيمها إلى : لزومية و اتفاقية :

القضية الشرطية المتصلة هي ما كان بين مقدمها وتاليها اتصال وهذا الاتصال لا يخلو:

إما أن يكون حقيقياً ، أي إن بينهما علية و معلولية ، أو ليس الاتصال بين المقدم و التالي بحقيقي، و الأولى تسمى باللزومية و الثانية تسمى بالاتفاقية.

المتصلة اللزومية : هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم ، لعلاقة بينهما توجب ذلك ، **أو قل** : متى ما وجد المقدم وجد التالي ، وهذه العلاقة تتصور على أنحاء :

منها :كون المقدم علة للتالي ، مثل : إن توسطت الأرض بين الشمس و القمر حصل الكسوف ، فالتوسط علة لحصول الكسوف .

ومثل: إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود. فالمقدم وهو شروق

الشمس علة لوجود التالي الذي هو وجود النهار. فبين شروق الشمس ووجود النهار تلازم واتصال حقيقي، ولا يمكن التفكيك بينهما، بمعنى أنه لا يمكن أن يوجد النهار ولا تشرق الشمس، كما ولا يمكن أن تشرق الشمس ولا يوجد النهار.

منها : كون المقدم معلولاً للتالي ، مثل : إذا حصل الكسوف فالأرض قد توسطت الشمس و القمر ، فحصول الكسوف معلول للتوسط .

ومثل: إذا وجد النهار فالشمس مشرقة ، فالتالي وهو شروق الشمس علة للمقدم وهو وجود النهار.

منها : أن يكون المقدم و التالي معلولين لعلة خارجية ، مثل : إذا أظلمت الأرض في ليلة مقمرة كان القمر مخسوفاً ، فظلمة الأرض و خسوف القمر معلولان لتوسط الأرض بين الشمس والقمر .

ومثل: إذا غلا الماء فإنه يتمدد، فإن غليان الماء هو المقدم وتمدد الماء هو التالي وهما متلازمان وهما معلولان لعلة واحدة وهي الحرارة فلو احتر الماء يغلى ويتمدد.

المتصلة الاتفاقية : هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم ، لمجرد توافق المقدم والتالي . أي لا يلزم وجود التالي عند وجد المقدم ، مثل : إن صعد علي إلى الجبل فمحمد شجاع . فليس بين صعود علي الذي هو المقدم وشجاعة محمد الذي هو التالي تلازم حقيقي ولا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر لأن أحدهما غير معلول للآخر ولا

هما معلولان لعلة خارجية.

❖ ❖ ❖

أقسام المنفصلة:

للمنفصلة تقسيمات:

أ- العنادية والاتفاقية:

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين، كالمتصلة فتنقسم إلى:

١- العنادية : وهي التي بين طرفيها تنافٍ وعناد حقيقي، بأن تكون ذات النسبة في كل منهما تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر، نحو (العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً).

٢- الاتفاقية : وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقياً ذاتياً، وإنما يتفق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما، نحو: «إما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو باقراً» إذا اتفق أن علم أن غيرهما لم يكن. ونحو: «هذا الكتاب إما أن يكون في علم المنطق وإما أن يكون مملوكاً لخالد» إذا اتفق أن خالداً لا يملك كتاباً في علم المنطق واحتمل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.

الشرح:

أقسام الشرطية المنفصلة :

تنقسم الشرطية المنفصلة بالخصوص إلى قسمين بلحاظين مختلفين :

الأول : بلحاظ طبيعة التنافي بين المقدم والتالي ، فتنقسم إلى عنادية و اتفاقية .

الثاني : وبلحاظ إمكان اجتماع المقدم والتالي وعدمه، تنقسم إلى: حقيقية و مانعة جمع و مانعة خلو .

فإن طرفي القضية المنفصلة إما يكون تنافيهما من نوع التنافي والتغاير الحقيقي أو لا، و الأولى هي المنفصلة العنادية والثانية هي المنفصلة الاتفاقية.

العنادية و الاتفاقية :

المنفصلة العنادية : هي القضية التي بين طرفيها تنافر حقيقي ، فالمقدم والتالي يستحيل اجتماعهما كما يستحيل ارتفاعهما ، مثال ذلك : العدد الصحيح إما يكون فرداً أو زوجاً ، فالفرد يعاند الزوج حقيقة وكذلك الزوج بالنسبة للفرد ، ويستحيل أن يكون العدد الصحيح فرداً و زوجاً في

آن واحد .

ومثل : العلوم إما عقلية أو نقلية ، فإن كل طرف يغاير الطرف الآخر حقيقة وواقعاً .

المنفصلة الاتفاقية : هي القضية التي ليس بين طرفيها تنافٍ و تعاند حقيقي ، مثل : إما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو جعفر . فالتنافي بين جلوس محمد وجعفر في الدار ليس تنافياً حقيقياً بحيث لا يمكن عقلاً جلوسهما معاً في الدار بل يمكن اجتماعهما وجلوسهما معاً في الدار.

ومثل: كلما ذهبت إلى المدرسة إما أجد المدير أو معاونه، فمن الممكن عقلاً اجتماع المدير ومعاونه في المدرسة وتنافيهما ليس من نوع التنافي الحقيقي.

ب- الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو:

وهذا التقسيم باعتبار إمكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم إمكان ذلك، فتنقسم إلى:

١-حقيقية: وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها صدقاً وكذباً في الإيجاب وعدم تنافيهما كذلك في السلب، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ولا ارتفاعهما في الإيجاب، ويجتمعان ويرتفعان في السلب.

مثال الإيجاب: العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً، فالزوج والفرد لا يجتمعان ولا يرتفعان.

مثال السلب : ليس الحيوان إما أن يكون ناطقاً وإما أن يكون قابلاً للتعليم فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان ويرتفعان في غيره.

[مورد استعمال الحقيقية]

وتستعمل الحقيقية في القسمة الحاصرة : الثنائية وغيرها . واستعمالها أكثر من أن يحصى .

الشرح:

التقسيم الثاني الذي تنقسم إليه الشرطية المنفصلة هو تقسيمها إلى :

حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو، لأن طرفي المنفصلة، أي المقدم والتالي إما لا يمكن أن يجتمعان ولا يمكن أن يرتفعا في الخارج فالقضية حقيقية، وإما لا يمكن أن يرتفعا و يمكن أن يجتمعا فهي مانعة خلو، و أما لا يمكن أن يجتمعا لكن يمكن أن يرتفعا فهي مانعة جمع .

١- **منفصلة حقيقية** : وهي ماحكم فيها بتنافي مقدمها وتاليها صدقاً وكذباً إن كانت القضية موجبة .

أي أن المقدم و التالي يستحيل اجتماعهما كما يستحيل ارتفاعهما في حال كون حكم المنفصلة هو الإيجاب . أما لو كان حكمها السلب أمكن

حينئذ الاجتماع و أمكن أيضاً الارتفاع .

مثال حالة الإيجاب : العدد الصحيح إما أن يكون زوجاً أو فرداً ، فالزوجية و الفردية لا يمكن أن يجتمعا في عدد ما ، ولا يمكن أن يرتفعا معاً ، فالوصفان - الزوج أو الفرد - يستحيل اجتماعهما في أي عدد صحيح، كما يستحيل ارتفاعهما عنه.

مثال حالة السلب : ليس الحيوان إما أن يكون ناطقاً و إما أن يكون قابلاً للتعليم ، فالناطق والقابل للتعليم يمكن اجتماعهما في الإنسان ويمكن أن يرتفعا في غيره كما لو كان الحيوان فرساً فالفرس لا هو ناطق و قابل للتعليم.

مثال : ليس إما أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو قابلاً للقسمة على اثنين، فهذان الوصفان - الزوجية وقابلية القسمة على اثنين - يمكن اجتماعهما كما في العدد أربعة فهو زوج و يقبل القسمة على اثنين، كما يمكن أن يرتفعا كما لو كان العدد خمسة فهو ليس بزوج ولا يقبل القسمة على اثنين.

فمادة اجتماع الوصفين العدد أربعة، ومادة ارتفاعهما العدد خمسة.

إذن : الطرفان في المنفصلة الحقيقية لا يمكن أن يجتمعا و لا يمكن أن يرتفعا.

٢- مانعة جمع : وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما صدقاً لا كذباً، بمعنى أنه لا يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معاً في الإيجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الإيجاب: إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود، فالأبيض والأسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الأحمر.

مثال السلب: ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الأحمر، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بأن لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض وأسود. وهذا محال.

[مورد استعمال مانعة الجمع]

وتستعمل مانعة الجمع في جواب من يتوهم إمكان الاجتماع بين شيئين، كمن يتوهم أن الإمام يجوز أن يكون عاصياً لله، فيقال له: «إن الشخص إما أن يكون إماماً أو عاصياً لله» ومعناه أن الإمامة والعصيان لا يجتمعان وإن جاز أن يرتفعا بأن يكون شخص واحد ليس إماماً وعاصياً.

هذا في الموجبة وأما في السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم استحالة اجتماع شيئين، كمن يتوهم امتناع اجتماع النبوة والإمامة في بيت واحد، فيقال له:«ليس إما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو إمامة» ومعناه أن النبوة والإمامة لا مانع من اجتماعهما في بيت واحد.

الشرح:

٢- منفصلة مانعة جمع : وهي ما حكم فيها بتنافي المقدم و التالي أو عدم تنافيهما صدقاً لا كذباً .

أي أنها من جهة الاجتماع لا يمكن لطرفيها أن يجتمعا ، و أما من جهة الارتفاع فيمكن لهما أن يرتفعا ، هذا بشرط أن يكون الحكم المذكور فيها موجباً ، أما لو كان حكمها السلب فيمكن لهما - المقدم و التالي - الاجتماع لكن لا يمكن الارتفاع .

مثال : الإيجاب : إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود «فالأبيض و الأسود لا يمكن اجتماعهما في جسم واحد ، ولكن ارتفاعهما ممكن كما في الجسم الأحمر» .

مثال : السلب : ليس إما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود «فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الأحمر ، و لا يرتفعان في الجسم الواحد ، بأن لا يكون غير أبيض ولا غير أسود ، بل يكون أبيض و

أسود . و هذا محال » .

إذن : الطرفان في المنفصلة مانعة الجمع لا يمكن أن يجتمع او يمكن أن يرتفعا .

❖ ❖ ❖

٣- مانعة خلو : وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذباً لا صدقاً ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويمكن اجتماعهما في الإيجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن اجتماعهما في السلب:

مثال الإيجاب : الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود، أي أنه لا يخلو من أحدهما وإن اجتمعا. ونحو (إما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق) فإنه يمكن اجتماعهما بأن يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من أحدهما لامتناع أن لا يكون الجسم في الماء ويغرق .

مثال السلب : ليس إما أن يكون الجسم أبيض وإما أن يكون أسود، ومعناه أن الواقع قد يخلو من أحدهما وإن كانا لا يجتمعان.

[مورد استعمال مانعة الخلو]

وتستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهم إمكان أن

يخلو الواقع من الطرفين، كمن يتوهم أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علةً ومعلولاً، فيقال له: (كل شيء لا يخلو إما أن يكون علةً أو معلولاً)، وإن جاز أن يكون شيء واحد علةً ومعلولاً معاً: علة لشيء ومعلولاً لشيء آخر.

وأما السالبة فتستعمل في جواب من يتوهم أن الواقع لا يخلو من الطرفين، كما يتوهم انحصار أقسام الناس في عاقل لا دين له، وديّن لا عقل له، فيقال له: «ليس الإنسان إما أن يكون عاقلاً لا دين له أو ديّناً لا عقل له» بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلاً وديّناً معا.

الشرح:

٣- منفصلة مانعة خلو : وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيهما كذباً لا صدقاً .

أي أن طرفي المنفصلة - مانعة الخلو – لا يمكن لهما الارتفاع كما يمكن لهما الاجتماع في حال كون حكمها هو الإيجاب ، و يمكن ارتفاعهما ، أي الطرفين ، و لا يمكن اجتماعهما في حال كون الحكم المذكور هو السلب .

مثال الإيجاب : الجسم إما أن يكون غير أبيض أو غير أسود « أي

أنه لا يخلو من أحدهما و إن اجتمعا . كما في الجسم الأصفر فهو غير أبيض و غير أسود » .

مثال السلب : ليس إما أن يكون الجسم أبيض و إما أن يكون أسود، ومعناه أن الواقع قد يخلو منهما وإن كانا لا يجتمعان .

إذن : الطرفان في المنفصلة مانعة الخلو لا يمكن أن يرتفعان و يمكن أن يجتمعان .

تنبيه:

قد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا، فلا يسهل عليه إلحاقها بقسمها من أنواع القضايا، لا سيما في التعبيرات الدارجة في ألسنة المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق [1] وهذه الغفلة [من المبتدئين] قد توقعه [توقع المبتدئ] في الغلط عند الاستدلال، أو لا يهتدي إلى وجه الاستدلال في كلام غيره.

وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات [لتكونها من عدة قضايا].

---

(١) كما لو قيل الكاتب بعض الإنسان، وهذه قضية صحيحة، لكن صورت هذه القضية منطقياً أن تكون: بعض الإنسان كاتب.

فلذلك وجب التنبيه على أمور تنفع في هـذا البـاب نرجـو أن يستعين بها المبتدئ.

الشرح:

تقدم الكلام في أول الباب الرابع الكلام عن القضية تعريفاً وتقسيماً وأن القسمة الأولية للقضية هو تقسيمها على حملية وشرطية وتقدم أن لكل واحد من تلك الأقسام حكماً خاصاً به ، فمثلاً الحملية هي المركبة من موضوع ومحمول وأن الشرطية مكونة من مقدم وتالي وأن الحملية هي قضية بسيطة وأن الشرطية مركبة من قضيتين حمليتين، كما وأن الأصل في القضية هي الحملية، وأن الشرطية فرع عنها إلى آخر ما تقدم بيانه من أحكام كل من القضيتين.

وما يريد المصنف رحمه الله بيانه في هذا التنبيه هو أن الطالب المبتدئ في دراسته لعلم المنطق أو من ليس له كثير خبرة في هذا الفن إلحاق بعض الأحكام للقضايا وإدخالها في أي من أقسام القضايا، وهذا ما سيبينه المصنف رحمه الله تفصيلاً في هذا البحث ، وقال المصنف رحمه الله إن هذا الاشتباه كثير الوقوع في القضايا الشرطية فقد يحاول الاستدلال بقضية شرطية مهملة لكنه يستعمل شرطية شخصية أو أن يستدل بمتصلة عنادية فيستعمل شرطية اتفاقية فلذا وجب التنبيه على ذلك فنقول ومن الله التوفيق.

❖ ❖ ❖

١- تأليف الشرطيات:

إن الشرطية تتألف من طرفين هما قضيتان بالأصل والمنفصلة بالخصوص قد تتألف من ثلاثة أطراف فأكثر. فالطرفان أو الأطراف التي هي قضايا بالأصل قد تكون من الحمليات أو من المتصلات أو من المنفصلات أو من المختلفات بأن تتألف المتصلة مثلاً من حملية ومتصلة. وترتقي أقسام تأليف الشرطيات إلى وجوه كثيرة لا فائدة في إحصائها.

وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه ولا يغفل عنه، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من متصلة ومنفصلة فيظن أنها أكثر من قضية. وللتوضيح نذكر بعض الوجوه وأمثلتها:

فمثلاً قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو: «إن كان العلم سبباً للسعادة فإن كان الإنسان عالماً كان سعيداً» فإن المقدم في هذه القضية حملية والتالي متصلة وهو إن كان الإنسان عالماً كان سعيداً.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو: «إذا كان اللفظ مفرداً فإما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً» فالمقدم حملية والتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف.

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو: «إما أن لا تكون حيلولة الأرض مسبباً لخسوف القمر أو إذا حالت الأرض بين القمر والشمس كان القمر منخسفاً».

وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين أو منفصلتين أو متصلة ومنفصلة ويطول ذكر أمثلتها.

ثم إن الشرطية التي تكون طرفاً في شرطية أيضاً تأليفها يكون من الحمليات أو الشرطيات أو المختلفات وهكذا فتنبه لذلك.

الشرح:

بعض القضايا الشرطية الظاهر منها لأول وهلة أنها تتألف من عدة قضايا لكن بواقعها ليست كذلك، لأن القضية الشرطية كما تقدم مكونة من مقدم وتالي وكل منهما هو بالحقيقة بنفسه قضية، فمثلاً الشرطية القائلة: إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود. مقدمها بعد تجريده من أداة الشرط قضية حملية«أشرقت الشمس» وتاليها كذلك بعد تجريده عن فاء الجزاء «النهار موجود» وفي بعض الأحيان يظن الطالب أنها - الشرطية - مكونة من أكثر من قضية ، هذا إذا لم تتألف الشرطية من حمليتين أما في حال تألفها من حملية وشرطية يتأتى الاشتباه و يلتبس عليه الحال ولكي يتضح الأمر جلياً ذكر المصنف رحمه الله جملة أمثلة قد يتوهم معها بتكثر أطراف القضية:

منها : أن تكون القضية شرطية متصلة ويكون مقدمها قضية حملية وتاليها قضية متصلة، مثل:«إن كان العلم سبباً للسعادة فإن كان الإنسان عالماً كان سعيداً» فهذه قضية شرطية متصلة، المقدم بعد تجريد أداة الشرط هو

«العلم سبب للسعادة» وهو قضية حملية، والتالي بعد تجريد فاء الجزاء هو «إن كان الإنسان عالماً كان سعيداً» قضية متصلة، ونفس التالي ينحل إلى حمليتين «الإنسان عالم» و «الإنسان سعيد» فيتوهم أن الشرطية المتصلة الأولى مكونة من ثلاثة قضايا هي :

١- العلم سبب للسعادة.

٢- الإنسان عالم.

٣- الإنسان سعيد.

لكن الحال أن هذه بمجموعها تكون من قضيتين إحداهما حملية والأخرى شرطية.

منها : أن تكون القضية شرطية متصلة ويكون مقدمها قضية حملية وتاليها قضية منفصلة، مثل:«إذا كان اللفظ مفرداً فإما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً» مقدمها بعد حذف أداة الشرط هو «اللفظ مفرد» وتاليها بعد حذف فاء الجزاء هو«اللفظ إما أن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً» قضية منفصلة مكونة من أطراف ثلاثة، ونفس التالي مكون من ثلاث قضايا حملية هي «اللفظ اسم» واللفظ فعل «واللفظ حرف» فعلى هذا تكون الشرطية المتصلة الأولى مكونة من أربع قضايا حملية هي:

١-اللفظ مفرد.

٢- اللفظ اسم.

٣- اللفظ فعل.

٤- اللفظ حرف.

لكن الجميع هو قضية شرطية واحدة.

منها: أن تكون القضية شرطية منفصلة، مقدمها قضية حملية وتاليها قضية منفصلة، مثل: «إما أن لا تكون حيلولة الأرض مسبباً لخسوف القمر أو إذا حالت الأرض بين القمر والشمس كان القمر منخسفاً» فمقدمها مكون من «حيلولة الأرض مسبب لخسوف القمر» وتاليها مكون من حمليتين الأولى «حالت الأرض بين القمر والشمس» الثانية «القمر منخسف» فالشرطية المنفصلة عند التحليل نجدها مكونة من ثلاث قضايا حملية هي:

١-حيلولة الأرض مسبب لخسوف القمر.

٢-حالت الأرض بين القمر والشمس.

٣-القمر منخسف.

وإن كانت هي قضية واحدة شرطية.

❖ ❖ ❖

٢- المنحرفات:

ومن الموهمات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي فيشتبه حالها بأنها من أي نوع، ومثل هذه

تسمى (منحرفة).

[أنواع المنحرفات]

وهذا الانحراف:

[١] قد يكون في الحملية كما لو اقترن سورها بالمحمول، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن [السور] بالموضوع كقولهم: الإنسان بعض الحيوان أو الإنسان ليس كل الحيوان. وحق الاستعمال فيهما أن يقال: بعض الحيوان إنسان. وليس كل حيوان إنساناً.

[٢] وقد يكون الانحراف في الشرطية كما لو خلت [القضية] عن أدوات الاتصال والعناد فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية نحو (لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً) فهي [أي هذه القضية]:

إما في قوة المتصلة وهي قولنا: «كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً».

وإما في قوة المنفصلة وهي قولنا: إما أن لا تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً.

ونحو «ليس يكون النهار موجوداً إلا والشمس طالعة» وهي أيضاً في قوة المتصلة أو المنفصلة المتقدمتين. ونحو (لا يجتمع المال إلا من شح أو حرام) فإنها في قوة المنفصلة وهي قولنا: إما أن

يجتمع المال من شح أو من حرام، أو في قوة المتصلة وهي قولنا: إن اجتمع المال فاجتماعه إما من شح أو من حرام. وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالأصل.

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلـوم، فإنها كثيراً ما تكون منحرفة عن أصلها فيغفل عنها، وليستعمل فطنتـه في إرجاعها إلى أصلها.

الشرح:

كان الكلام في التنبيه الأول مختصاً بالقضية الشرطية والكلام في هـذا التنبيه شاملاً لكلا القضيتين الحمليـة والشـرطية سـواء المتصـلة أو المنفصـلة فنقول:

ظهـر مـن الأبحـاث السـابقة أن لكـلا القضـيتين- حمليـة أو شـرطية - قواعد وقوانين تخصها كالسور الدال على كون القضية كلية أو جزئية، ومن جملة قواعد الشرطية أن يذكر فيها أداة الشـرط والجـزاء ونحـو ذلـك، وفـي بعض الأحيان لا يلتزم المتكلم بتلك القواعد والقوانين فتسمى القضية حينئذ بالمنحرفة وما التزم بقوانين تلك القضية تسمى غير منحرفة.

فلا فـرق فـي انحـراف الشـرطية بـين المتصـلة والمنفصـلة ومـن ذلـك استعمال أدوات المنفصلة في المتصلة وكذا بالعكس.

إذن : القضية من جهة الالتزام بقواعدها وعدمه على قسمين:

١- **قضية منحرفة:** وهي القضية التي لم يلتزم عند استعمالها ببعض أو كل قواعدها.

٢- **قضية غير منحرفة:** وهي القضية التي التزم عند استعمالها ما يجب فيها من قواعد.

أما في الحملية المحصورة: فإن الوضع المنطقي للحملية المحصورة هو دخول السور على الموضوع فلو دخل على المحمول فهي منحرفة لخروجها عن نسقها الطبيعي، تقول مثلاً: الإنسان بعض الكاتب، التي يجب أن تكون هكذا: بعض الإنسان كاتب.

ومثل: الإنسان كل الحيوان، والتي وضعها المنطقي هو: كل إنسان حيوان.

فالقضية في كلا المثالين خرجت عن مسارها الطبيعي مما تسمى منطقياً بالقضية المنحرفة.

أما في الشرطية المتصلة: والواجب فيها ذكر أدوات الاتصال فلو حذفت الأداة كانت منحرفة، فمثلاً قولك: لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً، فالأداة الواجب ذكرها مثلاً «كلما»و«كان» فبهما تكون القضية هكذا: «كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً» هذا إن فرضت قضية متصلة وأما لو فرضناها منفصل فالأداة «إما» وأن هي التي لم تذكر وبها تكون القضية هكذا «أما أن لا تكون الشمس طالعة وأما يكون

النهار موجوداً»

و بهذا القدر الكفاية إن شاء الله تعالى وباقي الأمثلة الآخر التي ذكرها المصنف رحمه الله في المتن اتضحت من التطبيق المتقدم والتطبيقات التي سيأتي منه ذكرها تحت عنوان تطبيقات.

تطبيقات:

١- كيف ترد هذه القضية إلى أصلها (ليس للإنسان إلا ما سعى)؟

الجواب: أن هذه قضية فيها حصر فهي تنحل إلى حمليتين موجبة وسالبة، فهي منحرفة. والحمليتان هما: كل إنسان له نتيجة سعيه. وليس للإنسان ما لم يسعَ إليه.

٢- من أي القضايا قوله: (أزرى بنفسه من استشعر الطمع)؟

الجواب: أنها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا: كلما استشعر المرء الطمع أزرى بنفسه.

٣-كيف ترد هذه القضية إلى أصلها: (ما خاب من تمسك بك)؟

الجواب: أنها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي: كل من تمسك بك لا يخيب.

الشرح :

هذه التطبيقات يتضح حالها من مراجعة أصل الموضوع ثم التطبيق فينبغي للطالب المراجعة.

تمرينات:

١- لو قال القائل: (كلما كان الحيوان مجتراً كان مشقوق الظلف) أو قال: (كلما كان الإنسان قصيراً كان ذكياً) فماذا نعد هاتين القضيتين من اللزوميات أو من الاتفاقيات؟

٢- بين نوع هذه القضايا وارجع المنحرفة إلى أصلها.

أ- إذا ازدحم الجواب خفي الصواب.

ب- إذا كثرت المقدرة قلت الشهوة.

ج- من نال استطال.

د- رضي بالذل من كشف عن ضره.

هـ- إنما يخشى الله من عباده العلماء.

٣- قولهم (الدهر يومان يوم لك ويوم عليك) من أي أنواع القضايا. وإذا كانت منحرفة فارجعها إلى أصلها وبين نوعها.

٤- من أي القضايا قول علي (ع) (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما ظاهراً مشهوراً أو خائفاً مغموراً). وإذا كانت منحرفة فارجعها إلى أصلها وبين نوعها.

الفصل الثاني

في أحكام القضايا أو النسب بينها

تمهيد:

كثيراً ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة، بل قد يمتنع عليه ذلك أحياناً فيلتجئ إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة أو بالعكس، وذلك إذا كان هناك تلازم بين صدق إحداهما وكذب الأخرى.

وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الأولى العلم بكذب الثانية. وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلابد للمنطقي قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إلمامه بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها [بين القضايا] حتى يستطيع أن يبرهن [و يستدل] على مطلوبه أحياناً من طريق البرهنة على قضية

أخرى لها نسبتها مع القضية المطلوبة فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها، وتسمى (أحكام القضايا)، ونحن نشرع - إن شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم.

الشرح:

بعد أن انتهى المصنف رحمه الله من الفصل الأول والذي كان البحث فيه عن القضية وأقسامها شرع في هذا الفصل بالكلام عن أحكام القضايا، أو قل: البحث عن نوع العلاقة والنسبة بين القضايا و قبل ذلك ذكر تمهيداً مفاده:

إن الاستدلال على المطلوب في المنطق الأرسطي يتم بأحد نحوين:

١- **الاستدلال المباشر**: وهو محل كلامنا في هذا الباب وهو على أنواع ثلاثة: التناقض، والتضاد، والدخول تحت التضاد.

٢- **الاستدلال غير المباشر**: وهو ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في الباب الخامس «وهو: الذي يحتاج فيه الباحث إلى أكثر من قضية حتى

يصل إلى مطلوبه» والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

١- القياس.

٢- الاستقراء.

٣- التمثيل.

والمستدل في بعض الأحيان قد يتعذر عليه الاستدلال على مطلوبه بشكل مباشر ، فيلتجئ إلى الاستدلال على قضية ليست هي المطلوب إثباتها وإقامة الدليل عليها لكن لأجل أن العلم بكذبها يستلزم صدق القضية المطلوب إثباتها و ذلك للعلاقة التي تكون بين القضيتين- المطلوب إثباتها والمبرهن على كذبها -.

وبعبارة أخرى: إن بعض المسائل لا يمكن إقامة الدليل على صدقها مباشرة فيُستدل على كذب نقيضها لإثبات المطلوب ، لأن النقيضين كما هو معلوم لا يصدقان معاً .

فالاستدلال غير المباشر هو الاستدلال بصدق قضية على كذب قضية أخرى أو بالعكس .

فلو نسبنا قضية إلى قضية أخرى فلا يخلو الأمر بينهما :

إما تكون هاتان القضيتان متحدتين موضوعاً ومحمولاً و مختلفتين كماً وكيفاً ، بمعنى إن كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية ، و إن كانت أحداهما موجبة كانت الأخرى سالبة ، كانت النسبة بين هاتين القضيتين هي التناقض وسميت القضيتان بالمتناقضتين.

وإما أن تكونا متحدتين موضوعاً و محمولاً وكماً وكانتا معاً كليتين ، و مختلفتين في الكيف بمعنى لو كانت إحداهما موجبة كانت الأخرى سالبة، تسمى هاتان القضيتان بالمتضادتين والنسبة بينهما هي التضاد.

و إما هما متحدتان موضوعاً و محمولاً و كماً وكانتا معاً جزئيتين ، لكن اختلافهما في الكيف ، فهما المسميتان بالداخلتين تحت التضاد .

فالمباحث التي سيذكرها المصنف رحمه الله في هذا البحث هي:

١- بحث التناقض.

٢- بحث التضاد.

٣- بحث الدخول تحت التضاد.

وملخص القول:

إن المناطقة اصطلحوا على القضيتين المتحدتين في الموضوع والمحمول، والمختلفتين في الكيف فقط أو في الكم فقط أو فيهما معاً، بالمتقابلتين. فنتج عن ذلك ثلاثة أنواع، هي:

١- تقابل التناقض .

٢- تقابل التضاد .

٣- الدخول تحت التضاد .

للمطالعة

يعد موضوع الاستدلال بوجه عام من أهم الموضوعات التي يتناولها المنطق بالدراسة، بل إن تعريف المنطق يتم في كثير من الأحيان عن طريق الاستدلال فيقال إن المنطق هو علم الاستدلال، فحينما يعالج موضوع الاستدلال فإن المباحث المنطقية الأخرى تبدو وكأنها شروح تمهيدية له، إذ المعول في المنطق هو كيف نستدل على شيء من شيء آخر أو أشياء أخرى، أو كيف ننتقل من حكم أو مجموعة من الأحكام إلى حكم آخر يلزم عنها[1].

(١) المنطق الصوري، د. يوسف محمود.

التناقض

الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به:

قلنا في التمهيد: إن كثيراً ما تمس الحاجة إلى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة، ولكن العلم بكذبها يلزمه العلم بصدق القضية المطلوبة أو بالعكس عندما يكون صدق إحداهما يلزم كذب الأخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فإذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية (الروح موجودة) مع فرض أنك لا تتمكن على ذلك [على إثبات وجود الروح] مباشرة، فيكفي أن تبرهن على كذب نقيضها وهو [الروح ليست موجودة] فإذا علمت كذب هذا النقيض لابد أن تعلم صدق الأولى، لأن النقيضين لا يكذبان معاً. وإذا برهنت على صدق النقيض لابد أن تعلم كذب الأولى لأن النقيضين لا يصدقان معاً.

وربما يظن أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة نقائض المفردات كالإنسان واللاإنسان التي يكفي فيها الاختلاف بالإيجاب

والسلب.

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معاً مثل: بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان ليس بإنسان. ويجوز أن تكونا كاذبتين معاً مثل: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان.

وعليه لا غنى للباحث عن الرجوع إلى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية.

الشرح:

الحاجة لدراسة بحث أحكام القضايا :

تقدم الكلام من المصنف رحمه الله بشكل عام عن حاجة البحث عن أحكام القضايا وبيان نوع النسبة المنطقية بين قضيتين،والآن يتكلم عن تلك الحاجة بشكل خاص أي في خصوص ما إذا كانت النسبة بين قضيتين هي التناقض، أو التضاد، أو الدخول تحت التضاد.

والكلام الآن عن خصوص نسبة التناقض، لأنا لو علمنا أن القضيتين متناقضتان لزم من العلم بكذب إحداهما العلم بصدق الأخرى وذلك لأن النقيضين لا يصدقان معاً.

فلو كان بين قضية «كل إنسان ناطق» وقضية «ليس كل إنسان ناطقاً» التناقض وكان مرادك إقامة البرهان على صدق القضية الأولى «كل إنسان ناطق» وفرضنا عدم إمكان إقامة البرهان عليها بشكل مباشر، يكفي حينئذ إقامة الدليل على كذب القضية الثانية وهي «ليس كل إنسان ناطقاً» التي هي نقيض المطلوب إثباته فإن أمكن إقامة الدليل على كذب القضية الثانية تعين صدق القضية الأولى المطلوب إثبات صدقها وذلك بإبطال وتكذيب نقيضها والنقيضان لا يصدقان معاً فإن كان أحد النقيضين صادقاً فلا بد من كذب الآخر، كما لا يكذبان معاً.

أجل، إن معرفة كون قضيتين متناقضتين وأن أحداهما تنافي الأخرى ليس بالأمر الهين المبتذل بل له شروط ومقدمات يجب مراعاتها حتى يتمكن الدارس من الوقوف على حقيقة الأمر، ولذا سوف نفصل القول بحول الله وقوته عز وجل في مبحث تناقض القضايا.

تعريف التناقض:

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول تناقض القضايا: (اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون

إحداهما صادقة والأخرى كاذبة).

ولابد من قيد (لذاته) في التعريف لأنه ربما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب، ولكن لا لذات الاختلاف بل لأمر آخر، مثل: كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان فإنه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت إحدى الكليتين وكذبت الأخرى. أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان كما تقدم.

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في أية مادة كانت القضيتان، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول، كالاختلاف بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية.

الشرح:

التناقض تارة، يكون في المفردات كقولك: إنسان ولا إنسان وهو ما تقدم الكلام عنه في مباحث الألفاظ، وأخرى، يكون التناقض بين القضايا وهو محل الكلام في هذا البحث والمصنف رحمه الله عرف تناقض القضايا بأنه :

الاختلاف بين قضيتين يقتضي هذا الاختلاف لذاته أن تكون إحدى القضيتين صادقة و الأخرى كاذبة .

وقيد «لذاته» قيد احترازي أُحترز به عن تناقض بعض القضايا لكن لا لذات القضايا بل لأمر خارج عنهما ،كما في القضيتين الآتيتين :

«كل إنسان حيوان » ، « لا شيء من الإنسان بحيوان » .

فهما قضيتان متناقضتان لكن لا لنفسهما بل لأمر خارجي وهو أخصية الموضوع - الإنسان - فإن الإنسان الذي هو الموضوع أخص مفهوماً من المحمول الذي هو الحيوان ، لزم كذب إحداهما فيما لو صدقت الأخرى ؛ لأن سلب الأعم مفهوماً عن الأخص مفهوماً محال أي أن سلب الحيوان عن الإنسان محال لأن الأخص مندرج تحته ، ولأن الأخص لو صدق صدق معه الأعم ، فكل شيء صدق عليه أنه إنسان صدق عليه حيوان ، وسلب الأعم عن الأخص خلف كونه أعم .

ومثل : «كل حيوان طائر»، قضية كاذبة ، « لا شيء من الحيوان بطائر» قضية كاذبة ، فالقضيتان متناقضتان أي لا يمكن أن يكونا معاً صادقتين ، و منشأ هذا التناقض هو أعمية الموضوع وأخصية المحمول .

ولا فرق في الاختلاف الذاتي للقضيتين ، في موادهما فسواء كانت مادتهما هي الوجوب أو الإمكان أو الامتناع ، كما لا فرق في الاختلاف في أن تكونا موجبة أو سالبة، كلية أو جزئية .

❖ ❖ ❖

شروط التناقض:

لا بد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور

ثمانية، واختلافهما في أمور ثلاثة:

الوحدات الثمان:

تسمى الأمور التي يجب اتحاد القضيتين المتناقضتين فيها (الوحدات الثمان) وهي ما يأتي:

١- الموضوع: فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، الجهل ليس بنافع.

٢- المحمول: فلو اختلفا فيه لم يتناقضا مثل: العلم نافع، العلم ليس بضار.

٣- الزمان: فلا تناقض بين (الشمس مشرقة) أي في النهار وبين (الشمس ليست بمشرقة) أي في الليل.

٤- المكان: فلا تناقض بين (الأرض مخصبة) أي في الريف وبين (الأرض ليست بمخصبة) أي في البادية.

٥-القوة والفعل: أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل فلا تناقض بين (محمد ميت) أي بالقوة وبين (محمد ليس بميت) أي بالفعل.

٦- الكل والجزء: فلا تناقض بين (العراق مخصب) أي بعضه وبين (العراق ليس بمخصب) أي كله.

٧- الشرط: فلا تناقض بين (الطالب ناجح آخر السنة) أي إن

اجتهد وبين (الطالب غير ناجح) أي إذا لم يجتهد.

٨-الإضافة: فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي بالإضافة إلى الثمانية وبين (الأربعة ليست بنصف) أي بالإضافة إلى العشرة.

الشرح:

لكي يحصل التناقض بين قضيتين لا بد من تحقق جملة أمور متى ما انتفى منها أمر فلا تناقض في البين ، وهذه الأمور يمكن تقسيمها إلى قسمين :

١- الأمور التي يجب أن تتحد فيها القضيتان .

٢- الأمور التي يجب أن تختلف فيها القضيتان .

الأمور التي يجب فيها الاتحاد :

١- **الموضوع** : فلو كان موضوع أحدهما غير موضوع الأخرى لم يكونا متناقضتين ، مثل : محمد عالم ، بكر جاهل ، فموضوع الأولى هو محمد و موضوع الأخرى بكر و محمد غير بكر .

٢- **المحمول** : فلو كان محمول أحدهما غير محمول الأخرى لم يكونا متناقضتين أيضاً ، مثل : محمد عالم ، بكر جاهل ، فمحمول الأولى «عالم» و محمول الثانية «جاهل» و هما مختلفان .

٣- **الزمان** : فمع اختلاف زمان القضيتين لا مجال للتناقض ، مثل: الشمس مشرقة ، و يقصد في النهار ، الشمس ليست بمشرقة ، و يقصد في المساء . فمع اختلاف الزمان لا إمكان لحصول التناقض ، لأن كلا القضيتين يمكن أن تكونا صادقتين.

٤- **المكان** : فمع اختلاف مكان إحدى القضيتين عن الأخرى لا يكون بينهما تناقض ، مثل : الأرض مخصبة ، وتريد من الأرض التي في الريف ، الأرض ليست بمخصبة ، وتريد بها الصحراء. فهما صادقتان معاً ولا يمكن أن تتناقضا .

٥- **القوة و الفعل** : فلو كانت إحداهما الملحوظ فيها جانب القوة و الأخرى الملحوظ فيها جانب الفعل فلا تناقض حينئذ ، مثل : محمد ميت ، وكنت تريد موته بالقوة ، أي سيموت ، محمد ليس بميت ، وتريد منه أنه بالفعل الآن ليس بميت .

٦-**الكل و الجزء** : فلوكان المنظور في إحداهما المنظور فيها الكل و الأخرى الجزء ، فلا تناقض ، مثل : العراق مخصب ، أي : بعضه ، العراق ليس بمخصب ، أي كله .

٧- **الشرط** : فلو كانت إحداهما مشروطة بشرط والأخرى ليس فيها شرط فليستا بمتناقضتين ، مثل : الطالب ناجح ، أي إن اجتهد ، الطالب غير ناجح ، أي إذ الم يجتهد .

٨- **الإضافة** : فلو أضيفت إحداهما إلى غير ما أضيفت إليه الأخرى

، فلا تناقض بينهما ، مثل : الأربعة نصف ، أي : بالإضافة إلى الثمانية ، الأربعة ليست بنصف ، أي : بالإضافة إلى العشرة .

تنبيه:

هذه الوحدات الثمان هي المشهورة بين المناطقة. وبعضهم يضيف إليها (وحدة الحمل) من ناحية كونه حملاً أولياً أو حملاً شايعاً. وهذا الشرط لازم، فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل، فلو كان الحمل في إحداهما أولياً وفي الأخرى شايعاً، فإنه يجوز أن يصدقا معاً، مثل قولهم (الجزئي جزئي) أي بالحمل الأولي (الجزئي ليس بجزئي) أي بالحمل الشايع، لأن مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي، فإنه يصدق على كثيرين.

الشرح:

هذه الأمور الثمانية أو قل الوحدات الثمان هي التي كانت مشهورة بين المناطقة قبل زمان صدر المتألهين ، فقد تفطن رضوان الله تعالى عليه إلى وحدة تاسعة وهي وحدة الحمل ، فلكي يحصل التناقض بين قضيتين لا

بد من الاتحاد في الحمل أيضاً فلو اختلف الحمل بين القضيتين بأن يكون في القضية الأولى الحمل شايعاً مثلاً وفي الثانية الحمل أولياً فلا تناقض حينئذ، فمثلاً قضية: الجزئي جزئي، ولنفرض أن المراد من الحمل فيه هو الحمل الشايع ، و قضية : الجزئي ليس بجزئي، و لنفرض أن الحمل المراد في هذه القضية هو الحمل الأولي. فلا تناقض بين هاتين القضيتين ، لاختلاف الحمل.

بل إنهما معاً صادقتان :

أما القضية الأولى ، لأن الحمل الشايع النظر فيه إلى المصاديق فالمفهوم بلحاظ مصاديقه جزئي لأنه إن وجد في عالم الحس - الخارج - يكون مقيداً بقيود الزمان والمكان وسائر المشخصات الأخرى فحينئذ لا يمكن أن يكون كلياً لأنه لا يصدق إلا على فرد واحد، والجزئي هو ما يمتنع صدقه على كثيرين.

أما القضية الثانية، فلأن مفهوم الجزئي مندرج ضمن دائرة الكليات. فبغداد يصدق عليها مفهوم الجزئي والقاهرة وكتاب منطق الشيخ المظفر ونهر النيل ونحو ذلك فالجميع جزئي فلم يمتنع فرض مفهوم الجزئي على كثيرين، و الكلي ما لا يمتنع صدقه على كثيرين.

نعم، لو قلت: الجزئي جزئي بالحمل الأولي والجزئي ليس بجزئي بالحمل الأولي وقع التناقض.

❖ ❖ ❖

الاختلاف:

قلنا: لابد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة. وهي (الكم والكيف والجهة).

الاختلاف بالكم والكيف:

أما الاختلاف بالكم والكيف فمعناه أن إحداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة، وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية. وعليه:

الموجبة الكلية... نقيض... السالبة الجزئية

الموجبة الجزئية ... نقيض ... السالبة الكلية

لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معاً. ولو كانتا كليتين لجاز أن يكذبا معاً، كما لو كان الموضوع أعم على ما مثلنا سابقاً. ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معاً، كما لو كان الموضوع أيضاً أعم. نحو: بعض المعدن حديد. وبعض المعدن ليس بحديد.

الشرح:

الأمور التي يجب فيها الاختلاف :

من الشروط التي يجب تحققها لكي يتحقق التناقض بين القضايا

بالإضافة لما تقدم هو الاختلاف في أمور ثلاثة وهذه الأمور هي:

الكم ، و الكيف ، والجهة ، ومعانيها قد تقدمت في الأبحاث السابقة:

١- **الكم** : بمعنى أنه إن كانت إحداهما كلية لزم أن تكون الأخرى جزئية و كذا العكس ، أما لو اتحدتا كماً فلا تناقض .

٢- **الكيف** : أي إن كانت إحدى القضيتين موجبة لزم أن تكون الأخرى سالبة وكذا العكس ، أما لو اتحدتا كيفاً فلا تناقض .

وكل من الكلية والجزئية والموجبة والسالبة ما يناقضها :

◆ فالموجبة الكلية نقيض السالبة الجزئية ، مثل : كل إنسان حيوان ، بعض الإنسان ليس حيوان .

◆ الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية ، مثل : بعض الحيوان إنسان، لا شيء من الحيوان بإنسان.

فنقيض الكلية الجزئية و بالعكس ، و نقيض الموجبة السالبة و بالعكس .

أما لو كانت كلتا القضيتين موجبتين أو سالبتين لجاز صدقهما أو كذبهما معاً.

مثال الموجبتين : كل إنسان حيوان، بعض الحيوان إنسان ، فالقضيتين صادقتين معاً . وذلك لعدم تحقق أحد شروط التناقض وهو الاختلاف في الكيف فإن كلاهما قضية موجبة .

مثال السالبتين : لا شيء من الإنسان بحجر ، بعض الإنسان ليس

بحجر، فكلا القضيتين صادقتين و لا تناقض بينهما لتخلف شرط الاختلاف وهو الأختلاف في الكيف فكلاهما سالبة .

ولو كانت كلتا القضيتين كليةً وكان الموضوع أعم مفهوماً لجاز أن يكذبا معاً ، مثل : كل حيوان إنسان، لا شيء من الحيوان بإنسان ، فكلاهما كاذبة لاتحادهما في الكم.

وجاز أن يصدقا معاً فيما لو كانتا معاً جزئيتين وكان الموضوع أعم، مثل: بعض الحيوان إنسان، بعض الحيوان ليس بإنسان. كلاهما صادقة للاتحاد في الكم.

الاختلاف بالجهة:

أما الاختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب لأن نقيض كل شيء رفعه فكما يرفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب فلابد من رفع الجهة بجهة تناقضها.

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات المعروفة فيكون لها نقيض صريح، مثل رفع الممكنة العامة بالضرورية وبالعكس، لأن الإمكان هو سلب الضرورة.

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف فلابد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها، فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقيضاً صريحاً بل لازم النقيض.

مثلا (الدائمة) تناقضها (المطلقة العامة) ولكن لا بالتناقض الصريح بل إحداهما لازمة لنقيض الأخرى، فإذا قلت: (الأرض متحركة دائماً)، فنقيضها الصريح سلب الدوام، ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة، فنلتمس له جهة لازمة، فنقول: لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الأرض حاصل في زمن من الأزمنة أي (أن الأرض ليست متحركة بالفعل). وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقيض الدائمة.

وإذا قلت: (كل إنسان كاتب بالفعل)، فنقيضها الصريح أن الإنسان لم تثبت له الكتابة كذلك، أي بالفعل. ولازم ذلك دوام السلب أي (أن بعض الإنسان ليس بكاتب دائماً) وهذه دائمة وهي لازمة لنقيض المطلقة العامة.

ولا حاجة إلى ذكر تفصيل نقائض الموجهات، فلتطلب من المطولات إن أرادها الطالب على أنه في غنى عنها وننصحه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فإنها قليلة الجدوى.

الشرح:

الشرط الثالث الذي يجب تحققه هو الجهة، والتي قد مر بيانها في بحث الموجهات، قالوا: إن نقيض كل شيء رفعه، فالإنسان نقيض لا

إنسان ، وكتاب نقيض لا كتاب وهكذا ، وكذا الإيجاب فإنه يرفع السلب ، وكل نقيض للا شيء ، وبعض نقيض لليس بعض ، والسلب يرفع الإيجاب ، فلا شيء نقيض كل ، و ليس بعض نقيض بعض ، فإن الجهة أيضاً ترفع الجهة ، أي لكل جهة نقيضها وهذا يختلف باختلاف الجهات .

- ◆ الممكنة العامة نقيض الضرورة المطلقة .
- ◆ الحينية الممكنة نقيض المشروطة العامة .
- ◆ الممكنة الوقتية نقيض الوقتية المطلقة .
- ◆ الممكنة المنتشرة نقيض المنتشرة المطلقة .
- ◆ المطلقة العامة نقيض الدائمة المطلقة .
- ◆ الحينية المطلقة نقيض العرفية العامة .

ولتوضيح الفكرة نذكر لنقض الضرورةالمطلقة بالممكنة العامة مثالاً وباقي نقائض الموجهات يمكن للطالب مراجعة بحث الموجهات ويطبق الأمثلة .

المثال : كل إنسان حيوان بالضرورة ، نقيضها ، بعض الإنسان ليس حيواناً بالإمكان العام فالجهة في القضية الأولى هي الضرورة ونقيض الضرورة كما تقدم هو الإمكان العام.

تنبيهان:

١- بعض القضايا لا تكون لجهتها نقيض معلوم فحينئذ نأتي بجهة معلومة ونأخذ لازمها المنافي لها فتكون لازماً للنقيض لا نفسه، مثالها: القمر

متحرك دائماً، فنفي جهة الدوام هو سلب الدوام و من المعلوم عدم وجود جهة اسمها سلب الدوام، فلأجل نقضها نأتي بجهة يلازم عملها سلب الدوام وهي «المطلقة العامة» فيكون نقيض «القمر متحرك دائماً»«القمر متحرك بالفعل».

ومثل : المطلقة العامة نقيضها الصريح غير معلوم لدينا فيجب البحث عن لازم نقيض المطلقة العامة فنقول المطلقة العامة تحكي عن وجود وثبوت ونقيض الوجود والثبوت هو العدم والنفي، فمثلاً: كل إنسان كاتب بالفعل، نقيضها، بعض الإنسان ليس بكاتب دائماً.

٢- البحث عن نقيض الجهة هو فيما لو كانت الجهة معلومة أما لو كانت غير معلومة فلا حاجة ولا فائدة من البحث عنها.

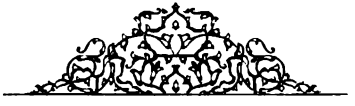

من ملحقات التناقض

التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد:

تقدم أن التناقض في المحصورات الأربع يقع بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية، وبين الموجبة الجزئية والسالبة الكلية، أي بين المختلفتين في الكم والكيف.

ويبقى أن تلاحظ النسبة بين البواقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط، ومعرفة هذه النسب تنفع أيضاً في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي:

وعليه نقول : المحصورتان إن اختلفتا كماً وكيفاً فهما المتناقضتان وقد تقدم التناقض. وإن اختلفتا في أحدهما فقط فعلى ثلاثة أقسام:

١- المتداخلتان : وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجبتين أو السالبتين. وسميتا متداخلتين لدخول إحداهما في الأخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية.

ومعنى ذلك : أن الكلية إذا صدقت، صدقت الجزئية المتحدة

معها في الكيف ولا عكس.

ولازم ذلك أن الجزئية إذا كذبت، كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ولا عكس.

مثلاً «كل ذهب معدن» فإنها صادقة ولابد أن تصدق معها «بعض الذهب معدن» قطعاً.

ومثل «بعض الذهب أسود» فإنها كاذبة ولابد أن تكذب معها «كل ذهب أسود».

الشرح:

تقدم أن العبرة من القضايا هي الحملية المحصورة ، وأن القضيتين المحصورتين سواء كانتا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين ، **تارة** تختلفان في الكم و الكيف معاً و هاتان القضيتان هما المتناقضتان ، وهذا ما تقدم الكلام عنه ، **وأخرى** تختلفان في أحدهما فقط - إما كماً أو كيفاً - وهذا الاختلاف يتصور على أنحاء ثلاثة ، هي :

المتداخلتان : هما القضيتان المتحدتان موضوعاً و محمولاً وكيفاً المختلفتان كماً . أي إن كانت إحدى القضيتين موجبة كانت الآخر موجبة أيضاً ، و كذا العكس، ولو كانت إحداهما كلية كانت الأخرى جزئية ، وكذا بالعكس .

وتسميتهما ب ـ « المتداخلتين » لأن طبيعة القضية الجزئية أن تكون فيضمن القضية الكلية، فالفرد دائماً ضمن الكل،فقضية: كل إنسان حيوان، تتضمن القضية الجزئية ، بعض الإنسان حيوان .

العلاقة بين القضيتين المتداخلتين:

يمكن بيان نوع العلاقة بين المتداخلتين بما يلي:

أولاً : إذا صدقت القضية الكلية صدقت الجزئية المتحدة معها في الكيف ، و لا عكس ؛ لأن الحكم الثابت لجميع الأفراد هو بالتأكيد ثابت للبعض .

فقولك : كل ذهب معدن ، كلية صادقة ، و لابد أن تصدق معها « بعض الذهب معدن » قطعاً ، لأن الجزئية في ضمن القضية الكلية .

أما قولك : « بعض الحيوان إنسان » وهي قضية صادقة ، لكن لا يلزم من صدق الجزئية الموجبة صدق الكلية الموجبة : « كل حيوان إنسان » ، وهذا هو معنى قول المصنف رحمه الله : « و لا عكس » .

ثانياً : اللازم من صدق الكلية عند صدق الجزئية المتحدة معها في الكيف : هو إذا كذبت الجزئية ، كذبت الكلية المتحدة معها في الكيف ، و لا عكس .

فمثلاً : « بعض الإنسان حجر» جزئية موجبة كاذبة ، لأن النسبة بين الإنسان والحجر هي التباين فلا يجتمعان في فرد خارجاً أما مفاد الموجبة الجزئية هو اجتماع المحمول والموضوع في فرد خارجاً وهذا خلف

كونهما متباينان ، فتكذب الكلية الموجبة «كل إنسان حجر» أيضاً لنفس النكتة المتقدمة وهي تباين الطرفين - الإنسان والحجر - .

ثالثاً : إذا كذبت الكلية لا يلزم كذب الجزئية ، مثلاً قولك : «كل حيوان إنسان» كلية كاذبة لكن قضية «بعض الحيوان إنسان» صادقة فلا ملازمة ، وهذا معنى قول المصنف رحمه الله « و لا عكس » .

٢- المتضادتان : وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا كليتين، وسميتا متضادتين لأنهما كالضدين يمتنع صدقهما معا ويجوز أن يكذبا معاً.

ومعنى ذلك أنه إذا صدقت إحداهما لابد أن تكذب الأخرى ولا عكس، أي لو كذبت إحداهما لا يجب أن تصدق الأخرى.

فمثلاً إذا صدق (كل ذهب معدن) يجب أن يكذب (لا شيء من الذهب بمعدن).

ولكن إذا كذب (كل معدن ذهب) لا يجب بأن يصدق (لا شيء من المعدن بذهب) بل هي كاذبة في المثال.

الشرح:

النوع الثاني من القضايا الملحقة بالتناقض هي:

المتضـــادتان : وهمـا القضـيتان المتحـدتان موضـوعاً و محمـولاً ، المختلفتان كيفاً دون الكم وكانتا كليتين ، فلو كانتا جزئيتين أو موجبتين أو سالبتين فلا يتحقق التضاد.

وسميتا « متضـادتين ؛ لامتنـاع صـدق القضـيتين معـاً أمـا كـذبهما معـا فجائز . فالضدان لا يمكن أن يصدقا معاً فلا يمكن أن يكـون المـاء فـي آن واحد حاراً و بارداً ، كما يمكن أن يكذبا فيمكن أن يكون الجدار لا أسـود ولا أبيض، كما لو كان أصفر ، فالقضيتان المتضادتان لهما حكم الضدين.

العلاقة بين القضيتين المتضادتين:

يمكن بيان نوع العلاقة بين القضيتين المتضادتين بالنحو الآتي:

أولاً : إذا صدقت إحداهما لابد أن تكـذب الأخـرى ، و لا عكـس . فمثلاً : كل إنسان حيوان ، قضية صادقة فلا بد من أن تكـذب ضـدها وهـي السالبة الكلية « لا شيء من الإنسان بحيوان » .

ثانياً : إذا كذبت إحدى القضيتين المتضادتين لا يلزم كـذب القضـية الأخرى . فمثلاً : «كل حيوان طائر» قضية كاذبة لا يلـزم مـن كـذبها كـذب القضية المضـادة لهـا « لا شـيء مـن الحيـوان بطـائر» فالقضـية المضـادة لهـا

يمكن أن تصدق كما يمكن أن تكذب.

٣- الداخلتان تحت التضاد: وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا جزئيتين. وإنما سميتا داخلتين تحت التضاد لأنهما داخلتان تحت الكليتين، كل منهما تحت الكلية المتفقة معها في الكيف من جهة، ولأنهما على عكس الضدين في الصدق والكذب، أي أنهما يمتنع اجتماعهما على الكذب ويجوز أن يصدقا معاً.

ومعنى ذلك: أنه إذا كذبت إحداهما لابد أن تصدق الأخرى ولا عكس، أي أنه لو صدقت إحداهما لا يجب أن تكذب الأخرى.

فمثلاً إذا كذب (بعض الذهب أسود) فإنه يجب أن يصدق (بعض الذهب ليس بأسود).

ولكن إذا صدق (بعض المعدن ذهب) لا يجب أن يكذب (بعض المعدن ليس بذهب)، بل هذه صادقة في المثال.

الشرح:

النوع الثالث من القضايا التي ألحقت بالمتناقضتين هو:

الدخول تحت التضاد : هما القضيتان المتحدتان موضوعاً و محمولاً المختلفتان كيفاً دون الكم وكانتا جزئيتين .

و إنما سميتا « داخلتين تحت التضاد » لأن كلاً منهما داخل تحت

الكلية المتفقة معها في الكيف من جهة ، و لامتناع اجتماعهما على الكذب و جواز صدقهما معاً من جهة أخرى .

فعلى هذا تكون نوع العلاقة بين القضيتين الداخلتين تحت التضاد هي:

أولاً : إذا كذبت إحداهما لابد أن تصدق الأخرى ، و لا عكس .

فمثلاً : « بعض الفرس إنسان » قضية كاذبة ، كذبها يستلزم صدق القضية الثانية المضادة لها « بعض الفرس ليس بإنسان » .

ثانياً : لو صدقت إحداهما لا يجب أن تكذب الأخرى . فمثلاً : « بعض المعدن ذهب » قضية صادقة وصدق القضية الأولى لا يستلزم كذب القضية الثانية المضادة لها « بعض المعدن ليس بذهب » وهذا هو معنى « لا عكس » .

تنبيهان

١- ما ذكر من إجراء حكم الضدين على القضيتين المتضادتين كذلك يجري على القضيتين الداخلتين تحت التضاد .

٢- الاختلاف بين القضيتين المتضادتين والداخلتين تحت التضاد هو أن المتضادتين قضيتان كليتان والداخلتين تحت التضاد قضيتان جزئيتان.

العكوس

[مقدمة]

سبق في أول هذا الفصل أن قلنا: أن الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبة إلى أن يبرهن على قضية أخرى لها علاقة مع مطلوبة يستنبط من صدقها [صدق القضية الثانية] صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق. وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية و(عكسها المستوي) وبينها وبين (عكس نقيضها). فنحن الآن نبحث عن القسمين:

الشرح:

فيما مضى قلنا أن في بعض الأحيان يصعب على المستدل إثبات مطلوبه بشكل مباشر، فيضطر إلى الاستدلال على القضية التي يريد إثباتها إلى قضية ثانية تلازمها وهذا التلازم له أنحاء مختلفة:

فتارة، يكون التلازم بين القضية الأولى و الثانية تلازماً في الكذب، بمعنى متى ما صدقت إحداهما كذبت الأخرى وقلنا إن هذا النوع من

العلاقة هو التناقض وهذا ما كان في الأبحاث السابقة الكلام عنه.

وأخرى، تكون العلاقة بين القضية الأولى والثانية تلازم في الصدق أي أن صدقت الأولى صدقت الثانية ، وهذا هو مبحث العكوس.

❖ ❖ ❖

العكس المستوي:

أما العكس المستوي فهو: «تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق».

أي أن القضية المحكوم بصدقها تحول إلى قضية تتبع الأولى في الصدق وفي الإيجاب والسلب، بتبديل طرفي الأولى بأن يجعل موضوع الأولى محمولاً في الثانية والمحمول موضوعاً، أو المقدم تالياً والتالي مقدماً.

وتسمى الأولى (الأصل) والثانية (العكس المستوي). فكلمة (العكس) هنا لها اصطلاحان: اصطلاح في نفس التبديل، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

ومعنى أن العكس تابع للأصل في الصدق: أن الأصل إذا كان صادقاً وجب صدق العكس. ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب، فقد يكذب الأصل والعكس صادق. ولازم ذلك أن الأصل لا يتبع عكسه

في الصدق ولكن يتبعه في الكذب فإذا كذب العكس كذب الأصل، لأنه لو صدق الأصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه.

فهنا قاعدتان تنفعان في الاستدلال:

١-إذا صدق الأصل صدق عكسه.

٢-إذا كذب العكس كذب أصله.

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الأولى. كما علمت.

الشرح:

في ما تقدم كان الكلام عن أول أحكام القضايا وهو التناقض و ما ألحق به من قضايا والكلام في هذا البحث عن الحكم الثاني من تلك الأحكام وهو العكوس وهو كسابقه يستعمل في المورد الذي يصعب فيه إقامة الدليل على المطلوب بشكل مباشر فيعمد فيه الباحث إلى قضية أخرى يكون بينهما تلازم يستنتج من صدقها (القضية التي جيء بها) صدق القضية المطلوب إثبات صدقها، و مدار الأبحاث القادمة سيكون بحول الله وقوته منصباً على العكس المنطقي سواء المستوي منه أو النقيض، وشروطه وطرق تأليفه.

أنواع العكس:

للعكس بالمعنى المنطقي ثلاثة أنواع، هي:

١- العكس المستوي .

٢- عكس النقيض الموافق .

٣- عكس النقيض المخالف .

العكس المستوي:

وهو بمثابة الحكم الثاني من أحكام القضايا وطريقة تأليفه تتضح من التعريف الذي ذُكر له وهو: «تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف و الصدق» .

فمثلاً : كل إنسان حيوان ، نحاول البرهنة على صدقها بإقامة الاستدلال غير المباشر مستخدمين طريقة العكس المستوي فنعكس القضية الأولى بالعكس المستوي إلى قضية ثانية هذه القضية الثانية تلازم الأولى في الصدق ، وعكس الأولى هو : بعض الحيوان إنسان ، فكما ترى أن الموضوع وهو ـ الإنسان ـ في القضية الأولى جُعل محمولاً في الثانية، والمحمول وهو ـ الحيوان ـ في القضية الأولى جُعل موضوعاً في الثانية ، وبما أن الأولى موجبة صادقة الثانية أيضاً موجبة صادقة.

نعم ، الأولى كلية و الثانية جزئية ، و بهذا يتضح المراد من بقاء الصدق وهو صدق القضية العكس في حال كون الأصل صادقاً.

والقضية الأولى تسمى القضية الأصل و القضية الثانية تسمى العكس.

تنبيهان:

١- لا يشترط بقاء الكم في العكس المستوي ، فإن كانت القضية

الأصل كلية جاز في عكسها أن تكون كلية أيضاً وجاز أن تكون جزئية، وكذا لو كانت جزئية.

٢- ذكر المناطقة في المقام قاعدتين:

القاعدة الأولى: إذا صدق الأصل صدق عكسه.

بمعنى أنه كلما كانت القضية الأولى صادقة لزم أن تكون القضية الثانية صادقة أيضاً لأن هذا هو فرض بقاء الصدق وإلا لزم تخلف أحد شروط العكس وهو بقاء الصدق فلا يكون حينئذ عكساً.

أما لو كان الأصل كاذباً فلا يلزم كذب العكس، فمثلاً قضية: «كل حيوان إنسان» عكسها «بعض الإنسان حيوان» الأصل كاذب بلا شك أما العكس فصادق أكيداً.

القاعدة الثانية: إذا كذب العكس كذب أصله.

فمثلاً قضية : «كل حجر نبات» عكسها «بعض النبات حجر» فالأصل وعكسه معاً كاذبان، لأن فرض كذب العكس لا يخلو إما أن يكون الأصل أيضاً كاذباً وهو المطلوب أو يكون صادقاً، وفرض صدق الأصل لازمه صدق العكس أيضاً، بناء على القاعدة الأولى ، لكن هذا خلف فرض كذب العكس.

شروط العكس:

علمنا أن العكس إنما يحصل بشروط ثلاثة: تبديل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق. أما الكم فلا يشترط بقاؤه، وإنما الواجب بقاء الصدق، وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر.

والمهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه.

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقياً، ولكن لم يبقَ الصدق، فلا يسمى ذلك عكساً. بل يسمى (انقلاباً).

الشرح:

لكي نجري طريقة العكس المستوي يجب تحقق ثلاثة شروط :

الشرط الأول : تبديل الطرفين : والطرفان إما موضوع ومحمول أو مقدم و تالي :

فإن كانت القضية حملية :

- نجعل موضوع القضية الأولى محمولاً في القضية الثانية .
- نجعل محمول القضية الأولى موضوعاً في القضية الثانية .

وإن كانت القضية شرطية :

- نجعل مقدم القضية الأولى تالياً في القضية الثانية .
- نجعل تالي القضية الأولى مقدماً في القضية الثانية .

الشرط الثاني : بقاء الكيف :

فإن كانت القضية الأولى - الأصل - موجبة لزم أن تكون القضية الثانية – العكس - موجبة أيضاً ، وكذا لو كانت القضية الأصل سالبة .

الشرط الثالث : بقاء الصدق :

بمعنى إن كانت القضية الأولى - الأصل –صادقة لزم أن تكون القضية الثانية - العكس – صادقة أيضاً .

تنبيهان:

١- لو تبدل الطرفان و بقي الكيف دون بقاء الصدق ، فلا يسمى هذا عكساً بل - انقلاباً - .

٢- الكم يدور مدار بقاء الصدق فإن لزم بقاء الكم على حاله في الأصل والعكس لبقاء الصدق وجب بقاؤه، وإن لزم اختلافه في العكس عما هو عليه في الأصل لبقاء الصدق وجب أيضاً.

❖ ❖ ❖

للمطالعة

الاستدلال هو الموضوع الرئيسي للدراسات المنطقية على اختلاف أنواعها، ولذا فإن لدينا صوراً متعددة للاستدلال تقابل الأشكال المختلفة للمنطق.

ونحن نعلم أن لدينا ثلاثة أشكال رئيسية للمنطق هي:

١ - المنطق الصوري.

٢ - المنطق الاستقرائي.

٣ - المنطق الرياضي، أو المسمى بالرمزي.

أما الشكل الأول من المنطق الذي صدر ابتداءً من أرسطو فيهتم بدراسة صورتي الاستدلال المباشر والاستدلال غير المباشر.

أما المنطق الاستقرائي فيدرس صورة الاستدلال الاستقرائي من حيث طبيعة مقدماته المستمدة من الملاحظات والتجارب والعلاقة بين المقدمات والنتيجة.

أما المنطق الرياضي فيدرس الاستنباط في أشد درجاته صورية ورمزية، وكيفية البرهنة على النظريات بطريقة رياضية.

الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية:

أي أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية. والموجبة الجزئية تنعكس كنفسها. فإذا قلت:

كل حـ ب فعكسها:ع ب حـ

و ع حـ ب فعكسها: ع ب حـ

ولا ينعكسان [أي الموجبتان] إلى كل ب حـ

البرهان:

١- في الكلية: أن المحمول فيها إما أن يكون أعم من الموضوع أو مساوياً له.

وعلى التقديرين تصدق الجزئية قطعاً لأن الموضوع في التقديرين يصدق على بعض أفراد المحمول، فإذا قلت:

«كل ماء سائل» يصدق «بعض السائل ماء»، و«كل إنسان ناطق» يصدق «بعض الناطق إنسان».

ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير، لأن الموضوع في التقدير الأول لا يصدق على جميع أفراد المحمول، لأنه أخص من المحمول، فإذا قلت:

«كل سائل ماء» فالقضية كاذبة وهو المطلوب.

الشرح:

أنواع انعكاس القضايا في العكس المستوي:

تقدم أن القضايا المحصورة إما كلية أو جزئية وكل منهما إما موجبة أو سالبة، فالقضايا المحصورة أربع وهذا ما قد تقدم بيانه والكلام الآن هو في كيفية انعكاس هذه المحصورات بطريقة العكس المستوي وهل أن جميعها لها عكس أو لا، فنقول:

الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية :

معنى كون القضية « موجبة كلية » هو صدق المحمول على جميع أفراد الموضوع فمثلاً تقول : كل إنسان حيوان ، معناه أن الحيوان الذي هو المحمول يصدق على جميع أفراد الإنسان الذي هو الموضوع ، فكل فرد من أفراد الإنسان هو حيوان .

ولكي تكون القضية موجبة كلية ، أي : لكي يصدق المحمول على جميع أفراد الموضوع يجب أن يكون المحمول إما أعم من الموضوع أو مساوياً له .

مثال الأعم : كل إنسان حيوان .

مثال المساوي : كل إنسان ناطق .

◆ فعكس الموجبة الكلية إلى موجبة جزئية ، يستلزم صدق العكس على كل تقدير أي سواء كان الموضوع أعم مفهوماً من المحمول أو مساوياً له ، مثل :

١- كل إنسان حيوان ، عكسها ، بعض الحيوان إنسان ، العكس صادق .

٢-كل إنسان ناطق ، عكسها ، بعض الناطق إنسان ، العكس صادق .

◆ وعكس الموجبة الكلية إلى موجبة كلية مثلها لا يستلزم منه بقاء الصدق دائماً مما لا يصير عكسها قاعدة عامة : « كلما عكست الموجبة الكلية إلى مثلها لزم صدق العكس» لكذبها في بعض الموارد وهو فيما إذا كان المحمول أعم أما إن كان مساوياً فهي تصدق ، مثاله :

١- كل إنسان حيوان ، عكسها ،كل حيوان إنسان ، العكس كاذب .

٢- كل إنسان ناطق ، عكسها ،كل ناطق إنسان ، العكس صادق .

◆ وعكس الموجبة الكلية إلى سالبة كلية يستلزم كذب العكس دائماً ، مثاله :

١- كل إنسان حيوان ، عكسها ، لا شيء من الحيوان بإنسان ، العكس كاذب .

٢- كل إنسان ناطق ، عكسها ، لا شيء من الناطق بإنسان ، العكس كاذب .

◆ الموجبة الكلية لا تنعكس إلى سالبة جزئية لاستلزامها الكذب في بعض الموارد ، مثل :

١- كل إنسان حيوان ، عكسها ، ليس بعض الحيوان بإنسان ، العكس صادق .

٢- كل إنسان ناطق ، عكسها ، ليس بعض الناطق بإنسان ، العكس كاذب .

❖ ❖ ❖

٢- وفي الجزئية: إما أن يكون المحمول أعم مطلقاً من الموضوع أو أخص مطلقاً، أو أعم من وجه، أو مساوياً. وعلى بعض هذه التقادير وهو التقدير الأول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية، لأنه إذا كان المحمول أعم مطلقاً أو من وجه فإن الموضوع لا يصدق على جميع أفراد المحمول إنما يصدق لو كان أخص أو مساوياً. أما عكسه إلى الموجبة الجزئية فإنه يصدق على كل تقدير، فإذا قلت:

بعض السائل ماء يصدق بعض الماء سائل

وبعض الماء سائل يصدق بعض السائل ماء

وبعض الطير أبيض يصدق بعض الأبيض طير

وبعض الإنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان

الشرح:

الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية مثلها :

إن المحمول في القضية الموجبة الجزئية يمكن تصوره على أنحاءٍ أربعة ، هي :

١- أن يكون أعم مطلقاً من الموضوع ، مثل : بعض الإنسان حيوان . فالحيوان أعم مطلقاً .

٢- أن يكون أخص مطلقاً من الموضوع ، مثل : بعض الإنسان الكاتب . فالكاتب أخص مطلقاً .

٣- أن يكون أخص من وجه من الموضوع ، مثل : بعض الكاتب عراقي .

فالعراقي تارة يكون كاتباً وأخرى لا ، و الكاتب تارة يكون عراقياً وأخرى ليس عراقياً .

٤- أن يكون مساوياً للموضوع ، مثل : بعض الإنسان ناطق . فالناطق مساوٍ دائماً للإنسان .

فعكس الموجبة الجزئية إلى موجبة كلية يستلزم الكذب في بعض الموارد و الصدق في موارد أخر مما لا يصيرها قاعدة عامة : « كلما عكست الموجبة الجزئية إلى موجبة كلية صدق العكس» مثل :

١- بعض الإنسان حيوان ، عكسها ، كل حيوان إنسان . فهي كاذبة .

٢- بعض الإنسان الكاتب ، عكسها ، كل كاتب إنسان . فهي صادقة .

٣- بعض الكاتب عراقي ، عكسها ، كل عراقي كاتب . فهي كاذبة .

٤- بعض الإنسان ناطق ، عكسها ،كل ناطق إنسان . فهي صادقة .

أما عكس الموجبة الجزئية إلى موجبة جزئية مثلها يلزم صدق العكس على كل تقدير ، مثل :

١- بعض الإنسان حيوان ، عكسها ، بعض الحيوان إنسان . العكس صادق .

٢- بعض الإنسان كاتب ، عكسها ، بعض الكاتب إنسان . العكس صادق .

٣- بعض الكاتب عراقي ، عكسها ، بعض العراقي كاتب . فهي صادقة .

٤- بعض الإنسان ناطق ، عكسها ، بعض الناطق إنسان . فهي صادقة .

السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية:

فيبقى الكم والكيف معاً، فإذا صدق قولنا:

لا شيء من الحيوان بشجر صدق لا شيء من الشجر بحيوان.

والبرهان واضح: لأن السالبة الكلية لا تصدق إلا مع تباين الموضوع والمحمول تبايناً كلياً. والمتباينان لا يجتمعان أبداً، فيصح سلب كل منهما عن جميع أفراد الآخر، سواء جعلت هذا موضوعاً أو ذاك موضوعاً.

وللتدريب على إقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الأمر بالصورة الآتية: المفروض لا ب حـ قضية صادقة، المدعى لا حـ ب صادقة أيضاً.

البرهان: لو لم تصدق لا حـ ب لصدق نقيضها ع حـ ب [لأن النقيضان لا يكذبان معاً]

ولصدق ع ب حـ (العكس المستوي للنقيض)

وإذا لاحظنا هذا العكس المستوي (ع ب حـ) ونسبناه الى الأصل (لا ب حـ) وجدناه نقيضاً له، فلو كان (ع ب حـ) صادقاً وجب أن يكون (لا ب حـ) كاذباً، مع أن المفروض صدقه.

فوجب أن تكون لا حـ ب صادقة وهو المطلوب.

الشرح:

السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية مثلها :

لو كانت القضية الأصل هي : لا شيء من الإنسان بحجر ، فلكي يكون عكسها صادقاً يجب أن يكون العكس سالبة كلية أيضاً فيكون عكسها هو : لا شيء من الحجر بإنسان .

لأن معنى أن القضية سالبة كلية هو أن المحمول لا يصدق على أي فرد من أفراد الموضوع و الموضوع كذلك مما يعني إن بينهما تبايناً كلياً .

و لا تنعكس السالبة الكلية إلى موجبة سواء كانت كلية أو جزئية ، لأنه يلزم تخلف الشرط الثاني من شروط صحة العكس وهو بقاء الكيف ، فلكي يصح العكس يجب بقاء الكيف فإن كان الأصل موجباً لزم أن يكون العكس موجباً أيضاً و لو كان الأصل سالباً لزم أن يكون العكس سالباً كذلك .

البرهان : على أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية مثلها :

البرهان بطريقة عكس المستوي:

لو فرضنا أن القضية «لا شيء من الحيوان بحجر» صادقة، لأن عكسها وهو «لا شيء من الحجر بالحيوان» صادقة أيضاً. فنقول:

لو لم تصدق «لا شيء من الحيوان بحجر» لصدق نقيضها «بعض الحيوان بحجر» لأن الموجبة الجزئية نقيض السالبة الكلية، والنقيضان لا يكذبان معاً.

ولو صدقت «بعض الحيوان بحجر» لزم صدق «بعض الحجر حيوان» لأنها عكسها وتقدم إذا صدق الأصل صدق عكسه.

وهذا العكس «بعض الحجر حيوان» وهو نقيض «لا شيء من الحيوان بحجر»المفروض صدقها فإذا كانت صادقة لزم كذب نقيضها وهو «بعض حجر حيوان» لأن النقيضين لا يصدقان معاً.

إذن : لا يمكن عكس السالبة الكلية إلى موجبة جزئية.

❖ ❖ ❖

تعقيب:

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال لأنا لابد أن نرجع في هذا البرهان إلى الوراء، فنقول: المفروض أن لا ب حـ صادقة فتكذب ع ب حـ نقيضها

وهذا النقيض عكس ع حـ ب فيكذب أيضاً.

لأنه إذا كذب العكس كذب الأصل (القاعدة الثانية)

وإذا كذب هذا الأصل أعني ع حـ بصدق نقيضه لا حـ ب وهو المطلوب.

فاستفدت (تارة) من صدق الأصل كذب نقيضه و(أخرى) من كذب العكس كذب أصله و(ثالثة) من كذب الأصل صدق نقيضه.

وسيمر عليك مثل هذا الاستدلال كثيراً فدقق فيه جيداً وعليك بإتقانه.

الشرح:

البرهان الذي يستخدمه المصنف رحمه الله في البرهنة على انعكاس القضايا ضمن رموز محصلها:

١- كل ح ب: رمز الكلية الموجبة.

٢- ع ح ب: رمز الجزئية الموجبة.

٣- لا ب ح: رمز الكلية السالبة.

وهذه تعبر عن رموز القضايا الأصل التي يراد عكسها. وحينئذ نقول:

إن: ع ح ب «عكس» ع ح ب. أي تنعكس إلى نفسها.

وإن: كل ح ب «عكس» ع ب ح.

وإن: ع ح ب «لا تنعكس» كل ب ح.

فيتضح قوله في المتن: لا ب ح «أي: لا شيء من الإنسان بحجر» قضية صادقة، ونقيضها: ع ب ح «بعض الحجر إنسان» قضية كاذبة. فالعكس كاذب و إذا كذب العكس كذب الأصل.- القاعدة الأولى - .

والعكس الكاذب : ع ب ح نقيضه: لا ح ب «لا شيء من الإنسان بحجر» وهو قضية صادقة. فالمصنف رحمه الله استفاد:

تارة ، من أنه إذا صدق الأصل كذب نقيضه وهي: لا ب ح، أي «لا شيء من الإنسان بحجر» أصل صادق، ونقيضه كاذب وهو: ع ب ح «بعض الحجر إنسان».

وأخرى ، من إذا كذب العكس وهو: ع ب ح «بعض الحجر إنسان» كذب أصله وهو «كل إنسان حجر».

وثالثة ، من إذا كذب الأصل وهو: ع ب ح «بعض الحجر إنسان» صدق نقيضه وهو: لا ح ب «لا شيء من الإنسان بحجر».

السالبة الجزئية لا عكس لها:

أي لا تنعكس أبداً لا إلى كلية ولا إلى جزئية، لأنه يجوز أن يكون موضوعها أعم من محمولها مثل (بعض الحيوان ليس بإنسان). والأخص لا يجوز سلب الأعم عنه بحال من الأحوال لا كلياً ولا جزئياً، لأنه كلما صدق الأخص صدق الأعم معه، فكيف يصح سلب الأعم عنه، فلا يصدق قولنا (لا شيء من الإنسان بحيوان) ولا قولنا (بعض الإنسان ليس بحيوان).

الشرح:

السالبة الجزئية لا تنعكس بالعكس المستوي :

لأن انعكاسها يستلزم :

إما: تخلف الشرط الثالث من شروط العكس وهو بقاء الصدق كما لو عكست السالبة الجزئية إلى :

سالبة كلية ، مثل : ليس بعض الحيوان بناطق ، تنعكس ، لا شيء من الناطق بحيوان . العكس كذب .

سالبة جزئية ، مثل : ليس بعض الحيوان بناطق ، تنعكس ، ليس بعض الناطق بحيوان . العكس كذب .

وأما : تخلف الشرط الثاني الذي هو «بقاء الكيف » فلو عكست

السالبة الجزئية إلى موجبة كلية أو جزئية لم يبقَ الكيف و حينئذ لا يصح العكس .

و بعبارة المصنف رحمه الله:

إن السالبة الجزئية لو عكست بالعكس المستوي إلى كلية أو جزئية في كلا التقديرين يمكن أن يكون الموضوع أعم من المحمول وحينئذ لا يمكن سلب الأعم من الأخص لأنه حينئذ يكون خلف كونه أعم و بالتالي لا يمكن الخروج من عكس السالبة الجزئية بقاعدة عامة : «كلما صدق الأصل صدق العكس» .

❖ ❖ ❖

المنفصلة لا عكس لها:

أشرنا في صدر البحث إلى أن العكس المستوي يعم الحملية والشرطية: ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها لأنها أقصى ما تدل عليه تدل على التنافي بين المقدم والتالي. ولا ترتيب طبيعي بينهما، فأنت بالخيار في جعل أيهما مقدماً والثاني تالياً من دون أن يحصل فرق في البين، فسواء إن قلت: العدد إما زوج أو فرد، أو قلت: العدد إما فرد أو زوج فإن مؤداهما واحد.

فلذا قالوا: المنفصلة لا عكس لها. أي لا ثمرة فيه.

نعم لو حولتها إلى حملية فإن أحكام الحملية تشملها، كما لو

قلت في المثال مثلاً: العدد ينقسم إلى زوج وفرد فإنها تنعكس إلى قولنا: ما ينقسم إلى زوج وفرد عدد.

الشرح:

تقدم أن من طرق الاستدلال على المطلوب طريقة العكس المستوي وهي تحويل القضية الأصل إلى قضية فرع، و القضية تنقسم قسمة رئيسية إلى حملية وشرطية ، مما يعني أن كلا القضيتين يمكن عكسها بطريقة العكس المستوي، لكن هنا استدراك وهو أن الشرطية المنفصلة بالخصوص لا ثمرة من عكسها، لأن طرفيها ليس بينهما توقف كما في المتصلة، فأي طرف من أطراف المنفصلة يصدق جعله مقدماً أو تالياً، فلو عكسناها بالعكس المستوي لا يتغير شيء، فمثلاً المنفصلة القائلة: العدد الصحيح إما زوج أو فرد، لو عكسناها إلى منفصلة أخرى مفادها، العدد الصحيح إما فرد أو زوج، لم يتغير في الواقع شيء. وهذا هو معنى لا ثمرة في عكس المنفصلة.

نعم، لو اتبعنا طريقة التحويل الآتية إن شاء الله تعالى لتحويل المنفصلة إلى قضية حملية حينئذ يكون بالإمكان عكسها بالعكس المستوي لأن بين طرفيها حينئذ يكون تباين.

❖ ❖ ❖

عكس النقيض:

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدل بصدقها على صدقه. وله طريقتان:

١-طريقة القدماء، ويسمى (عكس النقيض الموافق) لتوافقه مع أصله في الكيف وهو (تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها نقيض موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف).

وبالاختصار هو: (تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف).

فالقضية: كل كاتب إنسان، تحول بعكس النقيض الموافق إلى:كل (لا إنسان) هو (لا كاتب)

٢- طريقة المتأخرين، ويسمى «عكس النقيض المخالف» لتخالفه مع أصله في الكيف وهو «تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف».

فالقضية: كل كاتب إنسان، تحول بعكس النقيض المخالف إلى:لا شيء من (اللاإنسان) بكاتب.

الشرح:

الكلام في النوع الثاني من الحكم الثاني من أحكام القضايا وهو عكس النقيض وللمناطقة قديماً و حديثاً في عكس النقيض طريقتان :

الأولى : عكس النقيض الموافق :

وهي طريقة قدماء المناطق حيث يرون أن عكس النقيض هو :

« تحويل القضية الأصل إلى أخرى »

فمثلاً : قضية «كل شاعر ناطق» نعكسها بالعكس الموافق إلى «كل لا ناطق لا شاعر» فبعد أن أبدلنا طرفي القضية الأصل، جئنا بنقيضهما ونجعل موضوع القضية الأصل محمولاً ومنقوضاً في القضية العكس ومحمول الأصل موضوعاً ومنقوضاً في العكس.

وسميت بالعكس الموافق لأن القضية الأصل و القضية العكس تتوافقان في الإيجاب و السلب .

الثانية : عكس النقيض المخالف :

وهي طريقة متأخري علماء المنطق الذين يرون أن عكس النقيض هو:

«تحويل القضية الأصل إلى أخرى » .

وهي كالطريقة الأولى إلاّ أنه يوجد بينهما فرق واحد وهو أن ننقض طرفاً واحداً فقط وهو محمول القضية الأصل.

وتسمى هذه الطريقة بالعكس المخالف لأن القضية الأصل و القضية

العكس تتخالفان إيجاباً و سلباً .

الفرق بين الطريقتين :

فالفرق بين الطريقتين بالإضافة إلى ما سيتضح من شروط كل منهما، هو أن القضية العكس على طريقة القدماء لا تناقض القضية الأصل، وعلى طريقة المتأخرين تناقضها. و في طريقة القدماء ننقض الطرفين معاً أما في طريقة المتأخرين ننقض طرفاً واحداً فقط وهو محمول الأصل.

شروط عكس النقيض الموافق :

١- نقض طرفي القضية الأصل .

٢- تبديل نقيضي الطرفين بجعل الجزء الأول ثانياً و الثاني أولاً .

٣- بقاء الصدق و الكيف .

فالقضية الأصل : «كل كاتب إنسان » تحول بعكس النقيض الموافق إلى : كل لا إنسان لا كاتب .

شروط عكس النقيض المخالف :

١- نقض الجزء الثاني فقط من الأصل .

٢- نقيض الجزء الثاني يجعل أولاً في العكس و نفس الجزء الأول يكون ثانياً في العكس .

٣- بقاء الصدق دون الكيف .

مثال :كل إنسان حيوان ، عكسها ، لا شيء من اللا حيوان بإنسان .

قاعدة عكس النقيض من جهة الكم:

حكم السوالب هنا حكم الموجبات في العكس المستوي، وحكم الموجبات حكم السوالب هناك، أي أن:

١- السالبة الكلية تنعكس جزئية: سالبة في الموافق وموجبة في المخالف.

٢-السالبة الجزئية تنعكس جزئية أيضاً: سالبة في الموافق موجبة في المخالف.

٣- الموجبة الكلية تنعكس كلية: موجبة في الموافق سالبة في المخالف.

٤- الموجبة الجزئية لا تنعكس أصلاً بعكس النقيض.

البرهان: ولابد من إقامة البرهان على كل واحد من تلك الأحكام السابقة، وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال. وقد استعملنا الأسلوب المتبع في الهندسة النظرية لإقامة البرهان. فمن ألف أسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك، وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحاً.

ويجب أن يعلم أنا نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة للاختصار وللتوضيح. في كل ما سيأتي على هذا النحو:

بَ ..... نقيض الموضوع

حـَ ..... نقيض المحمول

الشرح

القضايا بعكس النقيض :

الطريقة التي أجريناها في العكس المستوي من المقابلة بين المحصورات الأربعة ومعرفة، أي منها تنعكس إلى غيرها وأي منها تنعكس إلى نفسها و أي منها لا تنعكس أصلاً، نجريها بعينها في عكس النقيض بكلا طريقتيه الموافق والمخالف، فنقول ومن الله التوفيق:

إن القضايا السالبة - كلية أو جزئية - هنا في عكس النقيض هو بعينه حكم القضايا الموجبة - كلية أو جزئية - في العكس المستوي، فالموجبة الكلية و الجزئية في العكس المستوي تنعكس إلى موجبة جزئية، و في عكس النقيض السالبة الكلية و الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية.

تفصيل ذلك:

أما على طريقة العكس الموافق:

السالبة الكلية تنعكس سالبة جزئية :

لا شيء من الإنسان بحجر ، تنعكس ، بعض اللا حجر ليس بإنسان

السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية :

بعض الإنسان ليس بأبيض ، تنعكس ، بعض اللا أبيض ليس بلا إنسان .

الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة كلية :

كل إنسان حيوان ، تنعكس ،كل لا حيوان لا إنسان .

الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق .

بعض الإنسان أبيض ، لا تصدق كل لا أبيض لا إنسان ، كما لا تصدق بعض اللا أبيض لا إنسان .

أما على طريقة عكس المخالف :

السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية :

لا شيء من الإنسان بحجر ، تنعكس ، بعض اللا حجر إنسان .

السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية :

بعض الإنسان ليس بأبيض ، تنعكس ، بعض اللا أبيض إنسان .

الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية :

كل إنسان ناطق ، تنعكس، لا شيء من اللا ناطق إنسان .

الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض المخالف .

❖ ❖ ❖

برهان عكس السالبة الكلية:

فلأجل إثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين

: برهاناً على عكسها بالموافق وبرهاناً على عكسها بالمخالف ، فنقول:

أولا : المدعى أنها تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس سالبة كلية فهنا مطلوبان، أي أنه إذا صدقت . لا ب حـ صدقت س حـَ بَ (المطلوب الأول)

ولا تصدق لا حـَ بَ (المطلوب الثاني)

البرهان : إن من المعلوم:

١- أن السالبة الكلية لا تصدق إلا إذا كان بين طرفيها تباين كلي، وهذا بديهي.

٢- أن النسبة بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي وقد تقدم البرهان على ذلك في بحث النسب في الجزء الأول.

٣- أن مرجع التباين الجزئي إلى سالبتين جزئيتين كما أن مرجع التباين الكلي إلى سالبتين كليتين. وهذا بديهي أيضاً. وينتج من هذه المقدمات الثلاث أنه:

إذا صدق لا ب حـ (أي يكون بين الطرفين تباين كلي)

صدقت س بَ جـَ السالبة الجزئية بين النقيضين

وصدقت أيضاً س حـَ بَ السالبة الجزئية بين النقيضين وهو (المطلوب الأول)

ثم يفهم من المقدمة الثانية أن التباين الكلي لا يتحقق دائماً بين نقيضي المتباينين إذ ربما يكون بينهما العموم والخصوص من وجه.

أي أن السالبة الكلية بين نقيضي المتباينين لا تصدق دائماً.

أو فقل لا تصدق دائماً لا حـَ بَ (المطلوب الثاني)

الشرح:

البرهان على طريقة العكس الموافق:

قبل إقامة الدليل على المطلوبين ذكّر المصنف رحمه الله بجملة أمور هي بمثابة القواعد تقدم الكلام عنها جميعاً، وهي:

الأولى: لا تصدق السالبة الكلية إلاّ إذا كان بين طرفيها تباين كلي.

بمعنى أن المحمول لا يصدق على أي فرد من أفراد الموضوع و كذا العكس فلا يصدقان على فرد خارجاً، فقولك: «لا شيء من الإنسان بنبات» امتناع وجود فرد خارجاً يجمع كلا العنوانين (الإنسان والنبات).

الثانية: إن النسبة بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي، بمعنى أنه يوجد فرد يجمع كلا العنوانين، مثل: الإنسان و النبات متباينان تبايناً كلياً ونقيضاهما اللا نبات و اللا إنسان بينهما تباين جزئي أي عموم من وجه، فهما يجتمعان في الفرس فهو يصدق عليه لا نبات و لا إنسان، وما كان بينهما عموم من وجه لا يصح سلب أحدهما عن الآخر سلباً كلياً.

الثالثة : مرجع التباين الجزئي إلى سالبتين جزئيتين ، ومرجع التباين الكلي إلى سالبتين كليتين.

مثال السالبتين الجزئيتين : بعض اللا نبات ليس لا إنسان، بعض اللا إنسان ليس لا نبات.

مثال السالبتين الكليتين : لا شيء من الإنسان بنبات، لا شيء من النبات بإنسان.

فنقول : في برهان المطلوب الأول : « السالبة الكلية تنعكس إلى سالبة جزئية »[1] لأن النسبة بين موضوع ومحمول السالبة الكلية «تباين كلي» والنسبة بين نقيضي المتباينين تباين كلي هو «تباين جزئي» مما يعني أن هناك فرداً يجمع كلا العنوانين ومعنى هذا أن السلب جزئي، وهو معنى السالبة الجزئية.

ونقول: في برهان المطلب الثاني «السالبة الكلية لا تنعكس بالموافق سالبة كلية» لأن من شروط عكس النقيض الموافق بقاء الصدق ولو كان عكس السالبة الكلية سالبة كلية لزم كذب العكس .

فمثلاً : لا شيء من الحيوان بحجر ، لو عكسناها إلى « لا شيء من اللا حجر بلا حيوان » قضية كاذبة فإن النبات يصدق عليه كلا العنوانين مما

---

(١)لا نفرض انعكاس السالبة الكلية ولا الجزئية إلى موجبة كلية أو جزئية بعكس النقيض الموافق لأن من شروطه بقاء الكيف، بمعنى إن كان الأصل سالبة العكس أيضاً سالبة وإن كان موجبة فالعكس موجبة.

يعني أن تباينهما ليس تبايناً كلياً .

إذن : السالبة الكلية لا تنعكس إلى سالبة كلية ، بعكس النقيض الموافق .

❖ ❖ ❖

ثانياً : المدعى أن السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس موجبة كلية فهنا مطلوبان أي أنه:

إذا صدقت : لا ب حـَ

صدقت : ع حـَ ب (المطلوب الأول)

ولا تصدق : كل حـَ ب(المطلوب الثاني)

البرهان : لما كان بين ب حـ تباين كلي كما تقدم فمعناه أن أحدهما يصدق مع نقيض الآخر.

أي أن ب يصدق مع حـَ وإذا تصادق ب و حـَ صدق على الأقل ع حـَ ب (المطلوب الأول)

ثم أنه تقدم أن نقيضي المتباينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه فيصدق على هذا التقدير: حـَ مع ب، ولا يصدق حينئذ حـَ مع ب والا لاجتمع النقيضان ب بَ

فلا يصدق كل حـَ ب (المطلوب الثاني)

الشرح:

البرهان على طريقة العكس المخالف:

وهنا أيضاً مطلوبان:

الأول : انعكاس السالبة الكلية إلى موجبة جزئية.

الثاني : عدم انعكاس السالبة الكلية إلى موجبة كلية.

نقول : في برهان المطلوب الأول «السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية» إن بين موضوع ومحمول السالبة الكلية تبايناً كلياً بمعنى أنه لا يوجد فرد جامع للعنوانين - الحجر والنبات - وبين نقيضي المتباينين تبايناً جزئياً بمعنى أنه يوجد فرد جامع لكلا العنوانين، فلا الحجر ولا النبات يجتمعان في الإنسان، وأحد المتباينين - الحجر أو النبات - يصدق مع نقيض الآخر فالحجر يصدق مع اللا نبات وكذا العكس فحينئذ تصدق الموجبة الجزئية «بعض اللاحجر ناطق» و«بعض اللا نبات حيوان».

ونقول : في برهان المطلوب الثاني «السالبة الكلية لا تنعكس إلى موجبة كلية » لأن لازم ذلك كذب العكس و الحال أن الأصل إن كان صادقاً لزم صدق الأصل أيضاً .

بيان ذلك : إن كون القضية سالبة كلية هو عدم صدق المحمول على أي فرد من أفراد الموضوع فمثلاً : لا شيء من الإنسان بحجر ، معنى هذا أن الحجر لا يصدق على أي فرد يصدق عليه إنسان ، و كذلك العكس

، فبين الموضوع و المحمول تباين كلي ، وبين نقيضي المتباينين كلياً تباين جزئي ، أي أنه يوجد فرد يجتمع فيه العنوانان ، مثل : اللا حجر و اللا إنسان بينهما عموم من وجه يجتمعان في الفرس فهو لا حجر و لا إنسان .

ولو عكست السالبة الكلية إلى موجبة كلية لزم عدم صدقها في بعض الموارد و التي منها :

لا شيء من الحجر بإنسان ، عكسها بحسب الفرض ، كل لا إنسان حجر ، وهي كاذبة بالفرس فهو لا إنسان و لا حجر .

❖ ❖ ❖

برهان عكس السالبة الجزئية:

ولأجل إثبات عكس السالبة الجزئية بعكس النقيض أيضاً نقيم برهانين للموافق والمخالف فنقول:

أولا : المدعى أن السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية بعكس النقيض الموافق ولا تنعكس كلية فهنا مطلوبان أي أنه إذا صدقت : س ب حـ صدقت س حـ ب (المطلوب الأول)

ولا تصدق لا حـَ بَ (المطلوب الثاني)

البرهان : من المعلوم أن السالبة الجزئية تصدق في ثلاثة فروض:

١- أن يكون بين طرفيها عموم من وجه. وحينئذ يكون بين

نقيضيهما تباين جزئي كما تقدم في بحث النسب.

٢- أن يكون بينهما تباين كلي وبين نقيضيهما أيضاً تباين جزئي كما تقدم .

٣- أن يكون الموضوع أعم مطلقاً من المحمول فيكون نقيض المحمول أعم مطلقاً من نقيض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقارير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية: س حَ بَ (المطلوب الأول)

إما للتباين الجزئي بينهما أو لأن نقيض حـ أعم مطلقاً من نقيض ب.

ثم على بعض التقارير يكون بين نقيضي الطرفين عموم وخصوص من وجه أو مطلقاً فلا تصدق السالبة الكلية : لا حَـ بَ (المطلوب الثاني)

الشرح:

البرهان وفق طريقة العكس الموافق :

هنا مطلوبان يجب إثباتهما:

المطلوب الأول : السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية.

المطلوب الثاني : السالبة الجزئية لا تنعكس سالبة كلية.

نقول : في البرهنة على المطلوبين، إن النسبة بين موضوع ومحمول السالبة الجزئية :

إما : التباين ، مثل : «بعض الحجر ليس بإنسان» فالحجر والإنسان متباينان تبايناً كلياً.

وإما : العموم المطلق ، مثل : بعض الحيوان ليس بإنسان ، فالحيوان أعم مطلقاً من الإنسان .

وإما : العموم من وجه ، مثل : بعض الإنسان ليس أبيض ، فالإنسان والأبيض يفترقان في الفرس الأسود و يجتمعان في محمد الأبيض و يوجد الإنسان و لا أبيض في الأفريقي ، و يوجد الأبيض و لا إنسان في الوز فهو أبيض و لا إنسان .

ولكي يصح العكس في جميع الفروض المتقدمة لا يكون العكس إلا سالبة جزئية أما كون عكسها سالبة كلية يلزم أن يكذب في بعض الفروض كما في الفرض الأول والثالث.

❖ ❖ ❖

ثانياً: المدعى أن السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بعكس النقيض المخالف ولا تنعكس كلية فهنا مطلوبان أي إذا صدقت : س ب حـ صدقت ع حـَ ب (المطلوب الأول)

ولا تصدق كل حَـ ب (المطلوب الثاني)

البرهان : تقدم أن على جميع التقادير الممكنة للموضوع والمحمول في السالبة الجزئية إما أن يكون بين نقيضيهما تباين جزئي أو أن نقيض المحمول أعم مطلقاً فيلزم على التقديرين أن يصدق: بعض حَـ بدون بَ، فيصدق بعض حَـ مع ب لأن النقيضين (وهما بَ ب) لا يرتفعان ، أي يصدق ع حَـ ب (المطلوب الأول)

ثم إن نقيضي الموضوع والمحمول قد يكون بينهما عموم من وجه.

وقد تصدق ع حَـ بَ ويمكن تحويلها إلى س حَـ ب صادقة، لأن الأولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول إذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول إذا اتفقا في الكم وإذا صدق الأخص صدق الأعم قطعاً فإذا كانت:

س حَـ ب صادقة كذب نقيضها كل حَـ ب (المطلوب الثاني)

الشرح:

البرهان وفق طريقة العكس المخالف:

المطلوب الأول : السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية.

المطلوب الثاني : السالبة الجزئية لا تنعكس موجبة كلية.

البرهان على المطلوب الأول و الثاني معاً، نقول : إن النسبة بين موضوع السالبة الجزئية و محمولها :

إما : تباين كلي ، مثل : بعض الإنسان ليس بحجر.

وإما : عموم مطلق ، مثل : بعض الحيوان ليس بإنسان .

وإما : عموم من وجه : مثل : بعض الإنسان ليس بأبيض .

فلكي يصدق عكس السالبة الجزئية في جميع تلك الفروض يلزم أن تكون موجبة جزئية ، فهي التي تحافظ على بقاء الصدق.

أما لو كان نقيضها سالبة كلية لزم كذب العكس في بعض الموارد التي منها :

١- السالبة الجزئية التي بين طرفيها تباين كلي ، مثل : بعض الإنسان ليس بحجر ، المفروض عكسها ، لا شيء من اللا حجر بلا إنسان ، وهي كاذبة لأن اللا حجر و اللا إنسان يجتمعان في الأسد مما يعني أنهما ليسا متباينين تبايناً كلياً .

٢- السالبة الجزئية التي بين طرفيها عموم من وجه ، مثل : بعض الإنسان ليس بأبيض ، المفروض عكسها ، لا شيء من اللا أبيض بلا إنسان ، وهي كاذبة لأن اللا أبيض و اللا إنسان يجتمعان في الفرس الأحمر ، مما يعني أنهما ليسا متباينين تبايناً كلياً .

◆ **و لا إلى سالبة جزئية** ، لأنها لا تصدق في جميع الموارد ، فمثلاً

: بعض الأبيض ليس بإنسان ، عكسها ، بعض اللا إنسان ليس بأبيض .

فالعكس يصدق في الغراب فهو لا إنسان لكنه لا أبيض أيضاً ، و يكذب في الحمام الأبيض فهو لا إنسان لكنه أبيض .

برهان عكس الموجبة الكلية:

ولأجل إثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض نقيم أيضاً برهانين للموافق والمخالف فنقول:

أولا: المدعى أنها تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق أي أنه إذا صدقت:

كل ب حـ (المفروض)صدقت كل حَـ ب (المطلوب)

البرهان : لو لم تصدق كل حَـ بَ لصدقت س حَـ بَ نقيضها فتصدق س ب حـ (عكس نقيضها الموافق) فتكذب كل ب حـ (نقيض العكس المذكور)

وهذا خلف أي خلاف الفرض لأن هذا (نقيض العكس المذكور) هو نفس الأصل المفروض صدقه. فوجب أن تصدق كل حَـ بَ (وهو المطلوب)

الشرح:

البرهان وفق طريقة العكس الموافق :

المطلوب هو : انعكاس الموجبة الكلية إلى موجبة كلية . نقول في برهانها :

إن الموجبة الكلية تصدق في موردين :

١- إن كان المحمول أعم .

٢- إن كان المحمول مساوياً .

لأن المفروض صدق المحمول فيها على الموضوع ، فمثلاً : كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق، فالحيوان أعم من الإنسان والناطق مساوٍ للموضوع. وعند عكسها بالعكس الموافق في صورة كون المحمول أعم من الموضوع ، يكون الأعم أخص و الأخص أعم «كل إنسان حيوان» عكسها «كل لا حيوان لا إنسان».

وفي صورة كون المحمول مساوياً للموضوع عند العكس يبقى كل على حاله «كل إنسان ناطق» ، «كل لا ناطق لا إنسان» فالصدق لايبقى إلاّ إذا كان عكسها موجبة كلية، فلو كان عكسها، مثلاً: جزئية سالبة، بعض اللا ناطق ليس لا بإنسان، فهي كاذبة.

ونقدم البرهان بطريقة أخرى وإن كانت الطريقة الأولى أتم وأخصر:

إذا صدق «كل إنسان ضاحك» لأنه الأصل والأصل يجب أن يكون صادقاً، لزم أن يصدق عكس نقيضه «كل لا ضاحك لا إنسان» لأن الأصل إذا صدق صدق عكسه، فلو لم يصدق «كل لا ضاحك لا إنسان» أي لو لم تنعكس الموجبة الكلية إلى مثلها، لصدق «بعض اللا ضاحك ليس لا إنسان» لأنه نقيضه لأن الشيء إذا لم يصدق صدق نقيضه، ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية «بعض اللا ضاحك ليس لا إنسان» وعلى فرض صدق السالبة الجزئية يلزم صدق عكس نقيضها «بعض الإنسان ليس ضاحكاً»وعلى فرض صدق هذا العكس لزم كذب «كل إنسان ضاحك»؛ لأن السالبة الجزئية تنعكس موجبة كلية. وهذا خلف فرض صدقها وللخروج عن هذا الخلف لزم عكسها إلى موجبة كلية.

❖ ❖ ❖

ثانياً: المدعى أن الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية بعكس النقيض المخالف أي أنه إذا صدقت: كل ب حـ (المفروض)صدقت لا حـ ب (المطلوب)

البرهان : لو لم تصدق لا حَـ ب لصدقت ع حَـ ب نقيضها فتصدق ع ب حَـ عكسها المستوي.

وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول فتحول إلى سالبة جزئية

محصلة المحمول وقد تقدم فيحدث أن:س ب حـ فتكـذب كـل ب حـ نقيضها وهذا خلف لأنه الأصل المفروض صدقه .

فوجب أن تصدق لا حَـ ب (وهو المطلوب) .

الشرح:

البرهان وفق طريقة العكس المخالف :

المطلوب إثباته هو «الموجبة الكلية تنعكس سالبة كلية» فنقول في برهانها :

لو فرضنا كذب السالبة الكلية لصدق نقيضها وهو موجبة جزئية أي لو لم يصدق «لا شيء من اللا ضاحك بلا إنسان» صدق نقيضه «بعض الإنسان لا ضاحك» و هذه الموجبة الجزئية معدولة المحمول نحولها إلى سالبة جزئية محصلة المحمول «بعض الإنسان ليس ضاحكاً» وأنها صادقة استلزم كذب نقيضها - النقيضان لا يصدقان معاً - كل إنسان ضاحك وهو خلف لأنها هي القضية الأصل المفروض صدقها فإذا لم تعكس الموجبة الكلية إلى سالبة جزئية تعين عكسها إلى سالبة كلية وهو المطلوب.

الموجبة الجزئية لا تنعكس:

يكفينا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق والمخالف مطلقاً أن نبرهن على عدم انعكاسها إلى الجزئية. وبطريق أولى يعلم عدم انعكاسها إلى الكلية لأنه تقدم أن الجزئية داخلة في الكلية فإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية. وعليه فنقول:

أولا : المدعى أن الموجبة الجزئية لا تنعكس إلى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق.

فإذا صدقت ع ب حـ لا يلزم أن تصدق ع حـ بَ

البرهان : من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجه فيكون حينئذ بين نقيضيهما نسبة التباين الجزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه فيصدق على تقدير التباين الكلي: لا حـ ب ، فيكذب نقيضها ع حـ ب (وهو المطلوب)

الشرح:

البرهان وفق طريقة العكس الموافق:

الموجبة الجزئية لا تنعكس بالعكس الموافق إلى : موجبة جزئية ، لأنها لا تصدق في جميع الموارد مما لا يصيرها قاعدة كلية - إذا صدق

الأصل صدق عكسه – و من الموارد التي لا يصدق عكس الموجبة الجزئية إن كان عكسها موجبة جزئية ، قولك : بعض الإنسان أبيض ، تعكس بحسب الفرض إلى : «بعض اللا أبيض لا إنسان » وهي كاذبة أيضاً بالشجر مثلاً فهو لا أبيض و لا إنسان .

وبهذا يتضح عدم عكسها إلى موجبة كلية لأن الجزئية إذا كذبت كذبت الكلية المتحدة معها.

وبوجه آخر : الموجبة الجزئية تصدق في موارد ثلاثة ، هي :

١- إن كان بين موضوعها و محمولها عموم من وجه «بعض الطائر أبيض و بعض الأبيض طائر» .

٢- إن كان بين موضوعها و محمولها تساوي « بعض الإنسان ضاحك وبعض الضاحك إنسان » .

٣- إن كان بينهما عموم مطلق «بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان» فبناءً على الفرض الأول - العموم من وجه - تكون النسبة بين نقيض موضوعها ومحمولها تباين جزئي الذي هو أعم من التباين الكلي والعموم من وجه ، فمثلاً : اللا إنسان و الحيوان، بينهما عموم من وجه. و الفرس يصدق عليه حيوان ولا إنسان، النبات يصدق عليه لا إنسان فقط، ومحمد يصدق عليه حيوان فقط. ونقيض «اللا إنسان والحيوان» ، « إنسان ولا حيوان ؛ لأن لا إنسان نقيضها لا لا إنسان و نفي النفي إثبات فنقيضه إنسان. و «إنسان ولا حيوان» متباينان تبايناً كلياً ومع وجود التباين الكلي

تصدق السالبة الكلية : لا شيء من اللا حيوان بإنسان ، صادقة .

لا شيء من الإنسان بلا حيوان ، صادقة .

ونقيض السالبة الكلية موجبة كلية والأصل صادق فنقيضها كاذب.

إذن : لا تنعكس الموجبة الجزئية إلى موجبة جزئية لاستلزامها الكذب .

ثانياً : المدعى أن الموجبة الجزئية لا تنعكس إلى السالبة الجزئية بعكس النقيض المخالف.

فإذا صدقت ع ب حـ لا يلزم أن تصدق س حـ ب

البرهان : قد تقدم على تقدير التباين الكلي بين نقيضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية : لا حـ ب فتصدق كل حَـ ب لأن سلب السلب إيجاب فيكذب نقيضها س حَـ ب (وهو المطلوب)

ولأجل أن يتضح لك عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض تدبر هذا المثال وهو (بعض اللا إنسان حيوان) فإن هذه القضية لا تنعكس بعكس النقيض الموافق إلى (بعض اللاحيوان إنسان) ولا إلى (كل لا حيوان إنسان) لأنهما كاذبتان لأنه لا شيء من اللاحيوان بإنسان.

ولا تنعكس بالمخالف إلى (ليس لا حيوان لا إنسان) ولا إلى (لا شيء من اللاحيوان بلا إنسان) لأنهما كاذبتان أيضاً لأن كل لا حيوان هو لا إنسان.

الشرح:

البرهان بطريقة العكس المخالف :

الموجبة الجزئية لا تنعكس لأن عكسها يكون كاذباً إما دائماً أو في بعض التقادير ، فلا تنعكس إلى :

سالبة جزئية ، فمثلاً : بعض الكاتب إنسان ، تنعكس بحسب الفرض إلى : بعض اللا إنسان ليس بلا كاتب .

وبعبارة أخرى:

الموجبة الجزئية بين موضوعها و محمولها عموم من وجه «الحيوان واللا إنسان» و بين نقيضيهما تباين كلي أو عموم من وجه ، و بناء على فرض التباين الكلي تصدق السالبة الكلية :

لا شيء من اللا حيوان بإنسان ، صادقة .

لا شيء من الإنسان بلا حيوان ، صادقة .

لزم حينئذ صدق «كل إنسان حيوان» لأن سلب السلب إيجاب فيكذب نقيضها، والنقيضان لا يصدقان معاً «بعض الإنسان ليس حيوان»

وهو المطلوب من عدم انعكاس الموجبة الجزئية إلى سالبة جزئية لأن لازمه كذب العكس فيكذب الأصل وهو خلف فرض صدقه.

ومنه يظهر عدم عكسها إلى سالبة كلية لأن الجزئية إذا كذبت كذبت الكلية.

تمرينات:

١- إذا كانت هذه القضية (كل عاقل لا تبطره النعمة) صادقة. فبيّن حكم القضايا الآتية في صدقها أو كذبها. مع بيان السبب:

أ- بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ب- ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة.

ج- جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء.

د- لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة.

هـ- كل من تبطره النعمة غير عاقل.

و- لا شخص ممن تبطره النعمة بعاقل.

ز- بعض من لا تبطره النعمة عاقل.

٢- إذا كانت هذه القضية «بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة» كاذبة فاستخرج القضايا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية.

٣- استدل فخر المحققين في شرحه (الإيضاح) على أن الماء يتنجس بالتغير التقديري بالنجاسة فقال: «إن الماء مقهور بالنجاسة عند التغير التقديري. لأنه كلما لم يصر الماء مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة. وينعكس بعكس النقيض إلى قولنا: كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالنجاسة كان مقهوراً».

فبيّن أي عكس نقيض هذا. وكيف استخرجه. ولاحظ أن القضية المستعملة هنا شرطية متصلة.

من ملحقات العكوس:

النقض

من المباحث التي لا تقل شأناً عن العكوس في استنباط صدق القضية من صدق أصلها مباحث (النقض) فلا بأس بالتعرض لها إلحاقاً لها بالعكوس فنقول:

النقض : هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما. وهو على ثلاثة أنواع:

١- أن يجعل نقيض موضوع الأولى موضوعاً للثانية ونفس محمولها محمولاً ويسمى هذا التحويل (نقض الموضوع) والقضية المحولة (منقوضة الموضوع).

٢- أن يجعل نفس موضوع الأولى موضوعاً للثانية ونقيض محمولها محمولاً ويسمى التحويل (نقض المحمول) والقضية المحولة (منقوضة المحمول).

٣- أن يجعل نقيض الموضوع موضوعاً ونقيض المحمول محمولاً. ويسمى التحويل (النقض التام). والقضية المحولة (منقوضة الطرفين).

ولنبحث عن قاعدة كل واحد من هذه الأنواع. ولنبدأ بقاعدة نقض المحمول لأنه الباب للباقي كما ستعرف السر في ذلك:

الشرح:

ظهر مما تقدم أن العكوس سواء المستوي منها أو النقيض متشابهة الأبحاث مع بعض الفوارق ، أما الفرق بين عكس المستوي و النقيض فقد تقدم بيانه ولا بأس بالتذكير به مجملاً :

إننا في العكس المستوي نبدل موضوع ومحمول القضية الأصل ونجعل موضوعها محمولاً في القضية العكس ومحمولها موضوعاً مع بقاء الصدق و الكيف.

وفي النقيض فبالإضافة إلى تبديل الطرفين ننقضهما في الموافق وننقض المحمول في المخالف مع الحفاظ على الصدق والكيف في الموافق، والصدق دون الكيف في المخالف.

والنقض هو أيضاً مشابه في بحثه للعكس المستوي والنقيض، ويفترق بحث النقض عن العكس المستوي بأن الطرفين يبقيان على وضعهما مع نقض كل منهما، أي أن الموضوع في القضية الأصل هو نفسه في القضية الثانية وكذا المحمول.

فلذا عُرف النقض بأنه: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في

الصدق مع بقاء طرفي القضية على موضعهما. أي بدون تحويل.

❖ ❖ ❖

أنواع النقض:

النقض يتصور على أنحاء ثلاثة ، هي :

١- نقض الموضوع ، وطريقته أن يجعل موضوع القضية الأصل موضوعاً في القضية المنقوضة مع نقضه ويبقى المحمول في القضية الأصل محمولاً في القضية الثانية بلا نقض.

٢- نقض المحمول، وطريقته أن يجعل محمول القضية الأصل محمولاً في القضية المنقوضة مع نقيضه ويبقى الموضوع في القضية الأصل وفي القضية المنقوضة بلا نقض .

٣- نقض الموضوع والمحمول، وطريقته أن يجعل موضوع ومحمول القضية الأصل موضوعاً ومحمولاً في القضية المنقوضة مع نقضهما.

ففي هذا البحث لا يوجد عكس بل نقض فقط، و يمكن تصنيف النقض على تام وناقص:

النقض التام، هو ما نقض فيه كلا الطرفين.

النقض الناقص، وهو ما نقض فيه أحد طرفي القضية الأصل الموضوع أو المحمول.

ونفصل الكلام في كل نوع من أنواع النقض الثلاثة، فنقول ومن الله التوفيق:

قاعدة نقض المحمول:

علينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة - على تقدير صدق أصلها - أن نغير كيف القضية ونستبدل محمولها بنقيضه. مع بقاء الموضوع على حاله وبقاء الكم.

ولابد من إقامة البرهان على منقوضة محمول كل واحدة من المحصورات فنقول:

١- الموجبة الكلية : منقوضة محمولها سالبة كلية نحو: كل إنسان حيوان، فتحول بنقض محمولها إلى: (لا شيء من الإنسان بلا حيوان).

وللبرهان على ذلك نقول:إذا صدقت كل ب حـ (المفروض) صدقت لا ب حـ (المطلوب)

البرهان : إذا صدقت كل ب حـ صدقت لا حَـ ب عكس نقيضها المخالف .

وينعكس بالعكس المستوي إلى لا ب حَـ وهو المطلوب

الشرح:

إن من شروط نقض المحمول بالإضافة لما تقدم من شروط :

١- أن يلاحظ اختلاف الكيف بين القضيتين - الأصل والمنقوضة - بجعل الموجبة سالبة والسالبة موجبة.

٢- أن يلاحظ بقاء الكم، بمعنى إن كانت الأصل كلية كانت المنقوضة كلية أيضاً، وكذا إن كانت جزئية.

٣- أن يلاحظ بقاء الصدق بين الأصل والمنقوضة ، فلو كان الأصل صادقاً كانت المنقوضة صادقة أيضاً .

تنبيه : بما أن مبحث النقض من ملحقات مبحث العكوس ، أي أن ثمرة بحثه تساوي ثمرة بحث العكوس ، فكل القواعد التي تجري في العكوس تجري في النقض ، مثل : كل ما صدق الأصل صدق عكسه، و كل ما كذب العكس كذب أصله.

البرهان :

كما تقدم في العكسين المستوي والنقيض البرهنة على المدعى وفق القضايا المحصورة الأربعة الموجبة و السالبة و الكلية و الجزئية و ما قلناه هناك نقوله هنا بلا فرق في البرهان، لكن البرهان هنا أسهل و أخصر عما في العكسين المتقدمين. **فنقول :**

أولاً : الموجبة الكلية تنقض سالبة كلية، مع نقض محمولها،

مثالها : «كل إنسان حيوان» تنقض بـ «لا شيء من الإنسان بلا حيوان» فلو لم تصدق المنقوضة «لا شيء من الإنسان بلا حيوان» لصدق نقيضه وهو «لا شيء من الإنسان بحيوان» وهو كاذب فتعين صدق المنقوضة لأن النقيضين لا يكذبان معاً.

❖ ❖ ❖

٢- الموجبة الجزئية: منقوضة محمولها سالبة جزئية نحو: بعض الحيوان إنسان، فتتحول بنقض محمولها إلى: (ليس كل حيوان لا إنسان) أي أنه إذا صدقت:

ع ب حـ (المفروض)صدقت س ب حَـ (المطلوب)

البرهان : لو لم تصدق س ب حَـ لصدق نقيضها كل ب حَـ فتصدق لا ب حـ (نقض المحمول) فيكذب نقيضها ع ب حـ

ولكنه عين الأصل فهو خلاف الفرض. فيجب أن يصدق س ب حَـ (وهو المطلوب)

الشرح:

فيما تقدم كان الكلام في فرض القضية الأصل موجبة كلية وهنا الكلام في فرض القضية الأصل موجبة جزئية، وكما تلاحظ الكيف باقٍ

على حاله لا يتغير.

ثانياً : الموجبة الجزئية تنقض سالبة جزئية، مع نقض محمولها، مثالها : «بعض الحيوان إنسان» تنقض بـ «بعض الحيوان ليس لا إنسان» فلو لم تصدق المنقوضة «بعض الحيوان ليس لا إنسان» لصدق نقيضها وهو «كل حيوان إنسان» وهو كاذب والنقيضان لا يكذبان معاً.

إذن : تعين صدق المنقوضة «بعض الحيوان ليس لا إنسان».

٣- السالبة الكلية: منقوضة محمولها موجبة كلية نحو: لا شيء من الماء بجامد، فتتحول بنقض محمولها إلى: (كل ماء غير جامد) أي أنه إذا صدقت : لا ب حـ (المفروض)صدقت كل ب حَـ (المطلوب)

البرهان : لو لم تصدق كل ب حَـ لصدق نقيضها س ب حَـ فتصدق ع ب حـ لأن سلب السلب إيجاب فيكذب نقيضها لا ب حـ ولكنه عين الأصل فهو خلاف الفرض.فيجب أن يصدق كل ب حَـ (وهو المطلوب)

٤- السالبة الجزئية : منقوضة محمولها موجبة جزئية نحو: ليس كل معدن ذهباً، فتتحول بنقض محمولها إلى: «بعض المعدن غير

ذهب» أي أنه إذا صدقت:

س ب حـ (المفروض)صدقت ع ب حَـ (المطلوب)

البرهان : إذا صدقت س ب حـ (الأصل) صدقت ع حَـ ب (عكس النقيض المخالف)

وينعكس بالعكس المستوي إلى ع ب حَـ وهو المطلوب

الشرح:

شروط النقض الثلاثة التي تقدم الكلام عنها، وهي : بقاء الكم والصدق وتغيير الكيف، وما ذكرناه من طريقة نقض محمول وما كان الكلام عنه هو خصوص القضايا الموجبة - كلية وجزئية - وفي هذا البحث يتكلم المصنف رحمه الله عن القضايا السالبة كلية وجزئية، وكل ما تقدم عنه الكلام يجري هنا حذو القذة بالقذة إلاّ أن الأمثلة تتغير من موجبة إلى سالبة، ولترسيخ الفكرة أكثر في الذهن نذكر مثالاً تطبيقياً للسالبة الكلية وآخر للسالبة الجزئية، مع البرهنة على المدعى في كل منهما ، فنقول :

أولاً : السالبة الكلية تنقض موجبة كلية، مع نقض محمول القضية الأولى ، مثالها : «لا شيء من الإنسان بنبات» تنقض بـ «كل إنسان لا نبات» فلو فرضنا عدم صدق المنقوضة «كل إنسان لا نبات» يصدق حينئذ نقيضها الذي هو «كل إنسان نبات» وهو نقض كاذب فيلزم صدق النقض: «كل

إنسان لا نبات» لأن النقيضين لا يكذبان معاً.

ثانياً : السالبة الجزئية تنقض موجبة جزئية، مع نقض محمولها، مثالها : «بعض النامي ليس إنساناً» تنقض بـ «بعض النامي لا إنسان» فلو لم تصدق المنقوضة «بعض النامي لا إنسان» لصدق نقيضها وهو «كل نامٍ إنسان» وهو نقيض كاذب و النقيضان لا يكذبان معاً.

إذن: تعين صدق العكس وهو «بعض النامي لا إنسان» وهو المطلوب.

تنبيهان:

طريقة تحويل الأصل:

التنبيه الأول : الطريقة التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة الكلية والسالبة الجزئية طريقة جديدة في البرهان ينبغي أن نسميها الآن (طريقة تحويل الأصل) قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه كالطريقة السابقة التي سميناها: (طريقة البرهان على كذب النقيض).

وقد رأيت أننا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الأصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الأصل ثم على المحول من الأصل تباعاً حتى انتهينا إلى المطلوب: فقد رأيت في الموجبة الكلية

أنا حولنا الأصل إلى عكس النقيض المخالف فيصدق على تقدير صدق أصله ثم حولنا هذا العكس إلى العكس المستوي فخرج لنا نفس المطلوب أعني (منقوضة المحمول) فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس نقيض الأصل (التحويل الأول) الصادق على تقدير صدق الأصل فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق الأصل وهذا هو المقصود إثباته فتوصلنا إلى المطلوب بأقصر طريق.

وسنتبع هذه الطريقة السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام ويمكن إجراؤها أيضاً في البرهان على عكوس النقيض باستخدام منقوضة المحمول. وعلى الطالب أن يستعمل الحذق وينتبه إلى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل إلى مطلوبه.

الشرح:

في هذا التنبيه يبين المصنف رحمه الله الطرق التي تتبع في إقامة البرهان في مبحث العكوس وأسماها طريقة تحويل الأصل على اعتبار أن النقض لا عكس فيه، ولذا عبر بالتحويل حتى يشمل جميع الأبحاث - عكس مستوي ونقيض ونقض - ولم يسمِّها طريقة قياس المساواة، لأن بحثه لم يأتِ بعد وكونها قياس مساواة هو أن القضية الثانية المنقوضة لازمة لعكس نقيض الأصل ولازم اللازم لازم وهو معنى المساواة التي سيأتي إن شاء الله

تعالى بيانه في مبحث القياس .

البرهان الذي تقدم العمل به لإثبات صدق النقض كان يبتني على إحدى طريقتين:

الطريقة الأولى: هي طريقة تحويل الأصل.

وهي أن نأتي بقضية مفروض صدقها ونحاول الإتيان بقضية لازمة للقضية المفروض صدقها، بمعنى لو كان الأصل صادقاً كان لازمه أيضاً صادقاً. ونبرهن على كذب نقيض القضية اللازمة للقضية الأصل، لأن النقيضين لا يصدقان معاً. فإذا كذب النقيض صدق نقيضه الآخر الذي هو لازم القضية المفروض صدقها وبالتالي تصدق هي أيضاً للملازمة بينهما.

وكما تلاحظ فإن هذه الطريقة هي عبارة عن عملية قياس يسمى بقياس المساواة.

الطريقة الثانية: هي طريقة كذب النقيض، وهي أن نأتي بالمدعى ونأتي بنقيضه، والنقيضان لا يصدقان ولا يكذبان معاً. فلو كان المدعى كاذباً لصدق نقيضه ونقيم البرهان على كذب النقيض فيصدق حينئذ المدعى لأن نقيضه كاذب والنقيضان لا يكذبان معاً.

وهذه الطريقة كما ترى هي عبارة عن قياس ويسمى قياس الخلف وهو ما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه.

تحويل معدولة المحمول:

التنبيه الثاني: وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملازم للأصل في الصدق وفي الحقيقة هما من باب نقض المحمول ولكن لبداهتهما استدللنا بهما قبل أن يأتي البرهان على منقوضة المحمول ولذا لم نسمِّها بنقض المحمول وهما:

أ- تحويل الموجبة المعدولة إلى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأن مؤداهما واحد وإنما الفرق أن السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة.

ب-تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأنه سلب إيجاب. وهذا بديهي واضح.

الشرح:

يبين المصنف رحمه الله في هذا التنبيه الثاني الطريقة الثانية للبرهنة على المطلوب إثباته في بحث العكس، فمما تقدم كان البرهان باستخدام طريقة نقض المحمول ، وذلك لوضوح طريقته وسهولتها. وكان استخدام هذه الطريقة «نقض المحمول» في موردين:

الأول : في تحويل القضية الموجبة المعدولة المحمول الى سالبة محصلة المحمول الموافقة لها في الكم . مثلاً : «كل إنسان لا حجر» نحولها

إلى «لا شيء من الإنسان بحجر».

ففي نقض المحمول كنا نحول الموجبة إلى سالبة كلية، والموجبة الجزئية إلى سالبة جزئية. فنعكس القضية إلى أخرى ملازمة لها في الصدق متفقة معها في الكم مختلفة في الكيف.

وطريقة نقض المحمول استعملناها في عكس النقيض.

الثاني : في تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأن سلب السلب إيجاب، كنا نبرهن على طبقها وهي أيضاً مبتنية على طريقة نقض المحمول.

مثلاً : «بعض الإنسان ليس غير حجر» نحولها مع نقض محمولها إلى «بعض الإنسان حجر» فالمحمول في القضية الأصل معدولة المحمول «غير حجر» وغير حجر سالبة ننقضها بحجر، فصار سلب السب إيجاب.

وتقدم استعمال هذه الطريقة أيضاً لوضوحها وبداهتها.

قاعدة النقض التام ونقض الموضوع:

لاستخراج (منقوضة الطرفين) صادقة، علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه فنجعله موضوعاً وبمحمولها نقيضه فنجعله محمولاً مع تغيير الكم دون الكيف.

ولاستخراج (منقوضة الموضوع) صادقة، علينا أن نستبدل بموضوع القضية الأصلية نقيضه فنجعله موضوعاً ونبقي المحمول على حاله مع تغيير الكم والكيف معاً.

ولا ينقض بهذين النقضين إلا الكليتان . ولابد من البرهان لكل من المحصورات :

١- الموجبة الكلية: نقضها التام موجبة جزئية، ونقض موضوعها سالبة جزئية ، نحو: كل فضة معدن ، فنقضها التام : (بعض اللا فضة هو لا معدن) ونقض موضوعها: (بعض اللافضة ليس هو معدناً).

وللبرهان على ذلك نقول: المفروض صدق كل ب حـ والمدعى صدق ع بَ حَـ (المطلوب الأول)وصدق س بَ حـ (المطلوب الثاني)

البرهان : إذا صدق كل ب حـ صدق كل حَـ بَ عكس النقيض الموافق فيصدق عكسه المستوي ع بَ حَـ (وهو المطلوب الأول)

وتنقض محمول هذا الأخير فيحدث س بَ حـ (وهو المطلوب الثاني)

الشرح:

بعد وضوح عملية تطبيق تحويل المحمول الذي هو نقض ناقص

سيكون الأمر سهلاً و واضحاً في تحويل الموضوع الذي هو نقض ناقص أيضاً أو نقض المحمول والموضوع معاً وهو نقض تام.

الأولى: أما طريقة نقض الطرفين الموضوع والمحمول، ننقض موضوع ومحمول القضية الأصل في القضية المحولة، كما ونغير الكم ونبقي الكيف على ما هو عليه ، فمثلاً : إن كانت القضية المحولة عنها كلية فالقضية المنقوضة تكون جزئية وإن كانت جزئية فالمنقوضة كلية ، أما لو كانت الأصل موجبة فالمنقوضة واجبة أيضاً و إن كانت سالبة فالمنقوضة كذلك.

الثانية : أما طريقة نقض الموضوع، فهي أن ننقض موضوع القضية الأصل في القضية المحولة مع إبقاء المحمول محمولاً في القضية فيها - أي في القضية المنقوضة - مع تغيير كم و كيف القضيتين الأصل و المنقوضة ، بمعنى إن كانت الأصل كلية فالمحولة عنها جزئية وكذا العكس ، و إن كانت القضية الأصل موجبة كانت المنقوضة سالبة ، و إن كانت سالبة فالمنقوضة تكون موجبة .

ملاحظة : جمع المصنف رحمه الله كلا الطريقتين منقوضة الموضوع ومنقوضة الطرفين لأن المحصورات التي تنقض بهاتين الطريقتين هما الكليتان - الموجبة و السالبة - أما المحصورتان الجزئيتان - الموجبة والسالبة - فلا ينقضان بهاتين الطريقتين على عكسه في طريقة نقض المحمول حيث كانا ينقضان ، بمعنى أن المحصورات الأربع تنقض جميعاً في طريقة نقض

المحمول، وبعضاً في طريقة نقض الموضوع و نقض الطرفين.

برهان نقض الموجبة الكلية:

تنقض الموجبة الكلية إلى:

موجبة جزئية في طريقة نقض الطرفين.

سالبة جزئية في طريقة نقض الموضوع.

المثال الأول : «كل إنسان ناطق» ننقض طرفيها «بعض اللا إنسان لا ناطق» فلو كان المدعى صادقاً وهو «كل إنسان ناطق» لزم أن يصدق عكس النقيض الموافق والموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض الموافق إلى موجبة كلية «فكل إنسان ناطق» تنعكس إلى «كل لا ناطق لا إنسان» والموجبة الكلية تنعكس بالعكس المستوي إلى موجبة جزئية «بعض اللا إنسان لا ناطق» وهو المطلوب إثباته.

المثال الثاني:«كل إنسان ناطق» ننقض طرفيها «بعض اللا إنسان ليس ناطقاً» نجري نفس الخطوات التي أجريناها في البرهنة على المطلوب في المثال الأول.

٢- السالبة الكلية : نقضها التام سالبة جزئية ونقض موضوعها موجبة جزئية نحو : لا شيء من الحديد بذهب، فنقضها التام : (بعض اللاحديد ليس بلا ذهب) ونقض موضوعها: (بعض اللاحديد ذهب). وللبرهان على ذلك نقول: المفروض صدق لا ب حـ

والمدعى صدق س بَ حَـ (المطلوب الأول) وصدق ع بَ حَـ

(المطلوب الثاني)

البرهان : إذا صدق لا ب حـ صدق لا حـ ب العكس المستوي فيصدق عكس نقيضه الموافق س بَ حَـ (وهو المطلوب الأول)

وننقض محمول هذا التخير فيحدث ع بَ حـ (وهو المطلوب الثاني)

الشرح:

القواعد التي تقدمت في نقض الموضوع ونقض الطرفين هي بذاتها تجري هنا، أي أننا في طريقة النقض التام ننقض الموضوع و المحمول معاً ونبقي على الكيف فالموجبة تحول موجبة والسالبة تحول إلى سالبة، ونغير الكم فالكلية تحول إلى جزئية والجزئية تحول إلى كلية.

وكذلك تجري نفس القواعد المتقدمة في طريقة نقض الموضوع أي ننقض الموضوع ونبقي المحمول على ما هو عليه ونغير الكيف والكم بين القضية الأصل والقضية المحولة.

نقول : السالبة الكلية تحول بطريقة النقض التام إلى سالبة جزئية.

السالبة الكلية تحول بطريقة نقض الموضوع إلى موجبة جزئية.

مثال الأولى : «لا شيء من الحديد بذهب» تحول بالنقض التام إلى

«بعض اللا حديد ليس لا ذهب».

البرهان : وهو طريقة تحويل الأصل:

المطلوب إثباته «لا شيء من الحديد بذهب» عكسها المستوي «لا شيء من الذهب بحديد» وهذه القضية عكسها الموافق هو « بعض اللا حديد ليس لا ذهب» وهذه القضية نقيض المطلوب إثباته وكاذبة وإذا كذب أحد طرفي النقيض صدق الآخر وهو «لا شيء من الحديد بذهب».

مثال الثاني : « لا شيء من الحديد بذهب» تحول بطريقة نقض الموضوع إلى «بعض اللا حديد ذهب»

وهذه القضية نقيض موضوعها هو «بعض اللاحديد ليس لا ذهب» كما وننقض محمول هذه القضية الذي هو «بعض اللا حديد ذهب» فثبت المطلوب إثباته.

❖ ❖ ❖

٣ و ٤- الجزئيتان : ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع. وللبرهنة على ذلك يكفي البرهان على عدم نقضهما إلى الجزئية فيعلم بطريق أولى عدم نقضهما إلى الكلية كما قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض فنقول:

(في الموجبة الجزئية) المفروض صدق ع ب حـ المدعى لا تصدق دائماً ع بَ حَـ (المطلوب الأول)ولا تصدق دائماً س بَ حَـ

(المطلوب الثاني)

البرهان : تقدم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية أن في بعض تقاديرها تكون النسبة بين نقيضي طرفيها التباين الكلي فتصدق حينئذٍ السالبة الكلية :

لا بَ حَـ فيكذب نقيضها ع بَ حَـ (وهو المطلوب الأول)

وتصدق أيضاً منقوضة محمول هذه السالبة الكلية

كل بَ حـ فيكذب نقيضها س بَ حَـ (وهو المطلوب الثاني)

(وفي السالبة الجزئية) المفروض صدق س ب حـ والمدعى لا تصدق دائماً س بَ حَـ (المطلوب الأول) ولا تصدق دائماً ع بَ حـ (المطلوب الثاني)

البرهان : في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقاً نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان ولما كان:

أولاً : نقيض الأعم أخص من نقيض الأخص مطلقاً، فتصدق إذن الموجبة الكلية :

كل بَ حَـ فيكذب نقيضها س بَ حَـ (وهو المطلوب الأول)

ثانياً : نقيض الأعم يباين عين الأخص تبايناً كلياً فتصدق إذن السالبة الكلية :

لا بَ حـ فيكذب نقيضها ع بَ حـ (وهو المطلوب الثاني).

الشرح:

تقدم الكلام بأن القضية الجزئية سواء الموجبة أو السالبة لا تنعكس في مبحث النقض بطريقة نقض الطرفين ولا بطريقة نقض الموضوع، وهنا نحاول إقامة البرهان على عدم نقض القضية الجزئية ، فلذا قال المصنف رحمه الله الجزئيتان - الموجبة والسالبة - ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع.

وسنقيم البرهان على عدم نقض الجزئية إلى مثلها فإذا لم تنعكس إلى مثلها فمن الأولى أن لا تنقض إلى كلية، سواء كلية موجبة كما في النقض التام أو كلية سالبة كما في نقض الموضوع.

وتقدم في مبحث عكس النقيض أن الموجبة الجزئية لا عكس لها بعكس النقيض وما تقدم من برهان هناك هو بعينه يأتي هنا سوى فرق بسيط وهو أنه لا فرق في الجزئية بين الموجبة و السالبة.

نقول : إن مصاديق الموجبة الجزئية عديدة فقد تصدق الموجبة الجزئية في بعض تلك الموارد وقد تكذب في بعض آخر، ومن جملة الموارد و المصاديق التي يمكن أن تصدق فيها الموجبة الجزئية هو:

١- إن كان بين طرفيها نسبة التساوي ، كالإنسان و الناطق، تقول:«بعض الإنسان ناطق» ، «بعض الناطق إنسان» وكلاهما قضية صادقة.

٢- إن كان بين طرفيها عموم وخصوص كالإنسان و الحيوان، فتقول: بعض الإنسان حيوان «بعض الحيوان إنسان» وكلا القضيتين صادقتان.

٣- إن كان بين طرفيها عموم وخصوص من وجه، مثل: الطير والأبيض فتقول: «بعض الطير أبيض»«بعض الأبيض طير؛ فالقضيتان جزئيتان صادقتان .

فلوكان بين طرفي الموجبة الجزئية عموم من وجه وأردنا نقضهما بالنقض التام، فإن النسبة بين الطرفين الذين بينهما عموم من وجه هي التباين الجزئي، و التباين الجزئي عنوان عام يصدق على نقيض:

١- **العموم من وجه** : فنقيض الطير لا طير و نقيض الأبيض لا أبيض، و بين لا طير و لا أبيض تباين الجزئي.

٢- **التباين الكلي** : مثل اللا إنسان و الحيوان ، فإن نقيض اللا إنسان إنسان و نقيض الحيوان لا حيوان، وبين إنسان و لا حيوان تباين كلي.

الموجبة الجزئية :

« بعض اللا إنسان حيوان» قضية صادقة نقضها التام «بعض الإنسان لا حيوان» وهي قضية كاذبة ، فالموجبة الجزئية التي بين طرفيها تباين كلي، مثل : « اللا إنسان والحيوان » لا يمكن نقضها بالنقض التام.

«بعض اللا إنسان حيوان» قضية صادقة نقض موضوعها «بعض الإنسان ليس حيوان» وهي كاذبة أيضاً. فالنقض لم يصدق و المفروض أن يكون النقض صادقاً.

السالبة الجزئية :

«بعض الحيوان ليس إنساناً» قضية صادقة نقضها التام «بعض اللا

حيوان ليس لا إنسان» وهي قضية كاذبة.

«بعض الحيوان ليس إنساناً» قضية صادقة نقضها الناقص «بعض اللا حيوان ليس إنساناً» وهي قضية كاذبة أيضاً.

فالسالبة الجزئية لم تنقض، أي أن نقضها ليس بصادق لا بالنقض التام ولا بالنقض الناقص.

تنبيهان:

الأول : الجزئية تنتقض في بعض الموارد دون بعض، أي يمكن أن تنتقض، ولكن لأجل أن القواعد العقلية لا تقبل التخصيص فلو انخرم مورد واحد من القاعدة بطلت.

الثاني : البراهين التي تقدمت في مبحث عكس النقيض تأتي هنا بعينها.

البديهة المنطقية

أو

الاستدلال المباشر البديهي

جميع ما تقدم من أحكام القضايا (النقيض والعكوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية المحولة عن الأصل أي النقيض والعكس والنقض لأنه يستدل في النقض من صدق إحدى القضيتين على كذب الأخرى وبالعكس ويستدل في الباقي من صدق الأصل على صدق ما حول إليه عكساً أو نقضاً أو من كذب العكس والنقض على كذب الأصل.

وسميناه مباشراً لأن انتقال الذهن إلى المطلوب أعني كذب القضية أو صدقها إنما يحصل من قضية واحدة معلومة فقط بلا توسط قضية أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع الاستدلال المباشر. وبقي نوع آخر منه بديهي لا يحتاج إلى أكثر من بيانه، وقد يسمى (البديهية المنطقية) فنقول:

من البديهيات في العلوم الرياضية أنه إذا أضفت شيئاً واحداً إلى كل من الشيئين المتساويين فإن نسبة التساوي لا تتغير فلو كان:

ب = حـ

وأضفت إلى كل منهما عدداً معيناً مثل عدد (٤) لكان:ب + ٤ = حـ + ٤

وكذلك إذا طرحت من كل منهما عدداً معيناً أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد ٤ فإن نسبة التساوي لا تتغير فيكون:ب − ٤ = حـ − ٤ و ب * ٤ = حـ * ٤ و ب ÷ ٤ = حـ ÷ ٤

وكذا لا تتغير النسبة لو كان ب أكبر من حَ أو أصغر منه فإنه يكون: ب + ٤ أكبر من حـ + ٤ أو أصغر منه،و ب − ٤ أكبر من حـ − ٤ أو أصغر منه وهكذا.

ونظير ذلك نقول في القضية فإنه لو صح أن تزيد كلمة على موضوع القضية ونفس الكلمة على محمولها فإن نسبة القضية لا تتغير بمعنى بقاء الكم والكيف والصدق.

فإذا صدق : كل إنسان حيوان وأضفت كلمة (رأس) إلى طرفيها صدق: كل (رأس) إنسان (رأس) حيوان.

أو أضفت كلمة (يحب) مثلا صدق : كل (من يحب) إنساناً (يحب) حيواناً.

وإذا صدق : لا شيء من الحيوان بحجرصدق : لا شيء من الحيوان (مستلقياً) بحجر (مستلقياً)

وإذا صدق: بعض المعدن ليس بذهب صدق: بعض (قطعة) المعدن ليس (بقطعة) ذهب.

وهكذا يمكن لك أن تحول كل قضية صادقة إلى قضية أخرى صادقة بزيادة كلمة تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معاً بغير تغيير في كم القضية وكيفها سواء كانت الكلمة مضافةً أو حالاً أو وصفاً أو فعلاً أو أي شيء آخر من هذا القبيل.

الشرح:

للمناطقة نوعان من الاستدلال أحدهما مباشر و الآخر غير مباشر.

الاستدلال المباشر : عبارة عن الوصول إلى المطلوب بتوسط قضية واحدة ؛ ولذا سمي مباشرة على خلاف الاستدلال غير المباشر الذي يحتاج إلى جملة مقدمات لأجل الوصول إلى المطلوب.

وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأبحاث التالية توضيح كلا النوعين، وما يهمنا التعرض له في هذا البحث هو أنواع الاستدلال المباشر.

والكلام المتقدم في أحكام القضايا الثلاث «العكس المستوي وعكس النقيض والنقض» جميعه من نوع الاستدلال المباشر حيث كنا نصل إلى المطلوب بتوسط قضية واحدة وهي الاستدلال بكذب نقيض القضية المطلوب إثباتها ، وكل ذلك تقدم مما لا مزيد عليه ، إنما عقد

المصنف رحمه الله هذا البحث لأجل بيان نوع رابع من أنواع الاستدلال المباشر وهو ما يسمى في علم الرياضيات «**بالبديهة المنطقية**» وإنما خصص المصنف رحمه الله الكلام منفرداً عن هذا النوع من الاستدلال لنكتة في المقام وهي عدم حاجة المطلوب في «**البديهة المنطقية**» إلى إقامة البرهان ولعله لذلك سمي بديهياً.

وطريقة هذا النوع من الاستدلال هو أنك مهما أضفت شيئاً واحداً إلى شيئين متساويين فإن النتيجة تبقى هي التساوي دائماً، أي أن التساوي باقٍ في النتيجة بلا تغيير، فمثلاً العدد خمسة و العدد خمسة عددان متساويان: ٥ = ٥ ولو أضفنا العدد ثلاثة لكل منهما فالنسبة بين العددين الأوليين تبقى نسبة التساوي : ٥ + ٣ = ٨، هذا في العدد الأول و في العدد الثاني : ٥ + ٣ = ٨ فالعددان الجديدان ٨ = ٨ فلم تخرج النسبة عن التساوي.

هذا لو كان المفروض في الجهة هي الزيادة وأما لو كانت الجهة المفروضة هي النقصان فالحال كما هو لا يتغير : ٥ − ٣ = ٢، هذا في العدد الأول و في العدد الثاني : ٥ − ٣ = ٢، فالعددان الناتجان ٢= ٢ فالنسبة لم تخرج عن التساوي.

وكذلك الحال في بقاء النسبة بعد إضافة شيء واحد للطرفين فيما لو كانت النسبة بين الطرفين أكبر من و أصغر، فمثلاً العدد أربعة أكبر من العدد ثلاثة والعدد ثلاثة أصغر من العدد أربعة فلو أضفنا العدد ثلاثة لكل منهما فإن النسبة تبقى أكبر من و أصغر من ، ٤ + ٣ = ٧ هذا في الطرف

الأول وفي الطرف الثاني ٣ + ٣ = ٦ العدد سبعة أكبر من العدد ستة والعدد ستة أصغر من العدد سبعة فلم تخرج النسبة عن العموم المطلق رغم الزيادة.

وكل الكلام المتقدم يجري بعينه في القضايا بلا اختلاف، فلو كانت القضية كلية موجبة صادقة، مثل:«كل إنسان حيوان» عند إضافة كلمة «رأس» للموضوع و المحمول فإن النسبة بينهما تبقى العموم المطلق، فتقول: «كل رأس إنسان رأس حيوان» فالعموم المطلق باقٍ بين الإنسان والحيوان.

وكذلك في مثل «كل ذهب معدن» بإضافة كلمة «قطعة» لهما فتصبح القضية هكذا «كل قطعة ذهب قطعة معدن» فالقضية بقت على كليتها وعلى صدقها و كيفها رغم الإضافة.

وكذا لو كانت القضية جزئية موجبة أو سالبة فتبقى مع الزيادة المتساوية جزئية موجبة وسالبة.

تمرينات:

١- برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٢- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.

٣- برهن على نقيض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل بأخذ عكس النقيض الموافق أولاً ثم استمر إلى أن تستخرج منقوضة المحمول.

٤- جرّب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل.

٥- برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الأصل، وانظر ماذا ستكون النتيجة وبيّن ما تجده.

٦- برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات. عدا الموجبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل واستخدم لهذا الغرض قاعدتي نقض المحمول والعكس المستوي فقط.

٧- جرّب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة وانظر أنك ستقف فلا تستطيع الوصول إلى النتيجة فبيّن أسباب الوقوف.

الباب الخامس

الحجة وهيئة تأليفها

أو

مباحث الاستدلال

تصدير:

إن أسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له (مباحث الحجة) أي مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصديقي، أما ما تقدم من الأبواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد حتى مباحث المعرف لأن المعرف إنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

و(الحجة) عندهم عبارة عما يتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوب يستحصل بها، وإنما سميت (حجة) لأنه يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب وتسمى (دليلاً) لأنها تدل على المطلوب وتهيئتها وتأليفها لأجل الدلالة يسمى (استدلالاً).

ومما يجب التنبيه عليه قبل كل شيء: أن القضايا ليست كلها يجب أن تطلب بحجة وإلاّ لما انتهينا إلى العلم بقضية أبداً بل لابد من الانتهاء إلى قضايا بديهية ليس من شأنها أن تكون مطلوبة وإنما هي المبادئ للمطالب وهي رأس المال للمتجر العلمي.

الشرح:

الاستدلال هو عملية استنتاج قضية تسمى المطلوب أو النتيجة وهذه العملية، تارة، تتم بمعونة قضية واحدة، وأخرى من عدة قضايا، وهو معنى الوصول إلى المجهول التصديقي بواسطة المعلوم التصديقي، وعملية الاستنتاج بالنحو الأول - التوصل إلى المطلوب بمقدمة واحدة - تسمى بالاستدلال المباشر، و بالنحو الثاني - التوصل إلى المطلوب بعدة مقدمات - تسمى بالاستدلال غير المباشر.

وفي ما تقدم كان الكلام عن الاستدلال المباشر، وقد استوفى المصنف الكلام عنه بفضله تبارك وتعالى، والكلام الآن عن الاستدل الغير المباشر و هو المسمى في لسان المناطقة بمبحث الحجة التي هي الهدف الأسمى للمنطقي والأبحاث المتقدمة جميعاً، كمباحث الألفاظ، و الكليات الخمسة والمعرِّف، هي مقدمة لهذا المبحث.

و بما أن المعلوم على نحوين: تصوري و تصديقي، فالمجهول أيضاً منه تصوري و تصديقي. و المعلوم التصوري هو الموصل إلى المجهول التصوري و المعلوم التصديقي هو الموصل إلى المجهول التصديقي.

وهدف المنطقي هو معرفة المجهول التصديقي و المحقق لهذا الأمر هو مباحث الحجة، فمباحث الحجة هي التي تحقق للإنسان أغلب علومه ومعارفه التصديقية، فلذا صار مبحث الحجة المقصد الأقصى للمنطقي.

وذكر المناطقة لهذا المبحث عدة مسميات بحسب اختلاف

اللحاظات ، فبلحاظ الاحتجاج على الغير يسمى هذا المبحث بمبحث الحجة ، فالحجة هي ما يحتج بها على الخصم لإثبات المطلوب ، أي أن هذه الأبحاث مما تعين وتنفع في الاحتجاج على الخصم لإثبات المراد .

وبلحاظ التوصل إلى المطلوب تسمى دليلاً ، فالدليل هو ما يدل على المطلوب ، بمعنى أن العمل بهذه الأبحاث تعين المستدل للتوصل إلى ما يروم الوصول إليه .

وبلحاظ ترتيب وتنظيم المقدمات تسمى استدلالاً ، أي أن تهيئة المقدمات و تأليفها بأحد الأنحاء الآتية حتى تكون نافعة للتوصل بها إلى المطلوب تسمى « استدلالاً » .

تنبيه:

بقي أمر يجب التنبيه عليه وهو أن التوصل إلى المجهول ليس دائماً يفتقر إلى استدلال وإقامة برهان لا ليس الأمر كذلك بل أن ذلك إنما يكون بحسب طبيعة القضية، فإن من القضايا ما تكون نظرية ومنها ما تكون بديهية، أما القضايا النظرية هي التي يتوقف التصديق بمضمونها إلى استدلال وإقامة برهان مثل: وجود الحياة في المريخ ووجود كواكب أخر غير كوكب الأرض.

أما القضايا البديهية فلا يتوقف التصديق بمضمونها على استدلال بل يحصل التصديق بها بتوجيه ما يناسبها من الحواس ونحوها، مثل الخمسة نصف العشرة، الأب أكبر عمراً من ابنه.

فلو كانت العلوم والمعارف البشرية جميعاً نظرية تفتقر إلى أدلة وبراهين للزم أحد محذورين إما الدور وإما التسلسل، وبيانهما موكول لدراسة الحكمة.

فهناك قضايا لا تحتاج إلى إقامة برهان تسمى بالبديهيات، وهي التي يجب أن تنتهي كل قضية نظرية إلى إحداها ، وسيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله تعالى بيانها وبسط الكلام فيها.

طرق الاستدلال

أو

أقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان ؟ ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب؟ ومن ذا الذي لا يستنبط أن النوم يجمع القوى وأن الحجر يبتل بوضعه في الماء وأن السكينة تقطع الأجسام الطرية؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبه في بعض صفاته كريماً نعرفه أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلماً جربناه... وهكذا إلى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمرّ علينا كل يوم. وفي الحقيقة إن هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ترجع كلها إلى أنواع الحجة المعروفة التي نحن بصدد بيانها ولكن على الأكثر لا يشعر المستنبط أنه سلك أحد تلك الأنواع وإن كان من علماء المنطق. وقد تعجب لو قيل لك إن تسعة وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولمّا كان الإنسان - مع ذلك - يقع في كثير من الخطأ في أحكامه أو يتعذّر عليه تحصيل مطلوبه لم يستغنِ عن دراسة الطرق

العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج.

والطرق العلمية للاستدلال - عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدم البحث عنه - هي ثلاثة أنواع رئيسة:

١- القياس : وهو أن يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى مطلوبه. وهو العمدة في الطرق.

٢- التمثيل : وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما.

٣- الاستقراء : وهو أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكماً عاماً .

الشرح:

تقدم أن الاستدلال المباشر ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : التناقض و العكوس و النقض ، والحال ذاته في الاستدلال غير المباشر فهو أيضاً ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي : القياس و الاستقراء و التمثيل.

فإن الإنسان يحكم على بعض الأشياء بأحكام إيجابية، كحكمه على العسل بالحلاوة وعلى الورد بطيب الرائحة، كما و يحكم على أشياء أخرى بأحكام سلبية ، كالحكم على المريخ بعدم الحياة، و على الجهل بعدم النفع، ونحو ذلك.

وإن أحكام الإنسان عموماً تختلف بحسب اختلاف الأشياء التي يروم الحكم عليها، فمن الأشياء ما يحتاج لأجل الحكم عليه والتصديق به إلى التجربة التي هي أحد أنواع الاستقراء، كحكمه بأن السكين تقطع الأجسام الرطبة وأن كل من سقط في البحر وهو لا يعرف السباحة يغرق ونحو ذلك.

وبعض الأشياء نحكم بها بسبب المشابهة بينها و بين شيءٍ آخر، كالحكم على شخص بأنه كريم لأنه يشبه في بعض صفاته كريماً نعرفه أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنه يشبه قلماً جربناه.

ومن الأشياء ما يحتاج إلى إقامة البرهان كيما تذعن النفس به وتحكم بمضمونه، مثل الحكم على الأرض بالحركة .

فالإنسان يمارس في حياته الطبيعية جميع أنواع الاستدلال غير المباشر من دون التفات منه إلى تفاصيلها وحقيقتها.

لكننا نرى بالبداهة و الوجدان أن كثيراً من استدلالاتنا تلك يشوبها الخطأ والاشتباه وعدم الدقة وبالنتيجة تكون أحكامنا خاطئةً، فلهذا وغيره عقد المناطقة هذا البحث لتوضيح وتبيين طرق الاستدلال غير المباشر الصحيحة.

وكما تقدم فإن طرق وأقسام الاستدلال غير المباشر ثلاثة: القياس والاستقراء والتمثيل، وهي مرتبة بحسب قيمة نتيجتها فإن القياس أعلاها قيمة وأوثقها نتيجة و يتلوه في ذلك الاستقراء و أضعفها نتيجة و أقلها قيمة هو التمثيل.

وقد ذكر المناطقة تعريفاً لكل قسم وطريق من تلك الطرق الاستدلالية، وهي:

١- **القياس** : وهو استخدام الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى مطلوبه.

٢- **الاستقراء** : وهو دراسة الذهن لعدة جزئيات يستنبط منها حكماً عاماً.

٣- **التمثيل** : وهو انتقال الذهن من حكم أحد الشيئين إلى حكم آخر لجهة مشتركة بينهما.

للمطالعة

يسير الذهن على نحوين متقابلين، فإما أن يدرك الأشياء مباشرة و من دون واسطة، وإما أن ينتقل من نقطة الى أخرى قبل أن يصل الى الهدف، فيحدس حدساً أو يفكر في روية، وليس في الحدس إذن لحظات ولا مراحل تفكير، و بالعكس في الروية حركات ذهنية متلاحقة، والبرهنة أسمى مظاهر التفكير المروى فيه، وأساسها نظام و تحليل و ترتيب وتركيب، فنحن نبرهن لأننا نناقش ونقابل أفكارنا بأفكار غيرنا وقد قيل: البرهنة المنطقية نقاش ذهني يستعيد داخلياً المناقشات الخارجية، فللمجتمع شأن واضح في نشأة البرهنة، ونموها و تطورها.

والذهن في برهنته يحلل ويركب، ينتقل من الجزئي الى الكلي، أو بالعكس، يتتبع الظواهر والجزئيات ليستخلص منها بعض القواعد والكليات أو يصدر من المبادئ و قوانين. وبذا كانت البرهنة استقرائية أو قياسية، فينصب أحدهما بوجه خاص على المعرفة التجريبية، و ينصب الآخر على المعرفة العقلية.

١- القياس:

تعريفه : عرفوا القياس بأنه: «قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر».

١- القول : جنس. ومعناه المركب التام الخبري فيعم القضية الواحدة والأكثر.

٢- مؤلف من قضايا.. إلى آخره : فصل. والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الاثنين ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر لأنه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.

٣- متى سلمت : من التسليم. وفيه إشارة إلى أن القياس لا يشترط فيه أن تكون قضاياه مسلّمة فعلاً بل شرط كونه قياساً أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضاياه قول آخر كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها فإنه على تقدير صدقها تصدق عكوسها ونقوضها. واللازم يتبع الملزوم في الصدق فقط دون الكذب كما تقدم في العكس المستوي لجواز كونه لازماً أعم.

ومنه يعرف: أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها، نعم كذبه يستلزم كذبها.

٤- لزم عنه : يخرج به الاستقراء والتمثيل لأنهما وإن تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم لجواز تخلفه عنهما

لأنهما أكثر ما يفيدان الظن إلا بعض الاستقراء. وسيأتي.

٥- لذاته : يخرج به قياس المساواة، كما سيأتي في محله فإن قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه لا لذاته. مثل:

ب يساوي حـ وحـ يساوي د.. ينتج ب يساوي د.

ولكن لا لذاته بل لصدق المقدمة الخارجية وهي: مساوي المساوي مساوٍ.

ولذا لا ينتج مثل قولنا: ب نصف حـ و حـ نصف د لأن نصف النصف ليس نصفاً بل ربعاً.

الشرح:

قلنا إن أهم مبحث في علم المنطق هو مبحث الحجة وإن جميع الأبحاث التي تقدمت عليه هي بالحقيقة توطئة ومقدمة لهذا المبحث ، وقلنا: إن الحجة على ثلاثة أقسام: القياس والاستقراء والتمثيل ، ونقول هنا إن أهم تلك الأقسام الثلاثة هو القياس فكما أن الحجة أهم مباحث المنطق فالقياس هو أهم مباحث الحجة.

ولأجل أن القياس أنفع الطرق الاستدلالية وأدقها اهتم المناطقة به ما لم يهتموا بغيره من طرق الاستدلال الأخرى ، وعرفوه : بأنه : الانتقال من

حكم أمر كلي إلى جزئي .

وبتعبير المصنف رحمه الله « هو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر » مثل : « كل إنسان ناطق » ، « الناطق ضاحك» ، ينتج : الإنسان ضاحك .

فالإنسان ضاحك نتيجة لزمت وتحققت من خلال تأليف قضيتين «كل إنسان ناطق » ، « الناطق ضاحك » .

توضيح التعريف :

١- القول ، هو المركب التام الخبري فالقول هو القضية و القضية إما واحدة فهي الحملية أو متعددة فهي الشرطية ، والقول جنس يشمل كلا المركبين التامين الخبري والإنشائي .

٢- مؤلف من قضايا ، أولاً : القضايا جمع منطقي و الجمع المنطقي أقله اثنين فصاعداً .

ثانياً : القياس على نحوين : إما بسيط أو مركب ، فالبسيط هو ما تكون من مقدمتين ، و المركب ، هو ما تكون من أكثر من مقدمتين .

ثالثاً : قيد « مؤلف من قضايا » يخرج به مباحث التناقض و العكوس و ملحقاتها ، لأن هذه جميعاً مركبة من قضية واحدة ،

٣- متى سلمت ، أولاً : معنى التسليم الصحة يقال زيد سليم البدن أي صحيح البدن ، وفي المقام التسليم هو كون المقدمة يقينية .

ثانياً : مقدمات القياس على نحوين : تارة تكون مسلمة وأخرى غير

مسلمة .

فمتى ما كانت مقدمات القياس مسلمة ، كانت النتائج المتحصلة منه مسلمة أيضاً ، لأن النتيجة كما سيأتي إن شاء الله تعالى تتبع أخس المقدمتين .

٤- **لزم عنه** ، عن القياس نتيجة هذه النتيجة المتحصلة من القياس لازمة دائماً لمقدماته ، فقضية «أرسطو إنسان» قضية يقينية مسلمة الصحة، وقضية «كل إنسان يموت » قضية يقينية مسلمة الصحة أيضاً .

ومن هاتين المقدمتين يلزم قول آخر وقضية أخرى وهي النتيجة «أرسطو يموت» وهي قضية مسلمة يقينية.

ففي المقام عندنا لازم وملزوم اللازم هو النتيجة والملزوم هو صحة المقدمات ويقينيتها.

وبهذا تكون نتيجة القياس على عكس الاستقراء و التمثيل اللذان لا تكون نتيجتهما لازمة لمقدماتهما .

فيُخرج هذا القيد الاستقراء و التمثيل لأنه لا يلزم من مقدماتهما قول آخر لأن مقدماتهما دائماً ظنية ، إلاّ في الاستقراء التام حيث أنه يفيد اليقين.

٥- **لذاته** ، قيد مخرج لقياس المساواة ، لأن قياس المساواة لا يلزم لذاته الصدق بل لمقدمة خارجة عن مقدماته فبسبب المقدمة الخارجية تلك حصلت النتيجة ، فمثلاً : الإنسان مساوٍ للناطق و الناطق مساوٍ للضاحك، ينتج : الإنسان مساوٍ للضاحك ، وهذا الصدق لا للأجل نفس القياس وذاته

بل لمقدمة من الخارج وهي إن مساوي المساوي مساوٍ.

فاتضح من البيان السابق أن هذا التعريف للقياس هو: تعريف حدي، جنسه القول، وفصله مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر.

الاصطلاحات العامة في القياس:

لابد - أولاً - من بيان المصطلحات العامة عدا المصطلحات الخاصة بكل نوع، التي سيرد ذكرها في مناسباتها. وهي:

١- صورة القياس: ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا.

٢- المقدمة: وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس. والمقدمات تسمى أيضاً (مواد القياس).

٣- المطلوب: وهو القول اللازم من القياس، ويسمى (مطلوباً) عند أخذ الذهن في تأليف المقدمات.

٤- النتيجة: وهي المطلوب عينه ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

٥- الحدود: وهي: الأجزاء الذاتية للمقدمة، ونعني بالأجزاء الذاتية: الأجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية فإذا فككنا وحللنا الحملية- مثلاً - إلى أجزائها لا يبقى منها إلا الموضوع والمحمول

دون النسبة لأن النسبة إنما تقوم بالطرفين للربط بينهما فإذا أُفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما، وأما السور والجهة فهما من شؤون النسبة فلا بقاء لهما بعد ذهابها، وكذلك إذا حللنا الشرطية إلى أجزائها لا يبقى منها إلا المقدم والتالي.

فالموضوع والمحمول أو المقدم والتالي هي الأجزاء الذاتية للمقدمات ، وهي (الحدود) فيها .

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال فنقول :

١- شارب الخمر فاسق .

٢- وكل فاسق ترد شهادته .

٣- شارب الخمر ترد شهادته .

فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) إلى شارب الخمر في القضية رقم (١). ونسبة ردّ الشهادة إلى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطنا النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم (٣).

فكل واحدة من القضيتين (١) و(٢): مقدمة، وشارب الخمر وفاسق وترد شهادته: حدود.

والقضية رقم (٣): مطلوب ونتيجة، والتأليف بين المقدمتين: صورة القياس.

ولا يخفى أنّا استعملنا هذه العلامة... النقط الثلاث ووضعناها

قبل النتيجة. وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال إلى المطلوب وتقرأ (إذن).

وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح.

الشرح:

للقياس عدة اصطلاحات و يمكن تصنيف هذه الاصطلاحات على صنفين :

١- اصطلاحات عامة ، تجري في كل نوع من أنواع القياس ، سواء الاقتراني منه أو الاستثنائي و الحملي أو الشرطي .

٢- اصطلاحات خاصة ، تجري في نوعٍ دون آخر ، والكلام في هذا البحث عن الاصطلاحات العامة وهي :

الأول : صورة القياس : وعرفه المصنف رحمه الله « أنه هيئة التأليف الواقع بين القضايا » .

تقدم أن القياس يتألف من مقدمتين فأكثر وهذه المقدمات هي عبارة عن قضايا فكل مقدمة من مقدماته قضية، وجعل تلك القضايا مقدمات في قياس يكون في ضمن شروط تنتظم بها، تسمى بعدها هيئة القياس، فصورة القياس هي الكيفية التي تكون عليها مقدمات القياس.

الثاني : المقدمة : وقد عُرفت بأنها «كل قضية تتألف منها صورة القياس» .

المقدمات التي تكون القياس منها هي مجموعة قضايا وكل قضية منها بمفردها تسمى مقدمة

فصورة وهيئة القياس والمقدمة واحد لكن الفرق بينهما هو أن صورة القياس هي قضايا لوحظت مجموعة، والمقدمة هي القضايا والمقدمات لوحظت منفردة.

الثالث والرابع : المطلوب و النتيجة : وهو «القول اللازم من القياس».

المطلوب و النتيجة هما بالحقيقة أمر واحد فالنتيجة هي المطلوب والمطلوب هو النتيجة لكن تسمى النتيجة مطلوباً عند الشروع بالاستدلال على المدعى أي قبل إتمام الاستدلال ، ونسمي المطلوب نتيجة بعد إتمام الاستدلال على المدعى .

أو قل : النتيجة هي المطلوب قبل البرهنة عليه والمطلوب هو النتيجة بعد البرهنة عليها.

الخامس: الحدود :

الحد : هو «الأجزاء الذاتية للمقدمة» قلنا: إن مقدمات القياس هي بالأصل قضايا وكل قضية مكونة من طرفين موضوع ومحمول في الحملية ومقدم وتالي في الشرطية. وهذه الأجزاء الأربعة بعد تجريد كل قضية عن نسبتها القائمة بين الطرفين، لأن النسبة ليست بطرف فهي ليست بحد، فهذه

الأجزاء والأطراف الأربعة هي المسمات بالأجزاء الذاتية.

بعد ذلك ذكر المصنف رحمه الله مثالاً جمع ووضح فيه جميع تلك الاصطلاحات وهو مما تكفي مطالعته.

للمطالعة

يشكل القياس مبحثاً هاماً في المنطق الصوري بل هو النظرية الجديرة بالبحث وفيه تجلت عبقرية أرسطو طاليس ودقته و براعته التي أخذت عقول المفكرين وجذبت أنظارهم عبر التأريخ الطويل للمنطق لأكثر من ألفي عام. و لا عجب فمعظم المفكرين على امتداد العصور بعد أرسطو خصصوا شطراً كبيراً من أبحاثهم لتناول نظرية القياس إما بالشرح و التفسير أو بالنقد و التفنيد.

لقد عنى شراح المنطق الأرسطي ودارسيه، إسلاميين ومسيحيين، على السواء بتناول نظرية القياس وأفضت بهم الدراسات التي قاموا بها حول القياس - بصفة خاصة - إلى أن أرسطو يعد بحق (المعلم الأول) لما ينسب إليه من فضل في أصول هذه المعرفة وتحديد قواعدها.

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته:

قلنا إن المقدمات تسمى (مواد القياس) وهيئة التأليف بينها تسمى (صورة القياس) فالبحث عن القياس من نحوين:

١- من جهة (مادته) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية أو من المسلّمات أو المشهورات أو الوهميات أو المخيلات أو غيرها مما سيأتي في بابه.

ويسمى البحث فيها (الصناعات الخمس) الذي عقدنا لأجله الباب السادس الآتي فإنه ينقسم القياس بالنظر إلى ذلك إلى: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة.

٢- من جهة (صورته) بسبب اختلافها مع قطع النظر عن شأن المادة.

وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة. وهو ينقسم من هذه الجهة إلى قسمين اقتراني واستثنائي باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه.

الشرح:

للقياس جهتان من البحث، تارة يبحث عنه من جهة مواده التي يتكون منها وأخرى من جهة هيئة تأليفه وتنظيم مقدماته، و بلحاظ هاتين

الجهتين ينقسم القياس انقسامات مختلفة:

فلو كان الملحوظ عند تقسيم القياس مادته فهو حينئذٍ ينقسم إلى برهان وجدل وخطابة ومغالطة وشعر.

وإن كان الملحوظ فيه صورة تأليف مواده فهو ينقسم قسمة رئيسية على قياس اقتراني واستثنائي.

فالأساس والمقسم الذي بلحاظه انقسم القياس إلى برهان وجدل وخطابة ومغالطة وشعر، هو الصورة والهيئة التي تكون عليها مقدماته.

والمقسم الذي قُسم لأجله القياس إلى اقتراني واستثنائي هو المادة التي يتألف منها أي أن الملحوظ في التقسيم هو مقدماته.

ففي القياس جهتان من البحث:

الجهة الأولى : وهي البحث فيه من جهة مواده ومقدماته ، نظرية هي أو بديهية، يقينية أو غير يقينية ، وهذا ما تضمنه البحث من المصنف رحمه الله في الباب السادس .

الجهة الثانية : البحث في صورة تأليف تلك المقدمات والهيئة التي تكون عليها وهذه الجهة من البحث هي التي بحثها المصنف رحمه الله في هذا الباب وهو الباب الخامس.

[أقسام القياس بحسب المادة]

الأول : وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها يسمى (استثنائياً) لاشتماله على كلمة الاستثناء، نحو: (١) إن كان محمد

عالماً فواجب احترامه.

(٢) لكنه عالم. (٣)... فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة رقم (١).مثال ثانٍ:

(١) لو كان فلان عادلاً فهو لا يعصي الله.

(٢) ولكنه قد عصى الله. (٣)... ما كان فلان عادلاً.

فالنتيجة رقم (٣) مصرح بنقيضها في المقدمة رقم (١).

الثاني : وهو غير المصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها يسمى (اقترانياً) كالمثال المتقدم في أول البحث فإن النتيجة وهي (شارب الخمر ترد شهادته) غير مذكورة بهيئتها صريحاً في المقدمتين ولا نقيضها مذكور وإنما هي مذكورة بالقوة باعتبار وجود أجزائها الذاتية في المقدمتين أعني الحدين وهما (شارب الخمر وترد شهادته) فإن كل واحد منهما مذكور في مقدمة مستقلة.

الشرح:

القياس بلحاظ الصورة والهيئة التي تكون عليها المقدمتان ينقسم قسمة أولية إلى:

١- اقتراني .

٢- استثنائي.

لأن القول الآخر وهو النتيجة على نحوين : إما يصرح بها أو بنقيضها في مقدمات القياس أو لا يصرح بها .

والقياس الذي صرح بنتيجته أو بنقيضها ضمن مقدماته يسمى بالاستثنائي.

أما الذي لم تذكر و لم يصرح بنتيجته أو بنقيضها ضمن مقدماته يسمى بالقياس الاقتراني.

فالقياس الاستثنائي : هو الذي ذكرت النتيجة أو نقيضها بمادتها وهيئتها فيه .

مثل : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
لكن الشمس طالعة .

إذن : النهار موجود .

فالنهار موجود التي هي النتيجة مذكورة في إحدى المقدمات بمادتها و هيئتها ، نعم ذكرها في المقدمات تكون جزء القضية فهي خالية من الحكم ، وحينئذٍ لا يقال إنه مصادرة .

مثال آخر : لو كان عمر عادلاً لما ظلم الناس .
لكنه ظلم الناس .
إذن : ما كان عمر عادلاً .

فكما تلاحظ أن نقيض النتيجة مذكور بمادته وهيئته في المقدمة الأولى.

والقياس الاقتراني : هو الذي لم تذكر فيه النتيجة و لا نقيضها

بالفعل .

مثل : كل جسم مؤلف من مادة وصورة – صغرى –

وكل مؤلف محدث – كبرى –

ينتج : كل جسم محدث .

فالنتيجة قد ذكرت في المقدمات بمادتها فقط .

[أقسام القياس الاقتراني]

ثم الاقتراني قد يتألف من حمليات فقط فيسمى (حملياً). وقد يتألف من شرطيات فقط أو شرطية وحملية فيسمى (شرطياً) مثاله:

١-كلما كان الماء جارياً كان معتصماً.

٢- وكلما كان معتصماً كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

٣- ... كلما كان الماء جارياً كان لا ينجس بملاقاة النجاسة.

فمقدمتاه شرطيتان متصلتان. مثال ثانٍ:

١- الاسم كلمة.

٢- والكلمة إما مبنية أو معربة.

٣- ... الاسم إما مبني أو معرب.

فالمقدمة رقم (١) حملية والمقدمة رقم (٢) شرطية منفصلة.

ونحن نبحث أولاً عن الاقترانيات الحملية ثم الشرطية ثم الاستثنائي.

الشرح:

القياس الاقتراني ينقسم بلحاظ مقدماته إلى : حملي و شرطي .

ولأجل أهمية القياس الاقتراني الحملي وكثرة استعماله سنبدأ به أولاً

الاقتراني الحملي : هو ما كانت كلتا مقدماته قضية حملية .

ففي كل قياس اقتراني حملي مقدمة صغرى وهي المشتملة على موضوع النتيجة ، ومقدمة كبرى وهي المشتملة على محمول النتيجة ، وحد أوسط يربط الحدين الأصغر و الأكبر ويحذف عند النتيجة .

مثاله : الإنسان حيوان - صغرى - كل حيوان حساس - كبرى -

الإنسان حساس - نتيجة -

الاقتراني الشرطي : هو ما كانت كلتا مقدماته أو بعضها قضية شرطية .

وله أيضاً ثلاثة حدود ، هي :

١- الحد الأصغر : وهو مقدم المطلوب .

٢- الحد الأكبر : وهو تالي المطلوب .

٣- الحد الاوسط : وهو المشترك بينهما .

مثلاً : إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود – صغرى –

وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة – كبرى –

ينتج : إذا كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة .

الاقتراني الحملي:

حدوده:

يجب أن يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين لينتجا المطلوب. ويجب أيضاً أن تشتمل المقدمتان على حدود ثلاثة: حد متكرر مشترك بينهما وحد يختص بالأولى وحد بالثانية. والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين إذ يكون أحدهما موضوعاً لها والآخر محمولاً فهو كالشمعة تفني نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد إلى المثال المتقدم في المصطلحات العامة لتطبيق الحدود عليه فنقول:

أ-فاسق: هو المتكرر المشترك الذي أعطى الربط بين:

ب-شارب الخمر: وهو الحد المختص بالمقدمة الأولى وبين:

ج-ترد شهادته: وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

تنتج المقدمتان: (شارب الخمر ترد شهادته) بحذف الحد المشترك وقد سموا كل واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص.

أ-الحد الأوسط: أو (الوسط) وهو الحد المشترك لتوسطه بين رفيقيه في نسبة أحدهما إلى الآخر. ويسمى أيضاً (الحجة) لأنه يحتج به على النسبة بين الحدين.

ويسمى أيضاً (الواسطة في الإثبات) لأن به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدين. ونرمز له بحرف (م).

ب-الحد الأصغر: وهو الحد الذي يكون موضوعاً في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه (صغرى) سواء كان هو موضوعاً فيها أم محمولاً. ونرمز له بحرف (ب).

ج- (الحد الأكبر) وهو الذي يكون محمولاً في النتيجة. وتسمى المقدمة المشتملة عليه (كبرى) سواء كان هو محمولاً فيها أو موضوعاً. ونرمز له بحرف (حـ). والحدان معاً يسميان (طرفين).

فإذا قلنا: كل ب م / كل م حـ ينتج... كل ب حـ بحذف المتكرر (م)

الشرح:

لكي يكون القياس الاقتراني منتجاً يلزم أن يكون مشتملاً على

مقدمتين لأن الاقتراني من نوع الاستدلال غير المباشر، ونفس المقدمتين أيضاً يجب أن تتكون من حدود ثلاثة وهي:

١- **الحد الأصغر** : وهو موضوع النتيجة ، وهو يختص بالمقدمة الأولى للقياس.

٢- **الحد الأكبر** : وهو محمول النتيجة ، وهو يختص بالمقدمة الثانية للقياس.

٣- **الحد الأوسط** : وهو المكرر بين الأصغر و الأكبر ، أي متكرر وجوده في المقدمتين معاً بنفسه .

وسمي موضوع النتيجة أصغر ، لأنه في الغالب أقل أفراداً ، وسمي محمول النتيجة أكبر ، لأنه في الغالب أكثر أفراداً ، وسمي المكرر بينهما بالأوسط ، لأنه واسطة في ثبوت الحكم بالأكبر على الأصغر . أو قل : لأنه واسطة في ثبوت المحمول للموضوع في النتيجة .

والحد الأوسط له وجود في المقدمتين فقط أما في النتيجة فلا وجود له فيها، فهو كالشمعة يحرق نفسه ليضيء للآخرين.

ومقدمتا الاقتراني الحملي يسميان باسمين آخرين، أما المقدمة الأولى فتسمى صغرى القياس لاشتمالها على موضوع النتيجة، وأما المقدمة الثانية فتسمى كبرى القياس لتضمنها محمول النتيجة.

مثلاً : لو شكلنا قياساً اقترانياً حملياً مقدماته :

١- تارك الصلاة فاسق.

٢- كل فاسق ترد شهادته.

ينتج : تارك الصلاة ترد شهادته.

فإن المقدمة الأولى : تارك الصلاة فاسق، تسمى صغرى القياس. وخصوص كلمة «تارك الصلاة» تسمى أصغر.

والمقدمة الثانية : كل فاسق ترد شهادته، تسمى كبرى القياس. و كلمة «ترد شهادته» بالخصوص تسمى أكبر.

أما كلمة «فاسق» فهو المسمى بالحد الأوسط لأنه تكرر بين الطرفين تارك الصلاة وترد شهادته، وبحذفه تكون النتيجة: تارك الصلاة وترد شهادته.

القواعد العامة للاقتراني:

للقياس الاقتراني - سواء كان حملياً أو شرطياً - قواعد عامة أساسية يجب توفرها فيه ليكون منتجاً وهي:

١- تكرر الحد الأوسط :

أي يجب أن يكون مذكوراً بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف وإلا لما كان حداً أوسط متكرراً ولما وجد الارتباط بين الطرفين. وهذا بديهي.

مثلاً إذا قيل: (الحائط فيه فارة. وكل فارة لها أُذنان)فإنه لا ينتج. (الحائط له أُذنان).

لأن الحد الذي يتخيل أنه حد أوسط هنا لم يتكرر فإن المحمول في الصغرى (فيه فارة) والموضوع في الكبرى (فارة) فقط. ولأجل أن يكون منتجاً فإما أن نقول في الكبرى (وكل ما فيه فارة له أُذنان) ولكنها كاذبة. وإما أن نعتبر المتكرر كلمة (فارة) فقط فتكون النتيجة هكذا (الحائط فيه ما له أُذنان) وهي صادقة.

مثال ثانٍ: إذا قيل: (الذهب عين. وكل عين تدمع)فإنه لا ينتج: (الذهب يدمع).

لأن لفظ (عين) مشترك لفظي والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى فلم يتكرر الحد الأوسط ولم يتكرر إلا اللفظ فقط.

الشرح:

القياس الاقتراني بكلا قسميه الحملي و الشرطي لكي يكون منتجاً يجب توفره على جملة قواعد يستند عليها كيما يكون منتجاً وهذه القواعد هي :

القاعدة الأولى : تكرر الحد الأوسط :

لما كان الحد الاوسط هو الرابط بين المقدمتين الصغرى و الكبرى ،

و بعبارة أدق بين الأصغر و الأكبر ، يجب أن يذكر بنفسه في كلا المقدمتين أو الحدين ، ومعنى ذكره بنفسه هو تكرره بلفظه و معناه .

مثاله : أرسطو إنسان – صغرى –

كل إنسان يموت –كبرى –

ينتج : أرسطو يموت .

فإن الحد الأوسط في القضية هو لفظ إنسان ، وهو متكرر بنفسه ، أي بلفظه ومعناه في المقدمة الصغرى وفي المقدمة الكبرى .

أما لو تكرر الحد الأوسط بلفظه فقط من دون تكرره بمعناه فلا يكون حينئذ حداً أوسط؛ لأن وظيفة الحد الاوسط هي الربط بين الأصغر والأكبر وبتكرره بلفظه فقط لا يكون رابطاً.

كما لو قيل : الذهب عين- صغرى –

وكل عين تدمع – كبرى –

لا ينتج : الذهب يدمع .

لأن لفظة العين التي يفترض أن يكون حداً أوسط لم يتكرر بمعناه في كلا المقدمتين فهو في الصغرى بمعنى وهو الموجود الخارجي ، وفي الكبرى بمعنى آخرو هو الباصرة ، فلذا لم يكن هذا القياس منتجاً فلما فقد القياس الاقتراني أحد شروط إنتاجه وهو تكرر الحد الأوسط بلفظه ومعناه لم يكن منتجاً.

مثال آخر: الفرس حيوان – الصغرى –

وكل حيوان جنس - الكبرى -

لا ينتج : الفرس جنس.

لأن الحيوان الذي هو بحسب الفرض حد أوسط في المقدمة الصغرى هو حكم انصب على الموجود الخارجي وفي الكبرى هو حكم انصب على الموجود الذهني فلم يتكرر لفظ الحيوان بمعناه.

❖ ❖ ❖

٢- إيجاب إحدى المقدمتين:

فلا إنتاج من سالبتين لأن (الحد) الوسط في (النقيضين) السالبتين لا يساعدنا على إيجاد الصلة والربط بين (الحد) الأصغر والأكبر نظراً إلى أن الشيء الواحد قد يكون مبايناً لأمرين وهما لا تباين بينهما كالفرس المباين للإنسان والناطق (وهما متساويان) وقد يكون (الشيء) مبايناً لأمرين هما متباينان في أنفسهما كالفرس المباين للإنسان والطائر، والإنسان والطائر أيضاً متباينان.

وعليه فلا نعرف حال الحدين (الأصغر والأكبر) لمجرد مباينتهما (للحد) للمتكرر أنهما (الأصغر والأكبر) متلاقيان خارج الوسط أو متباينان فلا ينتج الإيجاب ولا السلب. فإذا قلنا :لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الفرس بناطق.

فإنه لا ينتج السلب: (لا شيء من الإنسان بناطق) لأن الطرفين متلاقيان.

ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: لا شيء من الفرس بطائر.

فإنه لا ينتج الإيجاب: (كل إنسان طائر) لأن الطرفين (الإنسان والطائر) متباينان. ويجري هذا الكلام في كل سالبتين.

الشرح:

القاعدة الثانية من قواعد الإنتاج : إيجاب إحدى المقدمتين، أما كون كلا المقدمتين سالبة فلا ينتج القياس .

تقدم أن القياس من نوع الاستدلال غير المباشر والاستدلال غير المباشر القدر المتيقن فيه اشتماله على مقدمتين، ولكي يكون الاقتراني سواء الحملي منه أو الشرطي منتجاً يجب أن تكون واحدة من تلك المقدمتان موجبة سواء كانت الصغرى أو الكبرى بلا فرق. والتي عبر عنه المصنف رحمه الله بقوله : «إيجاب إحدى المقدمتين» فلكي ينتج القياس دائماً يلزم في إحدى مقدمتيه أن تكون موجبة ، فتقول مثلاً:

علي عالم - الصغرى - وكل عالم محترم - الكبرى -

ينتج : علي محترم .

كبرى هذا القياس قضية موجبة ثبت فيها الاحترام لكل عالم. فهذا

القياس محقق لأحد شروط الإنتاج وهو إيجاب إحدى المقدمتين، فهو من هذه الجهة ممكن الإنتاج ، وقلنا ممكن الإنتاج لأن وجوب الإنتاج متوقف على توفر باقي شروط الإنتاج.

كما وأنه محقق للقاعدة الأولى وهي تكرر الحد الأوسط بنفسه فالعالم في الصغرى والكبرى بلفظ ومعنى واحد؛ فلذا يكون هذا القياس منتجاً.

أما لو كانت كلتا المقدمتين سالبة فلا يكون القياس منتجاً ، لأن الحد الأوسط لا يكون رابطاً بين الأصغر و الأكبر لفرض التنافي بينهما إما كلياً إن كانت كلتاهما سالبة كلية أو جزئياً إن كانتا سالبة جزئية و نتيجة القياس إنما تحصل نتيجة ربط الأصغر بالأكبر فلو لم يكن ربط لا تكون نتيجة في البين . فمثلاً :

لا شيء من الإنسان بحجر - صغرى -

لا شيء من الحجر بناطق – كبرى -

لا ينتج : لا شيء من الإنسان بناطق .

٣- كلية إحدى المقدمتين :

فلا إنتاج من مقدمتين جزئيتين لأن [الحد] الوسط فيهما لا يساعدنا أيضاً على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيها [الموضوع والمحمول] في الجملة [إجمالاً] فلا يعلم في الجزئيتين أن البعض [بعض الأفراد] من الوسط

الذي يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الأكبر أو غيره. وكلاهما جائز. ومعنى ذلك أنّا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر أمتلاقيان أم متباينان فلا ينتج الإيجاب ولا السلب كما نقول مثلاً:

أولاً: بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان فرس.

فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس). وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ناطق. فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق).

ثانياً: بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق.

فإنه لا ينتج السلب: (بعض الإنسان ليس بناطق). وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الحيوان ليس بفرس. فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الإنسان فرس).

وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعاً أو محمولاً أو مختلفاً.

الشرح:

كان الكلام عن القواعد العامة لإنتاج القياس الاقتراني بقسميه الحملي والشرطي وتقدمت من تلك القواعد قاعدتان والكلام عن القاعدة

الثالثة وهي أن تكون إحدى مقدمات القياس الاقتراني صغراه أو كبراه قضية كلية، فإنتاج القياس الاقتراني مشروط بكون إحدى مقدماته التي يتألف منها كلية.

مثاله : أرسطو إنسان - صغرى -

وكل إنسان حيوان ناطق - كبرى -

ينتج : أرسطو حيوان ناطق.

فكبرى هذا القياس قضية كلية مما يعني تحقق القاعدة الثالثة وحينئذ يمكن أن يكون القياس منتجاً.

أما لو كانت كلتا مقدمتي القياس قضية جزئية سواء كانتا معاً موجبتين أو معاً سالبتين أو أن إحداهما موجبة و الأخرى سالبة، فحينئذ لا يمكن أن يكون القياس منتجاً في جميع الأحوال و التقادير ، وذلك لعدم تحقق الربط التام بين الحدين الأصغر و الأكبر. فالربط الجزئي بين الحدين يحقق الصدق الجزئي وفي القواعد العقلية لا يوجد تبعيض فإما تصدق أو لا تصدق.

فقولك : بعض الحيوان إنسان - صغرى -

وبعض الإنسان كاتب - كبرى -

ينتج : بعض الحيوان كاتب.

أما قولك : بعض الإنسان حيوان - صغرى -

بعض الحيوان بقر - كبرى -

ينتج : بعض الإنسان بقر، وهي نتيجة كاذبة فالقياس عقيم؛ لأن البقر والإنسان متباينان خارجاً ، هذا في الموجبتين وقس عليه السالبتين.

فكما تلاحظ القياس المؤلف من جزئيتين لا يكون منتجاً دائماً.

❖ ❖ ❖

٤- النتيجة تتبع أخس المقدمتين:

يعني إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب أخس من الإيجاب. وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أخس من الكلية.

وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معاً فلا يمكن أن تزيد عليهما فتكون أقوى منهما.

الشرح:

الكلام في القاعدة الرابعة من قواعد إنتاج الاقتراني ، وهي كون النتيجة أخس من المقدمتين ، والأخسية بمعنى الأضعف فالسالبة أضعف من الموجبة والجزئية أضعف من الكلية، فلكي ينتج القياس دائماً يلزم أن تكون إحدى المقدمتين سالبة لو كانت الأخرى موجبة و أن تكون إحداهما جزئية لو كانت الأخرى كلية ، فتقول مثلاً :

علي عالم - الصغرى -

وكل عالم محترم - الكبرى -

ينتج : علي محترم.

فإن صغرى القياس «علي عالم» قضية جزئية و كبراه «كل عالم محترم» قضية كلية والنتيجة «علي محترم» قضية جزئية ولا تكون كلية لأن النتيجة تتبع أضعف المقدمتين وأضعفهما الجزئية فلا بد و أن تكون حينئذ النتيجة جزئية.

❖ ❖ ❖

٥- لا إنتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى:

ولابد أن تفرض الصغرى كلية وإلا لاختل الشرط الثالث.

ولابد أن تفرض الكبرى موجبة وإلا لاختل الشرط الثاني.

فإذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى فإنه لا يعلم أن الأصغر والأكبر متلاقيان أو متباينان خارج الوسط لأن السالبة الكلية تدل على تباين طرفيها أي الأصغر مع الأوسط هنا. والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طرفيها في الجملة أي الأوسط والأكبر هنا فيجوز أن يكون الأكبر خارج الأوسط مبايناً للأصغر كما كان الأوسط مبايناً له ويجوز أن يكون ملاقياً له فمثلاً إذا قلنا : لا شيء من الغراب بإنسان وبعض الإنسان أسود.

فإنه لا ينتج السلب: (بعض الغراب ليس بأسود) ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا: بعض الإنسان أبيض فإنه لا ينتج الإيجاب: (بعض الغراب أبيض).

وأنت هنا في المثال بالخيار في وضع الأوسط موضوعاً في المقدمتين أو محمولاً أو مختلفاً فإن الأمر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع.

الشرح:

القاعدة الخامسة والأخيرة من قواعد إنتاج القياس هي كون صغرى القياس قضية كلية وكبراه قضية موجبة.

فلا يكون القياس منتجاً دائماً لو كانت صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة جزئية، لأن الحدين (الأصغر والأكبر) قد يلتقيان وقد لا يلتقيان، لأن معنى السالبة الكلية هو كون طرفيها وهما الموضوع والمحمول متباينين تبايناً كلياً فلا يمكن أن يلتقيا في فرد[1] كما وأن طبيعة القضية الموجبة الجزئية هو أن طرفيها يتباينان تبايناً جزئياً فيمكن التقاؤهما في فرد. فبعد حذف الحد الأوسط لا يعلم حال الحدين الآخرين هل هما متباينان أو لا، و هل هما متباينان تبايناً كلياً أو جزئياً. فجميع الاحتمالات واردة، وحينئذ

(١) فالإنسان والنبات لا يوجد فرد يجمع بينهما.

تكون النتيجة مبهمة.

تقول مثلاً: لا شيء من الإنسان بطير - صغرى -

بعض الطير حيوان - كبرى -

لا ينتج: بعض الإنسان ليس بحيوان.

لأن هذا القياس لم يحقق القاعدة الخامسة من قواعد الإنتاج وهي إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.

الفهرست:

أقسام التعريف.....٧

الحد التام.....١١

التفصيل في التعريف.....١٢

قيمة التفصيل في التعريف.....١٣

الحد الناقص.....١٣

الرسم التام.....١٧

العلاقة بين الرسم تاماً وناقصاً والحد الناقص.....١٩

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية.....٢٧

التعريف بالتشبيه.....٢٨

شرط التعريف بالتشبيه.....٣١

شروط التعريف.....٣٢

القسمة.....٤٣

تعريفها.....٤٥

فائدتها.....٤٧

أصول القسمة.....٥٢

أنواع القسمة.....٦١

شروط القسمة المنطقية..... ٦٧
أساليب القسمة..... ٦٩
أنواع القسمة التفصيلية..... ٧٦
التعريف بالقسمة..... ٧٨
كسب التعريف بالقسمة (كيف نفكر لتحصيل المجهول التصوري)..... ٨٠
طريقة التحليل العقلي..... ٨٤
طريقة القسمة المنطقية الثنائية..... ٩٢
الباب الرابع: القضايا وأحكامها..... ٩٩
الفصل الأول: القضايا..... ١٠١
القضية..... ١٠٣
البحث الأول: في تعريف القضية..... ١٠٦
أقسام القضية..... ١١٠
الأصل في نسب القضايا..... ١١٣
أقسام الشرطية..... ١١٨
أجزاء القضية..... ١٢٠
أقسام القضية باعتبار الموضوع..... ١٢٣
أقسام القضية الحملية بلحاظ الموضوع..... ١٢٥
لا اعتبار إلا بالمحصورات..... ١٣٠
غرض المنطقي يتعلق بالقضايا المحصورة..... ١٣٢

السور وألفاظه..... ١٣٣
تقسيم الشرطية..... ١٣٦
السور في الشرطية..... ١٤٢
تقسيمات الحملية..... ١٤٥
تقسيم الحملية بلحاظ وجود الموضوع..... ١٤٩
تقسيم الحملية بلحاظ أداة السلب..... ١٥٢
الموجهات..... ١٥٧
مادة القضية..... ١٥٩
الإمكان الخاص أحد المواد الثلاثة..... ١٦٥
العلاقة بين المواد الثلاثة..... ١٦٥
الإمكان أمر عدمي..... ١٦٥
بعض أسماء الإمكان الخاص..... ١٦٦
الإمكان العام..... ١٦٧
جهة القضية..... ١٧٦
أنواع الموجهات..... ١٨٢
أقسام البسيطة..... ١٨٣
تفصيل الكلام في القضايا البسيطة..... ١٨٤
أقسام المركبة..... ١٩٣
الحاجة إلى المركبات..... ١٩٦

أهم القضايا المركبة المتعارفة ست..... ١٩٧
تقسيمات الشرطية الأخرى..... ٢٠٨
اللزومية والاتفاقية..... ٢٠٩
أقسام المنفصلة..... ٢١٢
الفصل الثاني: في أحكام القضايا أو النسب بينها..... ٢٣٣
تمهيد..... ٢٣٥
التناقض..... ٢٤١
الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به..... ٢٤٣
تعريف التناقض..... ٢٤٥
شروط التناقض..... ٢٤٧
من ملحقات التناقض..... ٢٥٩
التداخل والتضاد والدخول تحت التضاد..... ٢٦١
العلاقة بين القضيتين المتداخلتين..... ٢٦٣
العلاقة بين القضيتين المتضادتين..... ٢٦٥
العكوس..... ٢٦٩
العكس المستوي..... ٢٧٢
شروط العكس..... ٢٧٦
الموجبتان تنعكسان موجبة جزئية..... ٢٧٩
السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية..... ٢٨٤

السالبة الجزئية لا عكس لها..... ٢٨٩
المنفصلة لا عكس لها..... ٢٩٠
عكس النقيض..... ٢٩٢
قاعدة عكس النقيض من جهة الكم..... ٢٩٥
برهان عكس السالبة الكلية..... ٢٩٧
برهان عكس السالبة الجزئية..... ٣٠٣
برهان عكس الموجبة الكلية..... ٣٠٨
الموجبة الجزئية لا تنعكس..... ٣١٢
من ملحقات العكوس: النقض..... ٣١٩
أنواع النقض..... ٣٢٣
قاعدة نقض المحمول..... ٣٢٤
تحويل معدولة المحمول..... ٣٣٢
قاعدة النقض التام ونقض الموضوع..... ٣٣٣
البديهة المنطقية (الاستدلال المباشر البديهي)..... ٣٤٣
الباب الخامس: الحجة وهيئة تأليفها (مباحث الاستدلال)..... ٣٥١
تصدير..... ٣٥٣
طرق الاستدلال (أقسام الحجة)..... ٣٥٧
القياس..... ٣٦٤
الاصطلاحات العامة في القياس..... ٣٦٨

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته..... ٣٧٤
الاقتراني الحملي..... ٣٨٠
القواعد العامة للاقتراني..... ٣٨٣
الفهرست..... ٣٩٥